



مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2015-2014



الأمم المتحدة

الاقتصاد
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2015-2014



الأمم المتحدة
بيروت

© 2015 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصود بالدولار دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

E/ESCWA/EDID/2015/2
e-ISBN. 978-92-1-057614-7

15-00326

منشورات الأمم المتحدة

تمهيد

فرص العمل اللائق قليلة. والفجوة بين الجنسين عميقة، والنساء عرضة لشتى المخاطر في المناطق الممرّقة بالنزاعات وفي مخيمات اللجوء. وفي ظل هذه الظروف، ركزت شراكة دوفيل على أربعة مجالات حاسمة هي تحقيق الاستقرار؛ وتوليد فرص العمل؛ والحوكمة والمشاركة في الحكم؛ والتكامل. إلا أنّ إحراز تقدم حقيقي في هذه المجالات يبدو وهماً في المدى المنظور.

وسجّلت أسعار النفط تراجعاً حاداً في أواخر عام 2014، منذرة بتحوّل كبير في قطاع الطاقة، طالت آثاره الاقتصادات العربية. فالثروة النفطية، وهي شريان الحياة في البلدان العربية المصدّرة للنفط، كانت مصدراً لمكاسب غير مباشرة في البلدان العربية المستوردة للنفط، ومحركاً للنمو في المنطقة العربية بأسرها. فعبر هذه الثروة، كانت رؤوس الأموال والتحويلات المالية والمساعدات تصل من البلدان المنتجة للنفط إلى بلدان أخرى. وفي عام 2015، آلت الأوضاع الجغرافية السياسية إلى مزيد من التوتر، بينما بدأت علامات النضوب تنال من هذه الثروة. وإزاء هذه التحوّلات والتطوّرات، كان لا بدّ من التوقف عند آثارها على حاضر المنطقة ومستقبل بلدانها، في هذا العدد من مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للفترة 2014-2015.

تمرّ عدّة بلدان عربية منذ أعوام في مرحلة انتقالية. ولمساندتها في تذليل تحديات هذه المرحلة والسير نحو مجتمعات تعقّمها الحرية والديمقراطية والتسامح، أطلق المجتمع الدولي في عام 2011 شراكة دوفيل مع الدول العربية التي تمر في مرحلة انتقالية. ونشأت ضمن المنطقة آليات دعم أيضاً، فتعهدت دول مجلس التعاون الخليجي بتقديم المساعدات إلى بلدان أخرى، في مبادرات لم تكن بدونها بعض البلدان لتستعيد شيئاً من الاستقرار الاقتصادي.

ويبدو واضحاً اليوم أن المساعدات الإقليمية والدولية لم تكن كافية لانتشال المنطقة من الأزمات التي تتخبط فيها. أزمات هي حصيلة الأوضاع الجغرافية السياسية والأمنية المتدهورة في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن. وقد ارتفعت، نتيجة لتصاعد العنف المسلح، أعداد النازحين إلى خارج الوطن وعلى أراضيه، إلى مستويات غير مسبوقة. ووصل اللاجئون إلى البلدان العربية المجاورة بأعداد لا تقوى على استيعابها تلك البلدان بما يتوفر لديها من موارد مالية. وأصبح كثيرون من المهجّرين الباحثين عن ملجأ يرون في البلدان الأوروبية برّ أمان، يتكبّدون مخاطر ويضعون أرواحهم في قبضة المهربين. وفي البلدان الخارجة عن دائرة النزاعات المسلحة، لا تزال

المحتويات

3	ص. تمهيد
4	ص. المحتويات
7	ص. ملخص تنفيذي

9	ص. السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية
9	ص. ألف. السياق العالمي
15	ص. باء. التطورات في قطاع الموارد الطبيعية
22	ص. جيم. الصلات المالية والتجارية للمنطقة العربية
24	ص. دال. ملاحظات ختامية

27	ص. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
27	ص. ألف- الاقتصاد العربي وآفاقه
46	ص. باء- تحديات السياسة العامة
49	ص. جيم- التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بوضع المرأة في المنطقة العربية
60	ص. دال- ملاحظات ختامية

63	ص. أثر صدمة النفط في عام 2014 على الاقتصادات العربية
63	ص. ألف. مقدمة
65	ص. باء. أهمية النفط للمنطقة العربية
69	ص. جيم. لمّ الهبوط الحاد في أسعار النفط؟
71	ص. دال. النتائج
78	ص. هاء. ملاحظات ختامية

79	ص. الملحق الأول
79	ص. الإنتاج والاستثمار حسب سيناريو هبوط الأسعار الدولية للنفط بنسبة 10 في المائة

81	ص. الملحق الثاني
81	ص. مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

85	ص. الحواشي
----	------------

87	ص. المراجع
----	------------

قائمة الجداول

9. ص. معدلات النمو والتضخم في العالم والمناطق، 2013-2016
 16. ص. تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام
 18. ص. إنتاج النفط في المنطقة العربية: 2011-2016
 19. ص. مجموع عائدات الصادرات النفطية في المنطقة العربية، 2011-2016
 28. ص. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2012-2016
 54. ص. المرأة في البرلمان، بين حزيران/يونيو 2014 وحزيران/يونيو 2015
 66. ص. معاملات الترابط بين النمو وأسعار النفط، حسب البلد
 67. ص. مؤشرات عن أهمية النفط للبلدان المصدرة

قائمة الأشكال

11. ص. أسعار الفائدة على الدولار واليورو، 2010-2015
 12. ص. أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية في العالم، 2010-2015
 16. ص. أسعار النفط
 20. ص. أسعار وصادرات الفوسفات، وأسعار الغاز الطبيعي
 23. ص. ثنائية أسواق النفط وأسواق المال
 23. ص. العلاقات التجارية بين المنطقة العربية والعالم، 2010-2014
 30. ص. التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان مجلس التعاون الخليجي
 31. ص. الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي
 32. ص. المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي
 33. ص. الوضع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي
 34. ص. التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان المشرق
 35. ص. الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المشرق
 36. ص. المؤشرات النقدية في بلدان المشرق
 37. ص. الوضع المالي في بلدان المشرق
 38. ص. التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان المغرب
 39. ص. الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المغرب
 40. ص. المؤشرات النقدية في بلدان المغرب
 41. ص. الوضع المالي في بلدان المغرب
 42. ص. التوزيع الجغرافي للتجارة في أقل البلدان العربية نمواً
 43. ص. الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في أقل البلدان العربية نمواً
 44. ص. المؤشرات المالية في أقل البلدان العربية نمواً
 45. ص. الوضع المالي لأقل البلدان العربية نمواً
 47. ص. سعر الفائدة في عدد من البلدان العربية، 2008-2015
 49. ص. دليل الفوارق بين الجنسين، أداء المناطق، 2013
 49. ص. دليل التنمية البشرية، أداء المناطق، 2013
 50. ص. علاقة التناسب العكسي بين دليل الفوارق بين الجنسين ودليل التنمية البشرية في البلدان العربية
 50. ص. الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين، أداء المناطق، 2014
 51. ص. الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين، أداء البلدان العربية، 2014
 56. ص. معدل المشاركة في القوى العاملة، 2013
 57. ص. معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، 2003 و2013

59. ص.	اتجاهات البطالة في عدد من البلدان العربية، 2009-2014
65. ص.	علاقة الترابط بين معدلات النمو وأسعار النفط
69. ص.	متوسط سعر النفط الخام منذ عام 1960
70. ص.	حركة أسعار النفط، 2014-2015
71. ص.	إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية
72. ص.	آثار انخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة في الأجل القصير
72. ص.	آثار انخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة في الأجل المتوسط
73. ص.	نسبة التغير المتوقع في مجموع الاستثمارات حسب سيناريو هبوط أسعار النفط
74. ص.	نسبة التغير المتوقع في مجموع الواردات حسب سيناريو هبوط أسعار النفط
74. ص.	نسبة التغير المتوقع في مجموع الصادرات حسب سيناريو هبوط أسعار النفط
74. ص.	نسبة التغير المتوقع في معدلات البطالة في فئة المهارات المتخصصة
74. ص.	نسبة التغير المتوقع في معدلات البطالة في فئة المهارات غير المتخصصة
75. ص.	نسبة التغير المتوقع في المنطقة حسب سيناريوهات انخفاض أسعار النفط
76. ص.	نسبة التغير المتوقع في البلدان المصدرة للنفط حسب سيناريوهات انخفاض أسعار النفط
77. ص.	نسبة التغير المتوقع في البلدان المستوردة للنفط حسب سيناريوهات انخفاض أسعار النفط

قائمة الأطر

10. ص.	فرضية الركود الشامل الطويل
14. ص.	إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً
17. ص.	أسعار الصرف وأسعار النفط والمضاربات
52. ص.	الفوارق بين الجنسين في المنطقة العربية: التعليم العالي
58. ص.	إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً
67. ص.	الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط في البلدان العربية

ملخص تنفيذي

في عام 2014، بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية، حسب التقديرات بالأرقام الحقيقية، نحو 1.5 في المائة، في فارق بسيط عما كان عليه في عام 2013. ومن أسباب هذه المراوحة الأرقام السالبة التي آلت إليها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتفاقم النزاعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا. ويتأثر الوضع الاقتصادي في المنطقة العربية بالهبوط الحاد في أسعار النفط وبما يُتوقع أن يعبث بهذه الأسعار من تقلبات. فبعد ذروة بلغت هذه الأسعار في حزيران/يونيو 2014، ما لبثت أن هبطت بنسبة تجاوزت 50 في المائة في أواخر العام نفسه.

ورغم هذا الانقلاب الكبير في أسعار النفط، واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي تحقيق أعلى معدلات النمو في المنطقة العربية. وفي حين أضر انخفاض أسعار النفط على الدخل القومي الإجمالي، كان أثره أقل وضوحاً على أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لعدم حدوث تغيير يُذكر في مستوى إنتاج النفط الخام. وساعد التوسع المستمر في القطاع غير النفطي في المحافظة على النمو الاقتصادي في بلدان المجلس. فحتى الآن لم يؤثر تراجع أسعار النفط سلباً على الجو الاقتصادي في تلك البلدان، رغم تراجع الثقة في بيئة الأعمال بسبب ضعف أسواق الأسهم والعقارات. وقد استفادت البلدان العربية المستوردة للنفط من انخفاض الأسعار، إذ أدى إلى تحسين ميزان المدفوعات وتخفيف القيود المالية.

ويُخشى أن تتبدد هذه المكاسب، إذ تقترب بانحسار في تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات المالية من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى سائر البلدان العربية. ففي خضم النزاعات المسلحة المتواصلة والتعطيل المستمر لمعظم النشاط الاقتصادي، تبقى تدفقات رؤوس الأموال والتحويلات المالية من بلدان المجلس من دعائم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية. ومن المتوقع أن تسجل المنطقة العربية نمواً متوسطه 2.4 في

المائة في عام 2015، بينما يسجل الانتعاش الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي تباطؤاً، وتسجل مجموعات البلدان العربية الأخرى، باستثناء تلك التي تعاني من النزاعات، معدلات نمو متواضعة، وذلك بفعل الارتفاع المتوقع في مستويات الطلب على المواد الغذائية ومنتجات الوقود نتيجةً لانخفاض أسعار وارداتها.

ولم تشهد حالة التشغيل في المنطقة العربية تحسناً. كذلك، لا يزال التقدم باتجاه المساواة بين الجنسين محدوداً، رغم الإنجازات التي تحققت منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 1995. فقد خطت عدة بلدان عربية، لا سيما تونس والسودان، خطوات كبيرة باتجاه سد الفجوة في المشاركة السياسية بين المرأة والرجل، نتيجة لتطبيق نظام الحصص في الانتخابات. ولا تزال البلدان العربية تواجه تحديات تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، من أسبابها ضعف الأطر التنفيذية، وغياب التنسيق، وقلة التمويل والموارد البشرية، والقصور في تعميم قضايا الجنسين في التشريعات والميزانيات والسياسات العامة.

ملاحظة: بعد انضمام تونس وليبيا والمغرب إلى الإسكوا في تموز/يوليو 2012، تقرر توسيع النطاق الجغرافي لهذه السلسلة بحيث تشمل جميع البلدان العربية. والبلدان موزعة على مناطق دون إقليمية تمّ تحديدها في ضوء مستويات الدخل للفرد في البلدان الأعضاء فيها؛ والقرب الجغرافي؛ والخصائص والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المشتركة بينها. وهذه المناطق دون الإقليمية هي مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ ودول المشرق، وهي الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين ولبنان ومصر؛ ودول المغرب العربي، وهي تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ وأقل البلدان العربية نمواً، وهي جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.



التطورات الاقتصادية العالمية في عام 2014 مؤشرات على
حدوث تحولات جذرية

1. السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية

ألف. السياق العالمي

2014 إلى إعادة التوازن في توزيع الدخل بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة للنفط. إلا أن الدور الذي قامت به بعض البلدان ذات الاقتصادات النامية، ومنها البرازيل والصين، كمراكز رئيسية للنمو، تراجع مع تباطؤ التوسع الاقتصادي. ومع أن آثار هذه التحولات لا تزال غير واضحة، فالمخاوف تزداد من احتمال وقوع الاقتصاد العالمي في ركود طويل الأجل، وهي مخاوف لها ما يبررها في الاتجاه الانكماشى في أوروبا واليابان (الإطار 1).

استمر الانتعاش الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة الأمريكية رغم انخفاض في إنفاق الحكومة الفدرالية (الجدول 1)¹. وتحقق هذا النمو بفعل نشاط القطاع الخاص بعد تعافيه من الأزمة المالية التي شهدتها العالم

في عام 2014، هزّت الاقتصاد العالمي تحولات كبيرة. وكشف التباين في السياسات النقدية المعتمدة عن انقسام بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان متقدمة أخرى. ومن المتوقع أن تعود الولايات المتحدة الأمريكية إلى السياسة النقدية العادية، فترتفع أسعار الفائدة في أواخر عام 2015، مما يدل على انتعاش في الاقتصاد، في حين يتوقع أن تبقى بلدان متقدمة أخرى على ما عهدته من انخفاض في أسعار الفائدة. وهذا الفرق في التوقعات المتعلقة بأسعار الفائدة أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الدولار إزاء العملات الرئيسية الأخرى، بما فيها اليورو والين الياباني. وأدى الانخفاض السريع في أسعار النفط في النصف الثاني من عام

الجدول 1. معدلات النمو والتضخم في العالم والمناطق، 2013-2016 (بالنسبة المئوية)

معدل تضخم أسعار المستهلك				معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				
2016 ب	2015 ب	2014 ب	2013	2016 أ	2015 أ	2014 أ	2013	
4.4	4.9	5.1	7.3	3.8	2.4	1.5	1.5	المنطقة العربية
				3.1	2.8	2.6	2.5	العالم
1.7	1.4	1.5	1.3	2.2	2.2	1.6	1.2	الاقتصادات المتقدمة
1.6	1.6	1.9	1.4	2.7	2.8	2.4	2.2	الولايات المتحدة الأمريكية
1.7	1.2	0.7	1.5	2.1	1.9	1.3	0.0	الاتحاد الأوروبي
1.5	1.3	2.7	0.4	1.0	1.2	0.0	1.6	اليابان
5.7	7.4	8.1	6.3	0.9	-2.0	0.7	2.0	الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية
5.0	5.3	5.7	5.8	4.8	4.4	4.4	4.7	الاقتصادات النامية
6.8	6.9	6.9	7.2	4.8	4.0	3.3	3.3	أفريقيا
3.8	3.7	3.8	5.3	6.1	6.2	6.2	6.1	شرق وجنوب آسيا
7.0	8.8	10.2	7.2	1.7	0.5	1.0	2.7	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المصدر: أرقام المنطقة العربية هي حسابات الإسكوا (الجدول 5)، والأرقام الأخرى مأخوذة من بيانات United Nations, 2015. ويرتكز تجميع البلدان ضمن مجموعات على بيانات من United Nations, 2015، ص 139-145.

^{1/} تقديرات مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج حتى أيار/مايو 2015 (باستثناء بيانات المنطقة العربية، بما أنها تقديرات الإسكوا).
^{2/} تقديرات مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج حتى كانون الأول/ديسمبر 2014 (باستثناء بيانات المنطقة العربية، بما أنها تقديرات الإسكوا).

الإطار 1. فرضية الركود الشامل الطويل

شهد اقتصاد أكبر البلدان المتقدمة، في الآونة الأخيرة، تباطؤاً في النمو، وانخفاضاً في معدلات التضخم وأسعار الفائدة الحقيقية. فآثار جدلاً بين المتخصصين في الاقتصاد الكلي حول ما إذا كانت هذه الحالة الاقتصادية قد نتجت من تغير بنيوي في اقتصادات تلك البلدان. ورأى لورانس سمرزاً (Lawrence Summers) أن الأزمة المالية في عام 2008 كانت في الواقع خطوة أولى باتجاه ركود شامل طويل. وأشار إلى احتمال أن يكون الاقتصاد الأمريكي قد دخل حالة من الركود الطويل، ورجح أن تبقى معدلات البطالة مرتفعة ومستويات نمو الإنتاج والاستثمارات منخفضة. ومصطلح الركود الشامل الطويل استخدمه للمرة الأولى ألفين هانسين (Alvin Hansen) في وصفه لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء الكساد الكبير. وهو يُستخدم للإشارة إلى نمط اقتصادي يطغى عليه ركود طويل، نتيجة لانهايار معدلات الطلب الفعلي وارتفاع مستويات الادخار. وانطلاقاً من فرضية تباطؤ النمو السكاني، وتسارع التطور التكنولوجي، من المتوقع أن تتراجع خلال فترة الركود الاستثمارات المادية الضرورية للإنتاج. ومن شأن تراجع الطلب الفعلي أن يؤدي إلى انكماش اقتصادي، وأن تؤدي ثخمة المدخرات، الناجمة عن هذا الانكماش، إلى خفض أسعار الفائدة الحقيقية. ونتيجة لذلك، يُرجح أن يخفض المصرف الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة الرسمية، علماً أن هذا الانخفاض قد لا يؤدي بالضرورة إلى إنعاش أسعار الفائدة الحقيقية، إذ لا يمكن خفض أسعار الفائدة الإسمية إلى ما دون الصفر. ولكسر هذه الحلقة المفرغة وإنعاش الطلب الفعلي وتوليد فرص العمل، يدعو سمرز إلى وضع سياسة مالية فعالة لتحسين الاستثمار العام في البنى الأساسية. ويشير منتقدو فرضية الركود الشامل الطويل إلى أنها لا تنطبق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في وضعه الراهن، إذ بدأ يستعيد عافيته، وإلى أن حالة التشغيل وتوقعات التضخم آخذة في التحسن. كما يرون أن احتمال حدوث ثخمة في الادخار العالمي غير منطقي، نظراً إلى وفرة فرص الاستثمار في البلدان النامية التي لا تزال تعاني من قلة الموارد المالية. ومع ذلك، من المستحسن عدم استبعاد فرضية الركود الشامل الطويل، وأخذها في الاعتبار عند دراسة ارتفاع معدلات الانكماش وهبوط أسعار الفائدة في عدد من البلدان الأوروبية. ويدعو خبراء الاقتصاد الكلي، على اختلاف وجهات نظرهم حول صحة هذه الفرضية، إلى اعتماد سياسة مالية فعالة لتحقيق نمو حقيقي في مستويات الطلب الفعلي، عوضاً عن الاستمرار في اتخاذ تدابير نقدية أثبتت عدم جدواها.

¹ Summers, 2014

² Hansen, 1939, p. 4

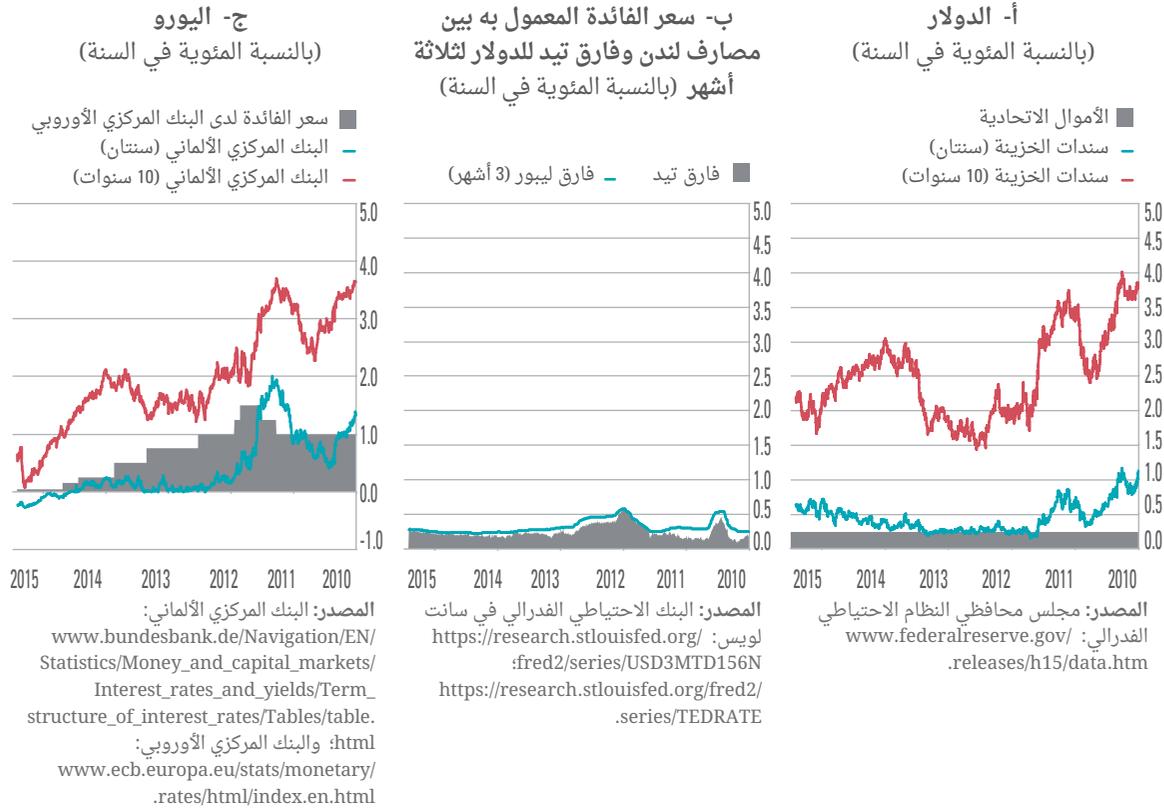
³ Teulings and Baldwin, 2014

أن كانت قد ارتفعت مقابل اليورو والين الياباني في عام 2013 (الشكلان 2-أ و 2-ب). ومن المتوقع أن تستمر قيمة الدولار على حالها في عام 2015، نتيجة لتحسن توقعات أسعار الفائدة وقوة الانتعاش الاقتصادي.

واستمرت حالة الركود في اقتصادات بلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين، نتيجة لأسباب أهمها ضعف زخم استثمارات القطاع الخاص في عام 2014. وتزامن هذا الركود مع تفاقم أزمة الديون في اليونان معرضة للمخاطر النظام المالي لمنطقة اليورو بأسرها. وتراجع الطلب المحلي إلى مستويات متدنية جداً عرضت معظم الاقتصادات الأوروبية لضغوط انكماشية

في عام 2008. وساهمت منعة القطاع المالي، مدعومة بارتفاع أسعار الأصول، في إنعاش القطاع الخاص. وفي الفترة السابقة لرفع أسعار الفائدة الرسمية، ثبتت المصرف الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة على الأموال الفدرالية بين صفر و0.25 في المائة. وأدى شعور عدم اليقين حيال آفاق الانتعاش الاقتصادي، وتوقيت رفع فائدة الأموال الفدرالية، إلى تقلب مستويات عائدات سندات الخزينة (الشكل 1-أ). غير أن استقرار فارق تيد كان مؤشراً على عدم وقوع الولايات المتحدة الأمريكية في ضائقة مالية (الشكل 1-ب)². وسرعان ما تعززت قيمة الدولار إزاء العملات الرئيسية الأخرى في النصف الثاني من عام 2014، بعد

الشكل 1. أسعار الفائدة على الدولار واليورو، 2010-2015



الأوروبية. إلا أن أسعار الفائدة لم تؤدّ إلى انخفاض ملحوظ في تكاليف تمويل الاستثمارات الخاصة. فقد بقيت هذه التكاليف مرتفعة نسبياً مقارنة بما يُتوقع أن يجنيه القطاع الخاص من عائدات بالأرقام الحقيقية. وأفضى الشرح المتزايد بين السياسات النقدية للمصرف الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية والبنك المركزي الأوروبي إلى تدهور سريع في قيمة اليورو في النصف الثاني من عام 2014 (الشكل 2-أ). غير أن هذا التدهور أدّى إلى تحسين القدرة التنافسية لصادرات منطقة اليورو، ما قد يسهم في إنعاش تدريجي للاقتصادات الأوروبية. واستمرت حالة الركود في الاقتصادات المرتكزة على السلع الأساسية في الدول الأوروبية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومن المحتمل أن يؤدي هذا الركود إلى إعاقه نمو المبادلات التجارية في اقتصادات الدول الأعضاء في الاتحاد. ويُخشى أن يتسبب تدهور الأوضاع الجغرافية السياسية في الدول الأوروبية

شديدة، وتسببت بانخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي حين وضعت المفوضية الأوروبية خطة لتعزيز الاستثمارات الخاصة³، اعتمد البنك المركزي الأوروبي في مطلع عام 2015 سياسة التيسير الكمي بهدف زيادة الإقراض ضمن منطقة اليورو. كما بدأ بفرض الجزاءات على المصارف التجارية التي تودع كميات كبيرة من السيولة في البنوك المركزية. وخفض البنك المركزي الأوروبي معدل سهولة الإيداع إلى -0.1 في المائة في حزيران/يونيو 2014، ثم إلى -0.2 في المائة في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، وأبقى على هامش قدره 0.25 نقطة مئوية لمعدلات الفائدة عند الإقراض. وعادت هذه التدابير الاستثنائية الصارمة بنتائج غير محمودة على عائدات السندات الحكومية التي أصبحت أرقامها سالبة في العديد من البلدان الأوروبية، منها ألمانيا وسويسرا، في النصف الثاني من عام 2014 (الشكل 1-ج). وهذا الوضع غير الاعتيادي ينذر بارتفاع الطلب على الأصول الخالية من المخاطر، مثل السندات الحكومية، مما أسفر عن انخفاض حاد في معدلات الإيداع في البلدان

الشكل 2. أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية في العالم، 2010-2015



المصدر: مجلس محافظي النظام الاحتياطي الفدرالي: www.federalreserve.gov/releases/h10/hist/

العمل على رفع قيمة اليوان الصيني، وجرى تثبيت سعر صرفه بين 6.1 و6.2 يوان للدولار (الشكل 2-ج).

وفي عام 2014، ظهرت حالة استقطاب بين البلدان النامية حسب البنى الاقتصادية. فتراجع الأسعار الدولية للسلع الأساسية أضعف زخم النمو في البلدان المصدرة لها، وإن بدرجات متفاوتة، وعاد بالفائدة على البلدان المستوردة، إذ خفف من القيود على ميزان المدفوعات، حتى ولو لم يكن بالقدر الكافي لتحقيق نمو اقتصادي قوي، ما عدا في شرق وجنوب آسيا. وكانت اقتصادات عدد من أهم البلدان النامية، بما فيها الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا، الأكثر تضرراً من تراجع أسعار السلع الأساسية. وسجلت منطقتنا أفريقيا وأمريكا اللاتينية ارتفاعاً في مستويات التضخم رافقه انخفاض في معدلات النمو (الجدول 1). ومع انخفاض أسعار السلع الأساسية، شهدت عدة بلدان تضخماً اختلفت مسبباته بين بلد وآخر، ومنها النمو السريع للطلب المحلي أو القيود البنوية على العرض. وسجل الطلب المحلي في الاقتصادات الأفريقية نمواً مطرداً استمر في التأثير على مستويات التضخم. غير أن التضخم في أمريكا اللاتينية نتج من ضعف العرض، الناتج بدوره من نقص في الموارد المالية. ويحفظ الانخفاض المعهود لعائدات الأصول الخالية من المخاطر في الاقتصادات المتقدمة المستثمرين الدوليين على المخاطرة في البلدان النامية، فيؤدي إلى تدفق مزيد

التي تمر في مرحلة انتقالية، لا سيما أوكرانيا، بتقويض الانتعاش الاقتصادي في هذه الدول وفي منطقة الاتحاد الأوروبي أيضاً.

بقيت منطقة شرق وجنوب آسيا من أقوى مراكز النمو (الجدول 1)، واستمر الانتعاش القوي في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير إيجاباً على الصناعات التصديرية في بلدان هذه المنطقة. غير أن اليابان لم يتمكن من التعافي بالاعتماد على الصادرات، نظراً لركود نمو الطلب المحلي على أثر ارتفاع الضريبة على المبيعات في نيسان/أبريل 2014. وبدأ التباطؤ يصيب الاقتصاد الصيني، رغم التدابير النقدية النشطة التي اتخذت لتحفيزه. وظهرت على الاقتصادات الأخرى في المنطقة، باستثناء تايلند، علامات انتعاش اقتصادي قوي نتيجة لتحسن معدلات التبادل التجاري. ومكّن خفض التضخم المصارف المركزية والسلطات النقدية من اعتماد سياسة التيسير الكمي لحفز الطلب المحلي. ومن المتوقع أن يبقى الانتعاش الاقتصادي في شرق وجنوب آسيا على حاله. ورغم توقعات استمرار حالة التباطؤ في الاقتصاد الصيني، من المرجح أن يؤدي النمو المتسارع في اقتصادات جنوب آسيا، ولا سيما باكستان وسري لانكا والهند، إلى تثبيت معدلات النمو في المنطقة عند مستواها الحالي. وفي النصف الثاني من عام 2014، تراجعت قيمة الين الياباني من 100 ين للدولار إلى 120 ين للدولار (الشكل 2-ب)، كما توقف

عمل للقبول بعقود مرنة، تضعهم في ظروف عمل غير مستقرة تفتقر إلى الأمن المالي⁵. وكثيراً ما يُستعاض عن إلغاء فرص العمل في البلدان المتقدمة بالاستعانة بقوى عاملة لإنجاز الأعمال من البلدان النامية. لكن فرص التشغيل على هذا النحو لا تكفي لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب الباحثين عن عمل في البلدان النامية. وتشهد أوضاع التشغيل تغييراً في هذه البلدان. فنتيجة للارتفاع السريع في مستوى الأجور في الصين، تحوّلت وجهات البحث عن قوى عاملة من الصين إلى بلدان نامية أخرى.

وفي هذه الظروف، بقيت الفجوة بين الجنسين على اتساعها. ووفقاً للتقرير حول الفجوة بين الجنسين في العالم لعام 2014⁶، لم تسجل الفوارق بين المرأة والرجل في عام 2014 اختلافاً يُذكر عما كانت عليه في العام السابق. وحسب المؤشرات، بلغت الفجوة بين الجنسين في التمكين نسبة 21.6 في المائة في عام 2014 مقابل 21.4 في المائة في عام 2013؛ وفي المشاركة الاقتصادية والفرص الاقتصادية، نسبة 59.3 في المائة في عام 2014 مقابل 59.9 في المائة في عام 2013؛ وفي التحصيل العلمي، نسبة 93.6 في المائة في عام 2014 مقابل 93.5 في المائة في عام 2013؛ وفي الصحة وتوقعات الحياة، نسبة 96.0 في المائة في عام 2014 مقابل 95.7 في المائة في عام 2013. ويشير التقرير إلى أن الفوارق بين الجنسين بدأت تنحسر تدريجياً منذ عام 2006 وصدور التقرير الأول حول نتائج مؤشر الفجوة بين الجنسين⁷. وقد بلغ التقدّم في تقليص هذه الفجوة ذروته في مجال التمكين السياسي؛ وتحقق تدريجياً في مجالي المشاركة في الاقتصاد والفرص الاقتصادية المتاحة؛ وكان ضعيفاً في مجالات التحصيل العلمي والصحة وتوقعات الحياة. وعلى مدى الأعوام الثمانية، شهدت أمريكا اللاتينية أكبر تحوّل في المساواة بين الجنسين تليها أمريكا الشمالية. ومنذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام 1995، بدأت تتحسن حالة المساواة بين الجنسين ببطء، ولكن باطراد (الإطار 2).

ولم تصادق أية دولة عربية على اتفاقية منظمة العمل الدولية للعمال المنزليين لعام 2011 (رقم 189)، التي دخلت حيّز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2013. وتهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان حقوق العمل

من الأموال إليها. إلا أن الارتفاع المتوقع في تكاليف التمويل، وارتفاع سعر الفائدة الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، قد تكون لهما نتائج سلبية غير متوقعة على الأوضاع المالية في الاقتصادات النامية.

وفي الفترة 2014-2015، غلب على الأوضاع الاقتصادية في العالم ضعف إمكانات استحداث فرص العمل، واتساع الفجوة بين الجنسين، وتزايد أعداد النازحين نتيجة للنزاعات المسلحة في المنطقة العربية وأفريقيا وأوروبا الشرقية.

ولم يكن للانخفاض البسيط في معدلات البطالة في بعض البلدان المتقدمة، كألمانيا والمملكة المتحدة واليابان، تأثير إيجابي يذكر على استحداث فرص العمل في عام 2014. وأشار تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية إلى نقص متزايد في إمكانات التشغيل على الصعيد العالمي، نتيجة لتدهور أحوال سوق العمل في البلدان النامية⁴ وتفاقم الضغوط السياسية والاجتماعية على المهاجرين. ومن المتوقع أن يتراجع الطلب على اليد العاملة الأجنبية في الاقتصادات الغنية بالموارد، كبلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع أن تشهد حالة التشغيل تحسناً طفيفاً في بعض الاقتصادات المتقدمة وأن تؤوّل إلى مزيد من التدهور في الاقتصادات النامية في عام 2015. ومن المستبعد أن تعتمد الاقتصادات المتقدمة أو الاقتصادات النامية أي حوافز مالية، إذ تضع تحسين الوضع المالي في صلب أولوياتها. ومن المستبعد أيضاً أن يُصار إلى تغيير وجهة السياسات بهدف زيادة فرص العمل، ولا سيما في البلدان النامية.

ويُعزى الضعف في استحداث فرص العمل إلى عوامل دورية وأخرى هيكلية. ومن العوامل الدورية تباطؤ الانتعاش الاقتصادي منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008. ففي الأعوام الأخيرة، سقطت جميع توقعات النمو على واقع الأداء في معظم البلدان المتقدمة. وقد دفع التشكيك في حالة النمو الاقتصادي بأصحاب العمل إلى التريث في التشغيل. ومن الأسباب الهيكلية للنقص في فرص العمل إلغاء العديد من الوظائف من فئات المهارات المتخصصة وغير المتخصصة في البلدان المتقدمة على أثر التقدم التكنولوجي، والاستعانة بجهات خارجية لإنجاز الأعمال. ويضطّر الباحثون عن

الإطار 2. إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً

شكّل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين في عام 1995، حدثاً تاريخياً. فقد اعتمد ممثلو 189 دولة مشاركة إعلان ومنهاج عمل بيجين، وناشدوا فيه جميع أصحاب المصلحة في كافة أنحاء العالم الإلتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك بطريقة تقدمية تأخذ في الاعتبار مفهوماً كان حديث العهد في ذلك الوقت، هو دمج قضايا المرأة والرجل في صلب الشؤون العامة. ووضع منهاج عمل بيجين إطاراً للتغيير الاجتماعي تضمّن أهدافاً استراتيجية وتدابير عملية يُفترض أن يتخذها أصحاب المصلحة في 12 مجال اهتمام حاسماً، هي: المرأة والفقير؛ تعليم المرأة وتدريبها؛ المرأة والصحة؛ العنف ضد المرأة؛ المرأة والصراع المسلح؛ المرأة والاقتصاد؛ المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار؛ الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة؛ حقوق الإنسان للمرأة؛ المرأة ووسائل الإعلام؛ المرأة والبيئة؛ الطفلة.

ومنذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، تحققت إنجازات كبيرة. فقد ارتفعت معدلات التحاق المرأة بالتعليم العالي ومشاركتها في سوق العمل عمّا كانت عليه في عام 1995، لا سيما في البلدان المتقدمة¹. وارتفع عدد النساء المشاركات في أعلى مواقع القرار في القطاعين العام والخاص. ونفذت دول عديدة تغييرات وإصلاحات على مستوى المؤسسات والقوانين لمنع التمييز ضد المرأة. واعتمدت سياسات لمعالجة العنف المنزلي ضد المرأة، الذي كان في السابق يُعتبر شأناً خاصاً.

ورغم هذه الإنجازات، لا يزال التقدم باتجاه سدّ الفجوة بين الجنسين بطيئاً، دون مستوى التطلّعات². فالمساواة بين الرجل والمرأة لم تتحقق، لأسباب أهمها التقاليد الاجتماعية والصور النمطية التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، ويستدعي تغييرها الكثير من العمل. غير أن الرأي العام العالمي بات مدركاً لضرورة معالجة جميع أشكال التمييز وعدم المساواة في صلب البرامج والسياسات العامة. وتستفيد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 من التجارب المتراكمة خلال السنوات العشرين الماضية في مجال المساواة بين الجنسين. وتنفيذاً لهذه الخطة، يُتوقّف من الدول أن تعمل على تطوير البنى الأساسية اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وإحداث التغيير في أنماط السلوك والأعراف الاجتماعية. وقد أثبتت الإنجازات التي تحققت بعد إعلان ومنهاج عمل بيجين إمكانية الوصول إلى هدف المساواة بين الجنسين، إذا ما تضافرت لتحقيقه جهود الجهات الفاعلة في جميع بلدان العالم.

¹ Fourth World Conference on Women, 1995.

² UN Women, 2015.

³ المرجع نفسه، ص 9.

تشريين الثاني/نوفمبر 2014، وأفضت إلى اعتماد إعلان الكويت⁸. وإثر اعتماده، أقرّ مجلس الأمة الكويتي قانون عمل معدلاً يمنح العمال المنزليين حقوقاً ملزمة⁹.

وأصبحت ظاهرة نزوح السكان بأعداد كبيرة إلى خارج بلدانهم وداخلها، تحدياً كبيراً أمام العديد من البلدان. وحسب تقرير الاتجاهات العالمية، بلغ عدد النازحين 54.9 مليون نسمة في أواخر عام 2014 بعد أن كان 42.8 مليون نسمة في أواخر عام 2013¹⁰، مسجلاً زيادة سريعة معظمها من البلدان العربية وبلدان شرق وجنوب أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، يحاول الكثيرون من

الأساسية للعاملين المنزليين. وبما أن معظم هؤلاء العمال من النساء تسهم هذه الاتفاقية، إذ تدعم الحقوق الاقتصادية للمرأة، في حمايتها من الاستغلال الاقتصادي والجسدي. وبحلول عام 2015، كانت قد صادقت على الاتفاقية 18 دولة، لا تضم أي دولة عربية. والجدير بالذكر أن الدول العربية التي تستضيف أعداداً كبيرة من العمال المنزليين بدأت تقر بضرورة حماية العاملين في المنازل، ولا سيما على أثر حوار أبو ظبي الذي بدأ عام 2008 بين الدول العربية وأهم الدول الآسيوية المرسلّة للعمال المنزليين. وعقدت دورة المشاورات الوزارية الثالثة في إطار هذا الحوار في

ليصل إلى 56.33 مليون برميل. وقُدِّر مستوى فائض الإمداد في عام 2014 بنحو مليون برميل في اليوم، وهو رقم كان من الممكن أن يعدله المنتجون المرجحون ذوو النفوذ في المنظمة. لكن أوبك قررت في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 الإبقاء على مستوى إنتاجها عند 30 مليون برميل في اليوم، ولم تلتزم الدول غير الأعضاء فيها بخفض الإمداد. ومن المرجح في عام 2015 أن يخفض السوق إمدادات النفط الخام المكلف من منتجي النفط الخام غير الأعضاء في أوبك، في حين تحافظ المنظمة على هدفها الحالي في الإنتاج. ومن المرجح أن يصبح أثر تراجع أسعار النفط على القدرة العالمية على الإمداد بالنفط الخام أكثر وضوحاً في المدى المتوسط، مع اتجاه المزيد من شركات النفط إلى الحد من النفقات الرأسمالية، سواء في مراحل استخراج النفط أو في مراحل تصنيعه.

وبلغ متوسط سعر سلة أوبك 96.29 دولاراً للبرميل في عام 2014 (الجدول 2). ففي النصف الأول من عام 2014، ظلت أسعار النفط الخام فوق 100 دولار للبرميل، كما في الأعوام السابقة. وبعد أن بلغت أسعار النفط ذروتها السنوية في حزيران/يونيو، ظلت تتراجع خلال سبعة أشهر، فبلغ سعر سلة أوبك 41.5 دولاراً للبرميل في 13 كانون الثاني/يناير 2015، مسجلاً تراجعاً بنسبة 62 في المائة عن سعر الذروة لعام 2014. وكان الهبوط في أسعار النفط مبالغاً مقارنة بالانخفاض في أسعار سلع أساسية أخرى (الشكل 3-أ)، الأمر الذي يدل على أن الدينامية التي اكتسبتها أسعار النفط في الآونة الأخيرة نتجت من عوامل خاصة بسوق النفط. وبالإضافة إلى تخمة الإمداد، ازداد خطر ارتفاع تكاليف التمويل بسبب التوقعات بتطبيع السياسة النقدية الأمريكية، ممّا حدّ من عمليات الشراء للمضاربة في أسواق النفط الآجلة؛ وساهم البيع على المكشوف في أسواق النفط الآجلة في إضعاف أسعار النفط. وتباطأ نمو الطلب على النفط الخام، لكنه لم ينهر. ولم تتغير تكاليف شحن النفط الخام طيلة عام 2014، في إشارة إلى زيادة استخدام ناقلات النفط.

ويستدعي توقُّع أسعار النفط أخذ عدة عوامل في الاعتبار. فالطلب على النفط، مثلاً، والغرض من شرائه، هما من أهم العوامل المؤثرة على أسعاره.

اللاجئين عبور البحر إلى أوروبا، وهم يتكبدون المخاطر، وقد بلغت نسبة من قضاوا منهم أرقاماً غير مسبوقة، وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة¹¹. وكثيراً ما يتعذر لأسباب أمنية إيصال المساعدات إلى الأعداد المتزايدة من النازحين داخل البلدان المتضررة من النزاعات، مثل الجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وليبيا واليمن، فتنشأ أزمات إنسانية. ورغم إرادة المجتمع الدولي والحكومات، كثيراً ما يتعذر إيصال المساعدات إلى المناطق المتضررة لصعوبة التنسيق مع الأطراف المتحاربة. ويلحق النزوح أضراراً بالمناطق المهجورة، إذ يفرغها من مواردها البشرية وأصحاب الكفاءات من أبنائها، ويعوق جهود إعادة إعمارها في المستقبل.

باء. التطورات في قطاع الموارد الطبيعية

1. قطاع النفط

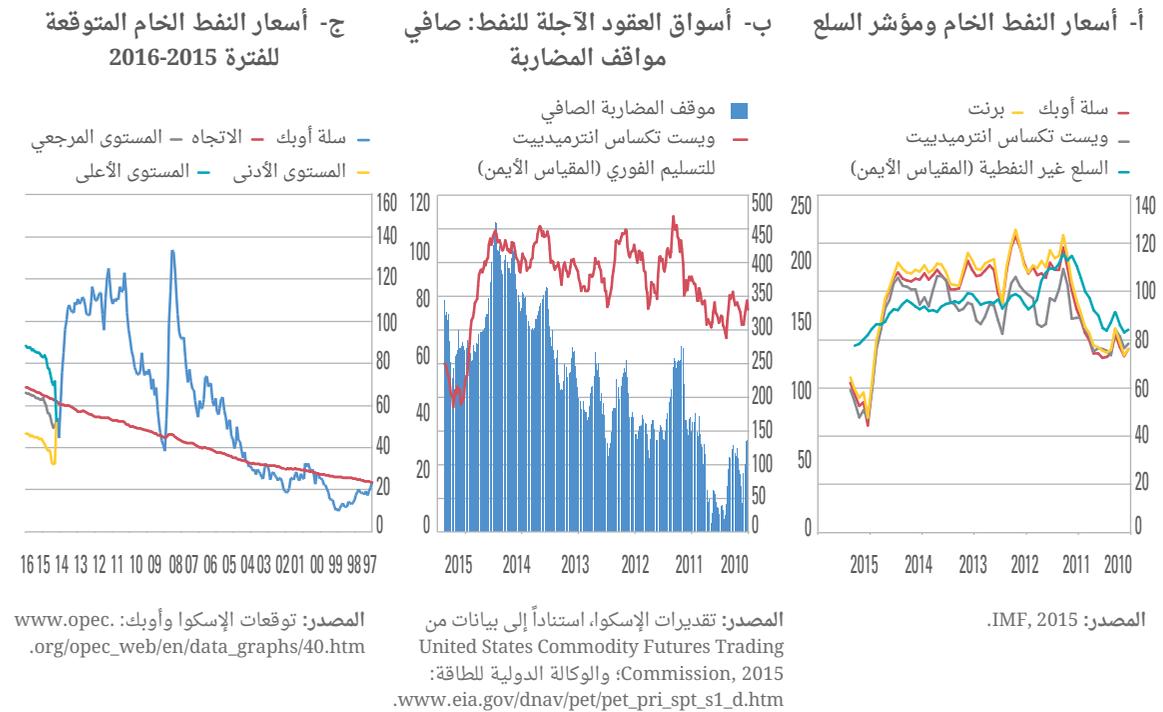
يشهد قطاع النفط في العالم حقبة تغيير جذري نتيجة للهبوط الحاد في أسعار النفط. وبعد أن كانت التوترات الجغرافية السياسية والمخاوف من انقطاع الإمداد تشغل المشاركين في سوق النفط، أصبحت قضية التخمة في الإمداد تشغل اهتمامهم منذ النصف الثاني من عام 2014. وتراكم المخزون العالمي من النفط الخام بسرعة على مدى السنوات القليلة الماضية، لا سيما في أمريكا الشمالية. وازدادت هذه الوفرة تدريجياً مع تباطؤ نمو الطلب على النفط الخام نتيجة لركود الاقتصاد العالمي. لكن أسواق النفط لم تشهد انهياراً في الطلب كما حصل في الفترة 2008-2009. فوفقاً لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، قُدِّر مجموع الطلب العالمي على النفط في عام 2014 بنحو 91.21 مليون برميل في اليوم في المتوسط، في زيادة قدرها 0.97 مليون برميل في اليوم عن عام 2013¹². وتتوقع أوبك أن يزداد الطلب بالوتيرة المعتدلة نفسها في عام 2015، أي بنحو 1.16 مليون برميل في اليوم. وفي عام 2014، تراجع إنتاج النفط الخام في البلدان الأعضاء في أوبك بنحو 0.16 مليون برميل في اليوم ليبلغ 30.07 مليون برميل في اليوم، في حين ازداد إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك بنحو 2.04 مليون برميل في اليوم،

الجدول 2. تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام (سلة أوبك المرجعية بالدولار للبرميل)

السنة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي المتوقع		
				الأعلى	المرجعي	الأدنى
2012	88.74	124.64	109.45			
2013	96.35	114.94	105.87			
2014	52.00	110.48	96.29			
2015				70.3	54.5	40.6
2016				86.0	64.3	45.3

المصدر: أوبك للفترة 2012-2014: www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm؛ وتوقعات الإسكوا حتى نيسان/أبريل 2015 للفترة 2015-2016.

الشكل 3. أسعار النفط



لها في أمريكا الشمالية، الأمر الذي قد يوسع الفارق بين الأسعار المرجعية المعتمدة في مختلف المناطق الجغرافية. ورغم التوقعات بأن ينخفض مخزون النفط الخام في النصف الثاني من عام 2015، فالمستوى الحالي لهذا المخزون قد يؤدي إلى خفض موجه للأسعار في حال كان الطلب على البنزين في موسم الصيف ضعيفاً. إلا أن الانتعاش الاقتصادي القوي في الولايات المتحدة الأمريكية، والتوقعات باستقرار النمو

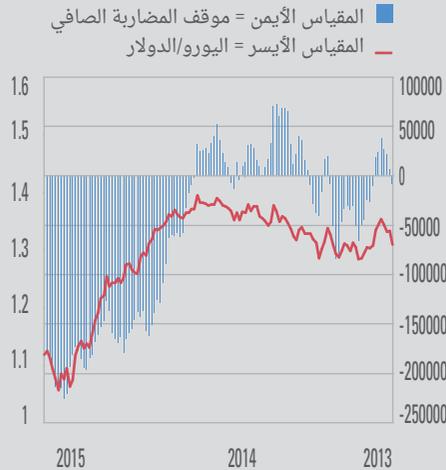
وقد حافظ الطلب على النفط الخام على مستواه، بما أن الهدف من هذا الطلب كان تخزين النفط وليس المضاربة في أسواقه. واعتباراً من تموز/يوليو 2014، بقيت أهم أسواق النفط آجلة، مما سمح لتجار النفط بتحقيق الأرباح من خلال شراء النفط الخام وتخزينه، وبيع عقود النفط الآجلة في الوقت نفسه. وبقيت المخزونات التجارية للنفط الخام مرتفعة في النصف الأول من عام 2015، وبلغت أعلى مستوى

الإطار 3. أسعار الصرف وأسعار النفط والمضاربات

في النصف الثاني من عام 2014، تزامن هبوط أسعار النفط مع ارتفاع قيمة الدولار إزاء العملات الرئيسية الأخرى، لا سيما اليورو. وتشير دراسات عدة إلى أن هذا الارتباط السلبي بين سعر النفط وقيمة الدولار أصبح واضحاً اعتباراً من مطلع القرن الحادي والعشرين، مع الاعتراف المتزايد بأن النفط هو في الواقع من الأصول المالية. لكن، خلافاً لهذا التحليل، يخلص تحليل مرتكز على الطلب الحقيقي إلى أن الارتباط بين أسعار النفط وسعر الدولار هو في الواقع إيجابي. فيما أن النفط الخام مقيّم بالدولار، قد يؤدي التراجع في أسعاره إلى تراجع في الطلب على الدولار المطلوب لتمويل شرائه. وهذا الانخفاض في الطلب على الدولار قد يؤدي، بدوره، إلى إضعاف هذه العملة القوية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين.

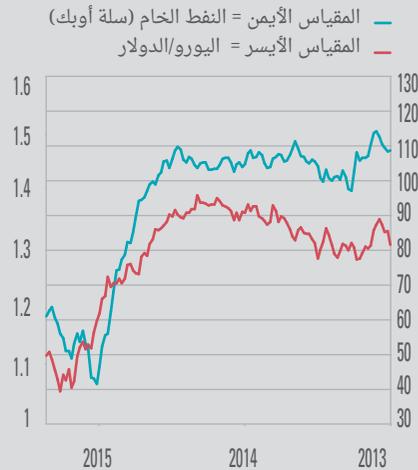
وتشير بحوث عدة إلى أن الأداة الرئيسية لتحديد طبيعة الترابط بين أسعار النفط وسعر الدولار هي معاملة النفط الخام كسلعة، لا سيما عن طريق عقود النفط الخام الآجلة وعقود المشتقات النفطية المرتكزة على تلك العقود الآجلة. والمضاربات في أسواق العملات أكثر حدّة منها في أسواق السلع الأساسية، بما في ذلك أسواق النفط الخام. فوفقاً لبيانات لجنة الاتجار بعقود السلع الأساسية الآجلة، كانت مواقف المضاربة الصافية بالدولار/اليورو سلبية في أيار/مايو 2014، مما يشير إلى ازدياد عدد المشاركين في سوق المضاربة الذين يبيعون على المكشوف^٦. وقد ازدادت عمليات المضاربة القائمة على البيع على المكشوف بوتيرة متسارعة، تزامناً مع ارتفاع قيمة الدولار مقابل اليورو. ويشير بيع اليورو على المكشوف ومقايضته بالدولار بموجب عقود آجلة إلى ازدياد عمليات التداول المحمول باليورو. والمستثمرون المضاربون يتفقدون هذه العمليات بهدف الاستفادة من الفرق في أسعار الصرف، ومن أجل الاقتراض باليورو لتمويل مضارباتهم على أصول مقيّمة بالدولار. ومن الممكن أن يكون النفط قد تأثر بعمليات البيع على المكشوف باليورو، بما أن الأموال المقترضة باليورو قد تُستخدم كإيداع مقابل عمليات بيع على المكشوف، أو قد تُستعمل لاتخاذ مواقف مضاربة على الأمد الطويل. وما دام احتمال تباين أسعار الفائدة بين اليورو والدولار قائماً، يبقى احتمال تقلب أسعار النفط الخام بفعل المضاربات المستمرة قائماً هو أيضاً.

أسعار صرف الدولار مقابل اليورو ومواقف المضاربة الصافية



المصدر: البنك المركزي الأوروبي: www.ecb.europa.eu/stats/usd.en.html-graph-exchange/eurofxref/html/eurofxref
ولجنة الاتجار بعقود السلع الأساسية الآجلة:
www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalCompressed/index.htm

أسعار صرف الدولار مقابل اليورو وأسعار النفط الخام في الفترة 2013-2015



المصدر: البنك المركزي الأوروبي: www.ecb.europa.eu/stats/usd.en.html-graph-exchange/eurofxref/html/eurofxref
وأوبك: www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm

^٦ Fratzscher and others, 2014
^٧ CFTC, 2015

الجدول 3. إنتاج النفط في المنطقة العربية: 2011-2016 (بآلاف البراميل في اليوم)

البلد/المجموعة	2011	2012	2013	2014 ^أ	2015 ^ب	2016 ^ب
الإمارات العربية المتحدة	2564	2657	3048	3022	3000	2650
البحرين	43	46	48	49	49	50
عمان	891	923	947	949	950	980
قطر	733	734	724	709	700	725
الكويت	2659	2977	2922	2887	2850	2900
المملكة العربية السعودية	9311	9765	9634	9714	9600	9300
بلدان مجلس التعاون الخليجي	16021	17102	17323	17330	17149	17555
الجمهورية العربية السورية	330	170	31	0	0	0
العراق	2653	2950	2977	3113	3200	3300
مصر	668	672	669	672	660	690
بلدان المشرق	3651	3792	3677	3784	3880	3990
تونس	68	67	61	54	52	50
الجزائر	1180	1113	1217	1209	1220	1250
ليبيا	283	1450	993	463	350	450
المغرب	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
بلدان المغرب	1532	2631	2271	1727	1623	1751
السودان	453	82	85	85	87	100
موريتانيا	8	7	7	7	7	7
اليمن	190	180	159	111	70	70
أقل البلدان العربية نمواً	651	269	251	203	164	177
مجموع المنطقة العربية	22034	23793	23522	23045	22816	23473

المصدر: قاعدة بيانات النفط للمبادرة المشتركة بين المنظمات لنشر البيانات: www.jodidata.org/oil باستثناء الجمهورية العربية السورية، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن، إذ استخدمت في ما يتعلق بهذه البلدان إحصاءات الطاقة الدولية لإدارة معلومات الطاقة: www.oapecorg.org/Home/DataBank.
^أ تقديرات الإسكوا حتى نيسان/أبريل 2015.
^ب توقعات الإسكوا حتى نيسان/أبريل 2015.

الشراء للمضاربة منخفضة، وذلك نظراً إلى إمكانية خفض هذه الكلفة عن طريق التداول المحمول باليورو والدولار. ومع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، من المتوقع أن يبقى التقلب السمة الغالبة لأسعار النفط في عامي 2015 و2016 (الشكل 3-ج). كذلك، من المتوقع أن يبلغ سعر سلة أوبك المرجعية نحو 54.5 دولاراً

في بلدان شرق وجنوب آسيا، قد تؤدي إلى نمو معتدل في سوق النفط الخام. كما يتوقع أن تستمر المضاربة لشراء العقود الآجلة للنفط، نظراً إلى الارتفاع المستمر في صافي موقف المضاربة على هذه العقود. وبالرغم من تطبيع السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، من غير المستبعد أن تبقى كلفة تمويل

الجدول 4. مجموع عائدات الصادرات النفطية في المنطقة العربية، 2011-2016 (بمليارات الدولارات)

البلد/المجموعة	2011	2012	2013	2014 ^أ	2015 ^ب	2016 ^ب
الإمارات العربية المتحدة	99.6	105.6	108.3	97.6	53.6	66.1
البحرين	15.3	15.0	15.1	14.2	7.9	9.5
عمان	29.1	31.7	32.5	28.3	15.8	19.5
قطر	33.8	34.4	32.4	25.8	15.7	19.4
الكويت	96.7	112.5	108.5	97.4	53.0	64.5
المملكة العربية السعودية	285.0	305.2	294.0	269.8	147.1	179.5
بلدان مجلس التعاون الخليجي	559.5	604.4	590.9	536.1	293.2	358.5
الجمهورية العربية السورية ^ج	3.0
العراق	79.4	93.8	89.3	85.3	46.9	61.4
مصر	13.4	12.8	13.1	11.9	6.8	8.2
بلدان المشرق	95.8	106.6	102.4	97.3	56.7	69.7
تونس	2.6	2.8	2.6	2.1	1.1	1.2
الجزائر	46.2	43.5	40.1	36.2	20.5	25.1
ليبيا	18.1	59.7	44.8	16.8	5.3	7.8
المغرب	0.5	0.9	1.1	1.0	0.8	0.7
بلدان المغرب	67.5	106.9	88.6	56.2	68.9	34.8
السودان	7.0	0.7	1.7	1.1	1.3	1.7
موريتانيا	0.2	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1
اليمن	7.7	6.3	6.5	4.5	0.7	0.9
أقل البلدان العربية نمواً	14.9	7.3	8.5	5.8	2.2	2.7
مجموع المنطقة العربية	738.1	825.4	790.4	695.4	379.5	465.7

المصدر: بيانات جمعتها الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني).

^أ تقديرات الإسكوا حتى نيسان/أبريل 2015.

^ب توقعات الإسكوا حتى نيسان/أبريل 2015.

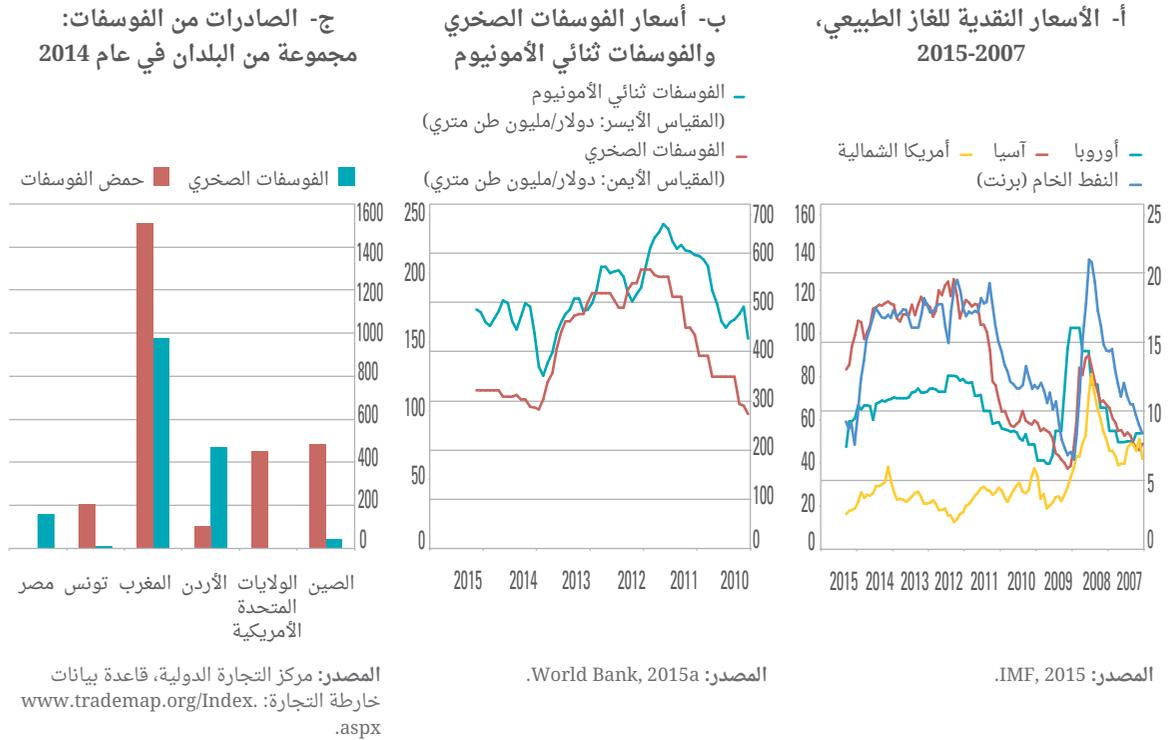
^ج علامة (..) تعني عدم توفر البيانات أو عدم الإشارة إليها تحديداً.

في اليوم عن عام 2013 (الجدول 3). ومن المتوقع أن يسجل هذا الإنتاج انخفاضاً طفيفاً في عام 2015، إذ من غير المتوقع أن تسجل بلدان المنطقة الأعضاء في أوبك انخفاضاً يذكر. ففي عام 2014، بلغ إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي ما تقديره 17.3 مليون برميل في اليوم، أي ما يعادل مستوى إنتاجها لعام 2013،

للبرميل في عام 2015، وذلك ضمن نطاق أسعار يتراوح بين 40.6 دولاراً و70.3 دولاراً (الجدول 2).

ويبلغ متوسط مجموع إنتاج المنطقة العربية من النفط الخام، حسب التقديرات، 23 مليون برميل في اليوم في عام 2014، في انخفاض قدره 0.5 مليون برميل

الشكل 4. أسعار وصادرات الفوسفات، وأسعار الغاز الطبيعي



ارتفاع الطلب المحلي على منتجات الوقود في البلدان المنتجة. وفي الوقت الحاضر، تغطي المصافي المحلية في البلدان العربية احتياجات السوق المحلية فقط، بينما تملك المصافي المنشأة حديثاً، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بفعل ما ستحققه من وفورات بفضل التكنولوجيات الحديثة. ومن المتوقع أن تعتمد بلدان المجلس في المستقبل القريب إلى إضافة أصناف متنوعة من منتجات الوقود، علاوة على النفط الخام، إلى حافظات صادرات الطاقة. وقد تمكنت بلدان، منها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، من زيادة قدرتها على التكرير في عامي 2014 و2015.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الدول لتنويع اقتصاداتها، لا تزال تعتمد بشدة على إنتاج النفط الخام وصادراته في العائدات. وقد أُنذِر الهبوط السريع الذي سجلته أسعار النفط الخام في النصف الثاني من عام 2014 بنهاية "الطفرة النفطية" التي عاشتها المنطقة منذ عام 2003. ومن المتوقع أن تطع آثار الهبوط الحاد

ومن المرجح أن يستمر هذا الاتجاه في عام 2015. وقد أفضى النزاع المسلح إلى هبوط إنتاج النفط الخام في عام 2014 في ليبيا واليمن، ومن المتوقع أن يستمر تعطيل الإنتاج في عام 2015. وسجل إنتاج النفط الخام في العراق نمواً في عام 2014، لأن مرافق الإنتاج الرئيسية في الجنوب بقيت صالحة للتشغيل رغم الصراعات المسلحة المحتملة منذ حزيران/يونيو 2014. ومن المتوقع أن تزداد القدرة الإنتاجية من حقول النفط في الجنوب في عام 2015، وأن يبقى الإنتاج ضئيلاً من حقول النفط في الشمال، بما في ذلك كركوك.

وتشير التقديرات إلى أن مجموع عائدات المنطقة العربية من الصادرات النفطية بلغ 695 مليار دولار في عام 2014، في تراجع بنسبة 12.0 في المائة عن عام 2013. ومن المتوقع أن يتراجع هذا المجموع مجدداً بنسبة 45.4 في المائة ليبلغ 379.5 مليار دولار في عام 2015 (الجدول 4). وقد ساهم في هبوط عائدات صادرات النفط انخفاض أسعار النفط الخام، وكذلك

أوروبا وآسيا. وتجرى بعض الصفقات بأسعار مرتبطة بأسعار النفط، إلا أن العقود التي تبرم لسنوات متعددة على أساس السعر الثابت هي الأكثر شيوعاً في تجارة الغاز الطبيعي، ويمكن أن تساهم في شيء من الاستقرار في عائدات البلدان المصدرة للغاز.

3. قطاع الفوسفات

يزداد التنافس في قطاع الفوسفات، ولا سيما في مراحل التجهيز في السوق العالمية للأسمدة. ووفقاً لتقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، قد يصل الطلب العالمي على الأسمدة إلى 183.8 مليون طن في موسم 2014-2015، منها 41.5 مليون طن من المغذيات الفوسفورية¹⁴. ومع تباطؤ النمو في متوسط الطلب العالمي على الفوسفات المتوقع للمستقبل القريب، من المرجح أن يزداد المعروض من الفوسفات الصخري وحمض الفوسفات في الأردن والصين والمغرب، وأن تزداد قدرة الإمداد بالفوسفات ثنائي الأمونيوم، المادة الأكثر استخداماً من الأسمدة الفوسفورية، بوتيرة تفوق نمو الطلب.

وبعد أن بلغت أسعار الفوسفات الصخري ذروتها في كانون الثاني/يناير 2012، سجلت انخفاضاً بنسبة 51 في المائة لغاية كانون الأول/ديسمبر 2013 (الشكل 4-ب). ثم شهدت ارتفاعاً طفيفاً في عام 2014، من 102.2 دولار للطن المتري في كانون الثاني/يناير إلى 115.0 دولاراً في كانون الأول/ديسمبر¹⁵. وشهد سعر فوسفات ثنائي الأمونيوم اتجاهًا مماثلاً في عام 2014، إذ سجل ارتفاعاً طفيفاً من 438.3 دولاراً للطن المتري الواحد في كانون الثاني/يناير إلى 459.6 دولاراً في كانون الأول/ديسمبر. ومن المتوقع أن يشهد عام 2015 اتجاهات مشابهة، مع احتمال حدوث بعض الانخفاض في الأسعار بسبب زيادة القدرة العالمية على الإمداد. وقد يكون للرسوم الجمركية على الصادرات الصينية من منتجات الفوسفات أثر على الأسواق العالمية للأسمدة نظراً إلى تحسن القدرة التنافسية لأسعار الصادرات الصينية.

ويُعتبر الأردن وتونس ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية من أكبر البلدان المنتجة للفوسفات في المنطقة. ولا يزال المغرب أكبر مصدر لمنتجات

في هذا المتغيّر الرئيسي مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأعوام المقبلة.

2. قطاع الغاز الطبيعي

الغاز الطبيعي هو أحد الموارد الهيدروكربونية ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة العربية، ومصدر رئيسي للثروة الوطنية في عدد من بلدانها. وهو مصدر للطاقة الحرارية، يمكن استخدامه بكفاءة عالية وكلفة متدنية، ومادة خام أساسية في الصناعات البتروكيميائية. وقد شهدت البلدان العربية ارتفاعاً سريعاً في الطلب المحلي على الغاز الطبيعي، ولا تتجه جميع البلدان المنتجة للغاز نحو التصدير. وفي عام 2014، تصدّرت قطر الترتيب العالمي في تصدير الغاز السائل. وتستثمر الجزائر بقوة في بناء قدرتها الإنتاجية من هذا المورد، وهي في صدد دراسة إمكاناتها في إنتاج الغاز الصخري. أما خطط التنقيب عن حقول الغاز شرق البحر المتوسط فمعطلة حالياً في الجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان.

وخلافاً لسوق النفط الخام، تخضع سوق الغاز الطبيعي لطبيعة الظروف الجغرافية. فنقل الغاز من المنتج إلى المستهلك يتطلب استثمارات ضخمة في شبكات الأنابيب ومنشآت الغاز السائل. ويتجلى تأثير الظروف الجغرافية في الفوارق الكبيرة في الأسعار النقدية للغاز الطبيعي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (الشكل 4-أ). وفي كانون الثاني/يناير 2015، استقر السعر المرجعي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عند 9.50 دولار في أوروبا، و16 دولاراً في اليابان، و2.97 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية¹³. وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي في عام 2014، ولكن بدرجة أقل من النفط الخام. وبينما انخفض متوسط أسعار خام برنت المؤرخ بنسبة 55 في المائة في السنة المنتهية في كانون الثاني/يناير 2015، انخفضت الأسعار النقدية للغاز الطبيعي بنسبة 12.8 في المائة في أوروبا و9.9 في المائة في اليابان و39.2 في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يكون الانخفاض في عائدات صادرات الغاز الطبيعي في البلدان العربية أقل من الانخفاض في عائدات صادرات النفط الخام في العامين 2014 و2015، لأنها تصدر إلى

الأوراق المالية. وسجلت قيمة سوق العقارات التجارية والسكنية انتعاشاً ملحوظاً، وإن بقيت دون مستوى النمو الذي بلغته في الفترة 2003-2007، إذ تخطت قيمة العائدات السنوية للصادرات النفطية (الشكل 5-أ). وفي هذا الوضع ما يدل على وفرة في الأموال وإمكانية للتحكم في الحركة المالية. وفي الواقع، بقيت تكاليف التمويل المُقيّمة حسب سعر معاملات الأسواق المالية لثلاثة أشهر منخفضة، لم تتجاوز قيمتها نقطة مئوية واحدة (الشكل 5-ج). وفي الأردن أيضاً، انخفضت تكاليف التمويل، وأخذ سعر معاملات الأسواق المالية لثلاثة أشهر في التراجع اعتباراً من عام 2013. وبديل تقلص فجوة تكاليف التمويل بين الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى توفر التمويل في المنطقة. ويلاحظ نمط مماثل في لبنان ومصر والمغرب.

ويظهر الشكل 5-ب ازدياد طلبات المصارف التجارية المقدمة إلى مصرف التسويات الدولية عن قروض للبلدان العربية في عام 2014¹⁶. وبعد انخفاض سجلته قروض بلدان مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2011-2013، ارتفع مجموعها في عام 2014. وكانت الإمارات العربية المتحدة والكويت الوجهتين الرئيسيتين للقروض الأجنبية الممنوحة لدول المجلس. وازدادت طلبات المصارف المقدمة عن الأردن ومصر بوتيرة مطّردة، مما ساهم في ازدياد مجموع الطلبات المقدمة إلى مصرف التسويات الدولية عن بلدان المشرق العربي. وانخفضت الطلبات المقدّمة عن أقل البلدان العربية نمواً، بينما استقر حجم الطلبات عن بلدان المغرب العربي بعد ارتفاع دام سنتين، معظمه عائد إلى المغرب.

ومن المخاطر التي يحتمل أن تواجهها البلدان العربية من جراء التطورات المالية الدولية، تداعيات تطبيع السياسة النقدية للمصرف الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أن كانت المنطقة العربية في مأمن من الآثار السلبية للارتفاع الأخير في عائدات سندات خزانة الولايات المتحدة الأمريكية، قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الرسمية في هذا البلد إلى ارتفاع تكاليف التمويل في المنطقة العربية، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وإزاء الارتفاع في عائدات سندات خزانة الولايات المتحدة الأمريكية، قد تعتمد صناديق الثروة السيادية في المنطقة العربية إلى حيازة مزيد من هذه

الفوسفات، بما في ذلك الفوسفات الصخري وحمض الفوسفات وفوسفات ثنائي الأمونيوم. وشهدت صادرات هذه المواد نمواً سريعاً في عدد من بلدان المنطقة، منها الأردن والمملكة العربية السعودية. وتتباين مساهمة صادرات منتجات الفوسفات في القيمة المضافة بين بلد وآخر. فاستناداً إلى بيانات مركز التجارة الدولية، تجاوز حجم صادرات حمض الفوسفات من تونس والمغرب حجم صادرات الفوسفات الصخري (الشكل 4-ج)، وذلك في نمط مشابه لما شهده كبار المنتجين في العالم، كالصين والولايات المتحدة الأمريكية. أما في الأردن ومصر، فتجاوزت الصادرات من الفوسفات الصخري حجم الصادرات من حمض الفوسفات، ما يدل على إمكانات لتطوير قطاع الفوسفات الصخري في مراحل التجهيز والتسويق، حيث تزيد مساهمته في القيمة المضافة.

جيم. الصلات المالية والتجارية للمنطقة العربية

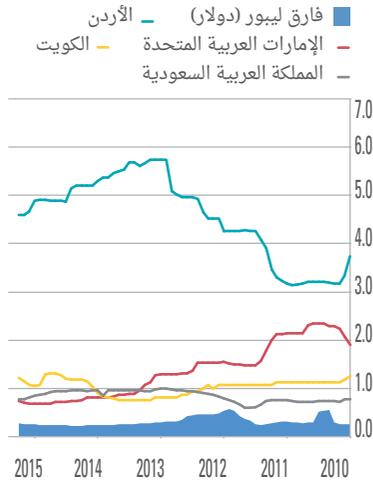
تتأثر المنطقة العربية بالتطورات الاقتصادية العالمية من قناتين. الأولى تمر عبر وضع مالي يزداد تحسناً ومستثمرين دوليين يزدادون إقبالاً على المخاطرة. فبعد هبوط عائدات الأصول المالية الخالية من المخاطر، مثل سندات الخزينة في البلدان المتقدمة، إلى حد متدنٍ للغاية، بدأ المستثمرون الدوليون يبدون استعداداً لتحمل المخاطر من أجل جني الأرباح. والثانية تمر عبر انحسار حركة الأموال الواردة إلى المنطقة، نتيجة لانخفاض عائدات صادرات النفط وغيرها من السلع الأساسية، بما في ذلك الغاز الطبيعي والفوسفات. وعبر هاتين القناتين، تُحدّد وفرة الأموال وكلفة التمويل في المنطقة العربية. ولم تنل التطورات الدولية كثيراً من استقرار الأوضاع المالية في المنطقة العربية، ما عدا في البلدان المتأثرة بالنزاعات المسلحة والخاضعة لعقوبات اقتصادية.

ورغم التراجع في عائدات صادرات النفط، سجلت قيمة الثروة المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً في نهاية عام 2014، ظهر في رسملة أسواق

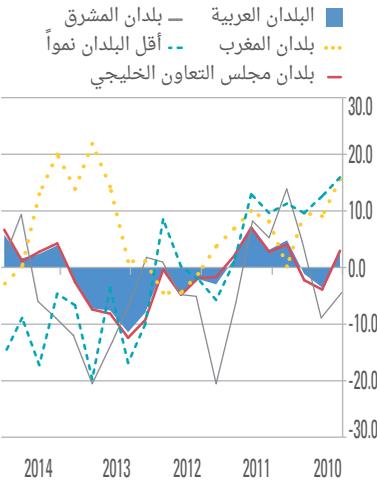
الشكل 5. ثنائية أسواق النفط وأسواق المال

ج- أسعار سوق النقد وسعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن لثلاثة أشهر على الدولار

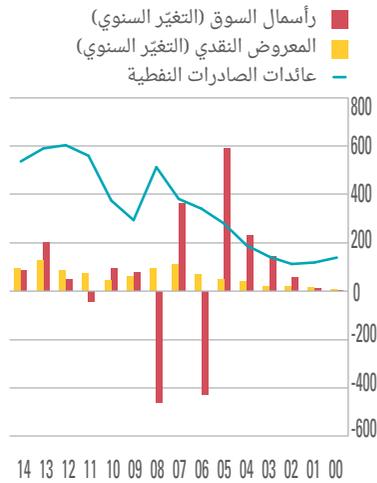
(بالنسبة المئوية في السنة)



ب- مجموع التغيرات من سنة إلى سنة في طلبات المصارف إلى مصرف التسويات الدولية عن البلدان العربية (بالنسبة المئوية)

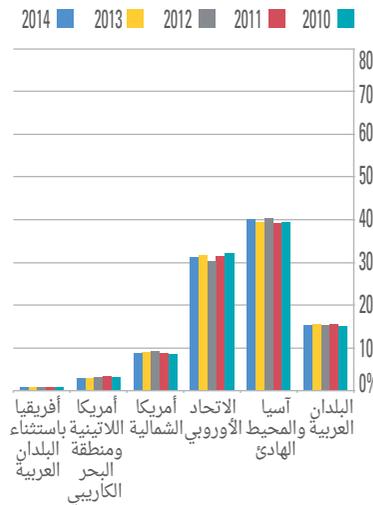


أ- نمو الأصول المالية وعائدات الصادرات النفطية: بلدان مجلس التعاون الخليجي (بمليارات الدولارات)

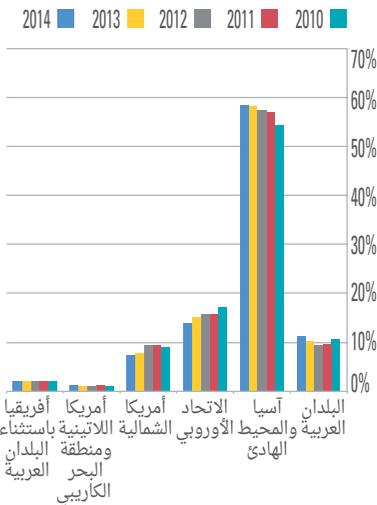


الشكل 6. العلاقات التجارية بين المنطقة العربية والعالم، 2010-2014

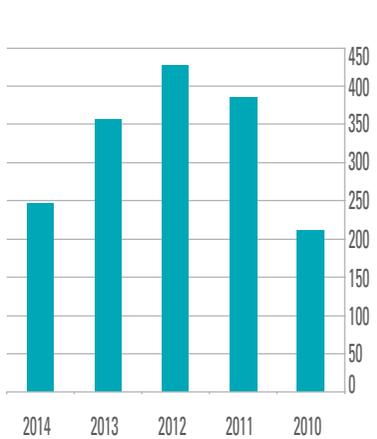
ج- منشأ الواردات العربية حسب المناطق (بالنسبة المئوية من قيمة المجموع الإجمالي)



ب- وجهة الصادرات العربية حسب المناطق (بالنسبة المئوية من قيمة المجموع الإجمالي)



أ- صافي صادرات البلدان العربية: المجموع الإجمالي (بمليارات الدولارات)



البلدان العربية 11.3 في المائة من مجموع الصادرات، والواردات البينية 15.4 في المائة من مجموع الواردات. وفي حين لم تتغير نسبة الواردات في عام 2014 عما كانت عليه في عام 2013، سجلت نسبة الصادرات زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة. وفي ظل إغلاق الطرق البرية في الجمهورية العربية السورية والعراق وتعذر استخدامها لأغراض التجارة البينية، تدل الأرقام على تحسّن المبادلات التجارية البينية عبر الطرق التي بقيت آمنة من النزاعات المسلحة. ومن المتوقع أن يؤدي الاتحاد الجمركي لدول الخليج العربية، الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2015، دوراً إيجابياً في تعزيز التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي.

دال. ملاحظات ختامية

بقيت البلدان العربية في مهب عوامل عديدة حفلت بها الظروف العالمية في الفترة المشمولة بهذا المسح، تتجاذبها التوترات الجغرافية السياسية، وأعمال العنف المتصاعد، وموجات النزوح. ولم يقتصر تأثير هبوط أسعار النفط على الأوضاع المالية في البلدان المصدرة فحسب، وفي طليعتها بلدان مجلس التعاون الخليجي، بل طال البلدان العربية الأخرى، إذ غيّر مسار حركة الأموال والتحويلات من بلدان المنطقة وإليها. ولا تزال الأجواء غير الإيجابية التي تلف معظم اقتصادات الاتحاد الأوروبي سبباً لتقليص حجم الصادرات غير النفطية من المنطقة العربية، لا سيما من بلدان المغرب العربي. ويحتمل أن يؤثر الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية على تكاليف التمويل في البلدان العربية. ولم تخلُ التطوّرات العالمية من عوامل إيجابية كان لها تأثير على الأجواء الاقتصادية في المنطقة. فقد أدى هبوط أسعار النفط إلى تحسين ميزان المدفوعات وتخفيف الضغوط المالية في البلدان العربية المستوردة للنفط. كما أدى الانخفاض في أسعار السلع الأساسية الأخرى، لا سيما المواد الغذائية، إلى التخفيف من ضغوط التضخم. ودعم الصعود الاقتصادي المطّرد في بلدان شرق وجنوب آسيا القطاع غير النفطي، خصوصاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأسهم الانتعاش الاقتصادي

السندات لزيادة أرباحها، والاستعاضة بها عن السندات الحكومية المحلية، مما قد يسهم أيضاً في رفع تكاليف التمويل في بلدان المجلس. ومن شأن هذا الارتفاع في التكاليف أن يؤثر على البلدان العربية الأخرى، لا سيما تلك التي ترتبط عملاتها الوطنية بالدولار.

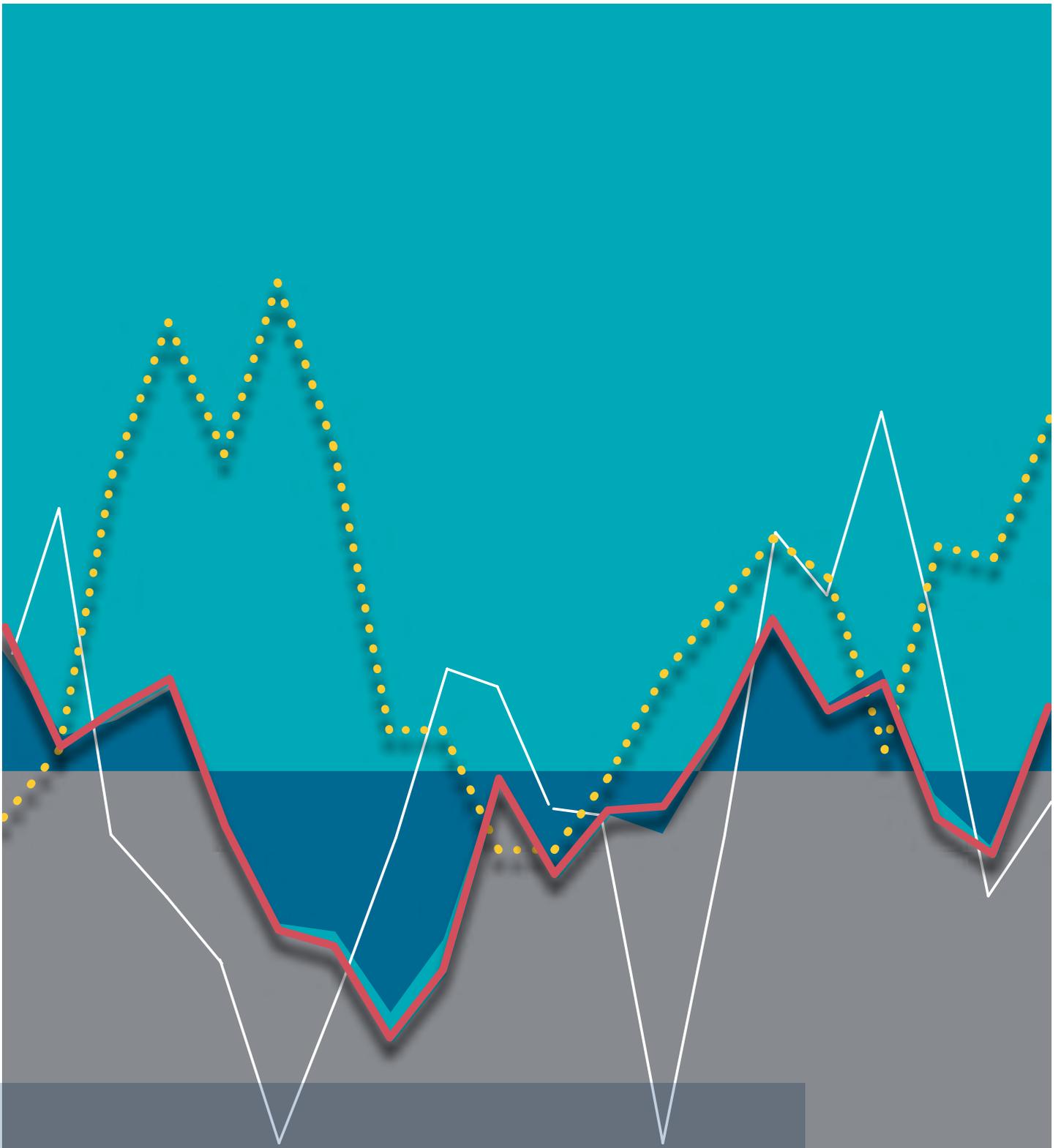
وقد تتأثر المنطقة العربية سلباً بانحسار تدفق الأموال إليها نتيجة للهبوط في عائدات الصادرات. غير أن نمو العلاقات التجارية بينها وبين منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أسرع مناطق العالم نمواً، يبقى عامل تأثير إيجابي على تجارة السلع. وفي حركة تجارة البضائع، تراجعت قيمة الصادرات الصافية (المجموع الإجمالي) من المنطقة العربية من 357 مليار دولار في عام 2013 إلى 246 مليار دولار في عام 2014. وساهم الانخفاض في أسعار النفط وبلغت أساسية أخرى في انخفاض القيمة الإجمالية للصادرات من 1,243 مليار دولار إلى 1,165 مليار دولار، بينما استمر ارتفاع قيمة الواردات من 887 إلى 919 مليار دولار. وعلى مستوى مجموعات البلدان، بقيت بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدّرة صافية في عام 2014، بينما بقيت المجموعات الأخرى مستوردة صافية، تعاني عجزاً متزايداً في ميزانها التجاري. وفي عام 2014، اتجهت نسبة 58.4 في المائة من مجموع صادرات المنطقة العربية من البضائع إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في زيادة بسيطة عن عام 2013، واتجهت نسبة 13.8 في المائة إلى أوروبا بعد أن كانت 15.2 في المائة في عام 2013، أثر سلباً على وضع التنوع الاقتصادي في المنطقة العربية، لأن أوروبا هي الوجهة الرئيسية لصادراتها غير النفطية. أما بلدان أمريكا الشمالية، فبلغت حصتها 8.8 في المائة من مجموع الصادرات العربية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 1.2 في المائة، وأفريقيا 2.1 في المائة. وسجلت واردات المنطقة العربية من منطقة آسيا والمحيط الهادئ ارتفاعاً بسيطاً من 39.4 في المائة من مجموع الواردات في عام 2013 إلى 40.3 في المائة في عام 2014، بينما تراجعت الواردات من أوروبا من 31.7 في المائة إلى 31.2 في المائة. وبلغت نسبة الواردات من أمريكا الشمالية 8.8 في المائة، ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2.8 في المائة، ومن أفريقيا 0.8 في المائة. وحسب تقديرات عام 2014، بلغت نسبة الصادرات بين

في العالم سياساتها نحو التيسير النقدي، وذلك بهدف حفز الاستثمار الذي هو من أهم محركات النهوض الاقتصادي. غير أن هذه السياسات لم تؤدّ إلى زيادة النفقات الاستثمارية.

ولم يتضح بعد مآل هذا التحوّل في هيكل الاقتصاد، لكن الواضح هو أن هذا التحوّل يستدعي إطاراً جديداً للسياسات العامة. وقد بات من المتفق عليه أن تحريك عجلة الاستثمار في الاقتصادات النامية يعود بالفائدة على البلدان المتقدمة والبلدان النامية في آن. فاستخدام الأموال العائدة للبلدان المتقدمة لأغراض الاستثمار في البلدان النامية يحقق النمو الذي تحتاج إليه البلدان النامية في الدخل، ويبعد عن البلدان المتقدمة شبح الانكماش وتخمة الادخار.

القوي في الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة بعض الثقة إلى البيئة الاقتصادية في المنطقة العربية.

وحسب فرضية الركود الشامل الطويل، ليست التطورات التي شهدتها العالم في عام 2014 مجرد حالة عابرة في الدورة الاقتصادية، بل مؤشر إلى تحوّل في هيكل الاقتصاد. فقبل بضع سنوات، كانت ضغوط التضخم الشغل الشاغل لواضعي السياسات في معظم بلدان العالم، وقد أصبح شاغلهم اليوم الانكماش والركود في الاقتصادات المتقدمة كما في الاقتصادات النامية. وأصبحت أسعار الفائدة السالبة واقعاً على عائدات السندات الحكومية القصيرة الأجل في مجموعة ولو قليلة من البلدان الأوروبية. وباستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وجّهت السلطات النقدية الفاعلة



انخفاض أسعار النفط مؤثر إلى تحوّل كبير في البيئة الاقتصادية
في المنطقة العربية

2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

ألف- الاقتصاد العربي وآفاقه

1. لمحة عامة

منعة بفعل الدعم المالي وقوة العلاقات بين بلدان المجلس ومنطقة شرق وجنوب آسيا. ولذلك، يُرجح أن تبقى مجموعة بلدان المجلس مركز النمو في المنطقة العربية في عام 2015، وأن تستفيد بلدان عربية أخرى، باستثناء تلك المتأثرة بالنزاعات، من انخفاض أسعار السلع الأساسية. ومن المرجح أن يؤدي ثبات ميزان المدفوعات إلى تعزيز نمو الطلب المحلي؛ وأن تتحسن حالة الانكماش الاقتصادي الناتج من النزاعات في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا. ومع تقلص فجوة الأداء الاقتصادي بين بلدان المجلس وسائر البلدان العربية، يُتوقع أن يبلغ متوسط النمو 2.4 في المائة في عام 2015.

وحسب التقديرات، بلغ متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار الاستهلاك في المنطقة العربية 5.1 في المائة في عام 2014، مقابل 7.3 في المائة في عام 2013 (الجدول 5). وقد ساهم انخفاض أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي في هذا التراجع. فبينما استأثر هبوط أسعار النفط بالاهتمام، انخفضت أسعار المواد الغذائية أيضاً في عام 2014. ويبقى ارتفاع أسعار السكن والإيجار من المسببات الرئيسية للتضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتمكن العراق وليبيا، على الرغم من تفاقم العنف المسلح والاضطرابات الاجتماعية، من إبقاء معدلات التضخم منخفضة بفعل الإعانات. وظل معدل التضخم تحت السيطرة في فلسطين أيضاً. إلا أن هذه المعدلات المنخفضة لا تعني بالضرورة وفرة السلع الأساسية، بل إن الوقائع تدل على عكس ذلك أحياناً. وقد بذلت جهود على مستوى السياسات العامة للحفاظ على سلاسل التوريد. وبقيت معدلات التضخم في الجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن مرتفعة طيلة عام 2014، في نمط مماثل للعام السابق. وكان التضخم المرتفع في الجمهورية العربية السورية والسودان نتيجة مباشرة للنقص في النقد الأجنبي في ظل العقوبات الاقتصادية.

بلغ متوسط النمو في المنطقة العربية 1.5 في المائة في عام 2014، مراوفاً عند مستوى عام 2013 (الجدول 5). ومن أهم أسباب المراوغة التقديرات السالبة للنمو في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا. ومع انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، بقيت بلدان مجلس التعاون الخليجي مركز النمو في المنطقة العربية. فالنشاط الذي شهدته القطاع غير النفطي في هذه البلدان تجاوز التباطؤ في القطاع النفطي. وسجلت قيمة الأصول المالية والعقارية نمواً، تباطأ في النصف الثاني من عام 2014. ومع ذلك، تراجعت حالة الاستقطاب في الأداء الاقتصادي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان العربية الأخرى، إذ ساعد انخفاض أسعار النفط في بلدان المجلس على تحسين ميزان المدفوعات وتخفيف القيود المالية عن البلدان العربية المستوردة للنفط. ونتيجة لذلك، خفّت حدة الصعوبات التي كان يواجهها ميزان المدفوعات في بعض البلدان العربية، لا سيما تونس والسودان ومصر، وإن لا تزال عرضة للصدمات. واستعادت البلدان العربية، باستثناء المتأثرة بالنزاعات منها، بعض الاستقرار الاقتصادي. ولا تزال النزاعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن تعوق جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما إن انعدام الاستقرار الأمني والسياسي يحول دون وصول المساعدات الإنسانية ويعيق جهود إعادة الإعمار.

ومن المتوقع أن تنخفض عائدات صادرات السلع الأساسية، ومنها النفط والغاز الطبيعي والفسفات والمعادن، في عام 2015. ومن المتوقع أن يكتسب القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي

الجدول 5. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2012-2016 (النسبة المئوية للتغير السنوي)

معدل تضخم أسعار الاستهلاك					معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					البلد/المجموعة
2016ع	2015ع	2014ع	2013	2012	2016ع	2015ع	2014ع	2013أ	2012أ	
2.2	2.0	2.2	1.1	0.7	4.5	4.2	4.5	5.2	4.7	الإمارات العربية المتحدة
2.7	2.5	2.7	3.3	2.8	4.0	3.2	4.7	5.3	3.4	البحرين
2.0	1.2	1.0	1.1	2.9	3.2	3.0	3.2	3.9	7.1	عمان
3.2	2.7	3.0	3.1	1.9	5.5	5.2	6.2	6.3	6.0	قطر
3.0	2.7	2.9	2.7	3.2	3.0	2.0	2.2	1.5	6.6	الكويت
3.0	2.5	2.7	3.5	2.9	3.5	3.0	3.6	2.7	5.4	المملكة العربية السعودية
2.8	2.3	2.5	2.6	2.3	3.9	3.4	4.0	3.7	5.5	بلدان مجلس التعاون الخليجي ^د
3.0	2.5	2.9	4.8	4.5	3.0	2.8	3.1	2.8	2.7	الأردن
15.0	37.8	24.8	87.7	37.2	-5.0	-7.0	-10.5	-36.5	-30.9	الجمهورية العربية السورية ^{هـ}
3.5	3.5	2.2	1.8	6.2	5.0	0.5	-2.6	4.2	10.3	العراق
3.0	2.5	1.7	1.7	2.8	3.2	3.0	-2.5	2.2	6.3	فلسطين
2.0	1.5	1.7	5.6	6.5	3.0	3.0	3.2	3.0	2.8	لبنان
9.5	10.0	10.1	10.3	7.4	3.8	3.2	2.2	2.1	2.2	مصر ^و
7.6	10.7	8.8	17.3	10.6	2.8	1.2	-0.6	-2.2	0.1	بلدان المشرق ^ز
4.0	4.5	5.5	6.1	5.6	3.2	2.7	2.3	2.4	3.9	تونس
3.0	2.7	2.1	3.3	8.9	3.5	2.8	3.2	2.8	3.3	الجزائر
4.5	4.0	1.3	2.6	6.1	12.0	-7.5	-32.7	-19.9	98.2	ليبيا
1.2	1.0	0.4	1.9	1.3	3.5	4.2	2.4	4.4	2.7	المغرب
3.0	2.7	1.9	3.2	6.1	5.1	1.2	-3.9	-1.1	21.1	بلدان المغرب ^ح
2.0	2.0	2.5	1.6	6.3	3.5	3.5	3.7	3.5	3.0	جزر القمر
2.5	2.0	2.2	2.5	3.7	4.5	4.8	5.0	5.0	4.8	جيبوتي
15.0	17.0	37.5	37.1	35.1	3.0	2.8	2.5	3.6	0.4	السودان
..	الصومال ^ط
3.5	3.2	3.5	4.1	4.9	6.2	6.1	6.4	5.7	6.0	موريتانيا
12.0	11.5	8.0	11.0	10.2	3.2	-2.0	1.5	3.2	2.2	اليمن ^ث
13.5	14.7	27.2	27.8	26.3	3.2	1.5	2.4	3.6	1.2	أقل البلدان العربية نمواً ^د
4.4	4.9	5.1	7.3	6.0	3.8	2.4	1.5	1.5	6.8	مجموع المنطقة العربية ^{هـ}

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني).

^أ أرقام الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2012 و2013 تستند إلى بيانات من: ESCWA, 2015.

^ب التقديرات لشهر آذار/مارس 2015.

^ج التوقعات لشهر آذار/مارس 2015.

^د بيانات مجموعة البلدان هي متوسطات مرجحة لكل سنة على أساس الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010.

^{هـ} معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية للفترة 2012-2014 هي تقديرات المركز السوري لبحوث السياسات (2015).

^و بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي بيانات السنة المالية المنتهية في حزيران/يونيو.

^ز تدل النقطتان (..) على أن البيانات غير متوفرة، أو أنها لا ترد بشكل منفصل.

^ح تم التوصل إلى هذه البيانات بعد مراجعة أرقام اليمن نتيجة لاشتداد حدة النزاع المسلح.

2. بلدان مجلس التعاون الخليجي

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، حسب التقديرات، نحو 4.0 في المائة في عام 2014، مقابل 3.7 في المائة في عام 2013. وساعد عدم تغيّر مستوى إنتاج النفط الخام في تخفيف أثر هبوط أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي. وشهدت هذه البلدان نمواً في القطاعات غير النفطية. وشهدت أيضاً، باستثناء الكويت، نمواً قوياً في الطلب المحلي حتى الربع الثالث من عام 2014، اتضح من نمو المعروض النقدي. إلا أن تباطؤ نمو المعروض النقدي في الربع الأخير من عام 2014 في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية كان دليل تحوّل في الجو الاقتصادي والثقة في قطاع الأعمال. ومع تراجع أسعار النفط، دخلت قيمة الأصول المالية والعقارات مرحلة من الهبوط، بعد ارتفاع في الأعوام الثلاثة الأخيرة، كما في الإمارات العربية المتحدة. إلا أن التراجع الحالي في أسعار النفط لن يكون له الأثر الذي شهدته بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. فالقطاع المالي في هذه البلدان ليس مفتوحاً على الأصول الخطرة، والقطاع غير النفطي مدعوم بأداء قوي من اقتصادات بلدان شرق وجنوب آسيا. وحسب التقديرات، بلغت معدلات النمو لعام 2014 نحو 6.2 في المائة في قطر، و4.7 في المائة في البحرين، و4.5 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و3.6 في المائة في المملكة العربية السعودية، و3.2 في المائة في عُمان، و2.2 في المائة في الكويت.

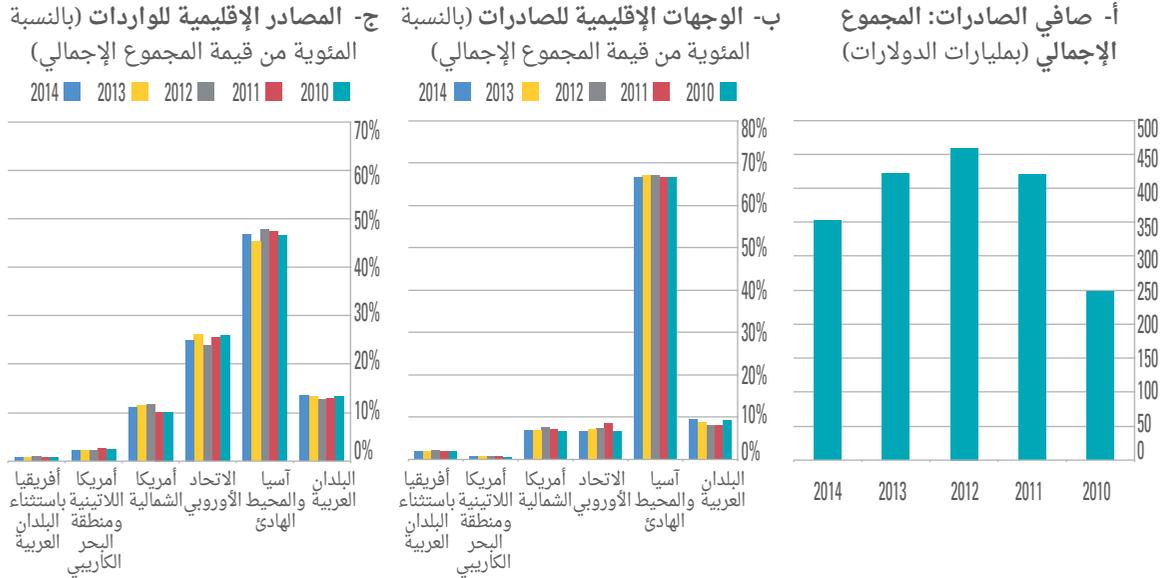
وفي عام 2014، انخفض مجموع عائدات صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة. وارتفعت قيمة واردات هذه البلدان نتيجة للنمو المستمر في الطلب المحلي، ما أدى إلى انخفاض صافي صادرات السلع من حوالى 421 مليار دولار في عام 2013 إلى 353.5 مليار دولار في عام 2014 (الشكل 7-أ). وانخفضت نسبة صادرات بلدان المجلس إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى 66.5 في المائة من مجموع الصادرات في عام 2014، في حين ارتفعت نسبة الواردات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى 46.8 في المائة من مجموع الواردات (الشكل 7-ب). وفي عام 2014، انخفضت نسبة صادرات بلدان

وبقيت العوامل النقدية السبب في ارتفاع معدلات التضخم في مصر واليمن.

وتشير التوقعات إلى أن معدّل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة العربية بلغ 4.9 في المائة في عام 2015. ويتوقع أن يستمر انخفاض أسعار السلع الأساسية على المستوى الدولي فتتأثر المنطقة بهذا الانخفاض، وأن يتباطأ ارتفاع أسعار سلع الإسكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي فينعكس انخفاضاً طفيفاً على معدلات تضخم أسعار الاستهلاك. وبين البلدان التي تسجل معدلات تضخم مرتفعة، يتوقع أن يشهد السودان انخفاضاً ملحوظاً نتيجة لانخفاض أسعار الواردات، وأن تشهد الجمهورية العربية السورية ارتفاعاً من جرّاء النقص في النقد الأجنبي، وأن يبقى التضخم الهيكلي على ارتفاعه في مصر، ولا يستبعد أن يسجل اليمن ارتفاعاً حاداً في حال اشتدت النزاعات المسلحة.

وسجّلت قيمة بعض العملات الوطنية انخفاضاً مقابل الدولار خلال عام 2014 وفي مطلع عام 2015. وكان هذا الانخفاض بدرجات متفاوتة في تونس والجزائر وليبيا والمغرب، على أثر هبوط قيمة اليورو مقابل الدولار في النصف الثاني من عام 2014. ويشهد سعر صرف العملات الوطنية لبلدان المغرب العربي مقابل اليورو نوعاً من الاستقرار، لأن منطقة اليورو هي الوجهة الرئيسية لصادرات هذه البلدان. وقد تراجعت قيمة العملة الوطنية لجزر القمر وموريتانيا مقابل الدولار للسبب نفسه. كما انخفض سعر الدينار الكويتي، المربوط بمجموعة من العملات منها اليورو، مقابل الدولار. واستمر الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي وجيبوتي والعراق ولبنان في ربط عملاتها الوطنية بالدولار. وفي خطوة مدروسة هدفت إلى الحفاظ على استقرار نظام الصرف، حقّضت مصر قيمة الجنيه المصري من 7.0 إلى 7.6 جنيه للدولار. وعمد السودان إلى تخفيض قيمة عملته الوطنية تدريجياً إلى 6.1 جنيه للدولار. واستمرت قيمة الليرة السورية بالتدهور، فانخفضت من 160 إلى 220 ليرة للدولار خلال عام 2014. وفي عام 2015، من المتوقع أن تسجّل قيمة العملة الوطنية مزيداً من الانخفاض في تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن نتيجة للخلل في ميزان المدفوعات في هذه البلدان.

الشكل 7. التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان مجلس التعاون الخليجي



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة: www.imf.org/external/data.htm

الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والمملكة العربية السعودية عجزاً في عام 2015. ونظراً إلى ارتفاع معدل الاحتياطي بالعملة الأجنبية (الشكل 9)، تشير التوقعات إلى أن بلدان المجلس، بما فيها تلك التي تعاني من عجز في ميزان الحساب الجاري، لن تواجه نقصاً في النقد الأجنبي. غير أنه من المتوقع أن تواجه قيوداً مالية قد تبطئ انتعاش الطلب المحلي.

وبقي الموقف المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي إيجابياً في عام 2014. وحسب التقديرات، أدى هبوط عائدات صادرات النفط إلى انخفاض في نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي في جميع هذه البلدان في عام 2014 (الشكل 10). وأسفر تزايد الإنفاق الحكومي عن عجز مالي كبير في عام 2014. وبلغت نسبة العجز في الميزانية في البحرين 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويُتوقع أن تصل إلى 15.8 في المائة في عام 2015. وفي عُمان، بلغت نسبة العجز 1.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 ومن المتوقع أن تصل إلى 10.3 في المائة في عام 2015. وسجلت المملكة العربية السعودية عجزاً في الميزانية بنسبة 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 11.4 في المائة في

المجلس إلى أوروبا إلى 6.8 في المائة، كما تراجع نسبة وارداتها من أوروبا إلى 25 في المائة (الشكل 7-ج). وبلغت نسبة الصادرات إلى أمريكا الشمالية 7.0 في المائة من مجموع صادرات بلدان المجلس، وإلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 0.9 في المائة، وإلى أفريقيا 2.2 في المائة. وبلغت نسبة الواردات من أمريكا الشمالية 11.0 في المائة من مجموع واردات بلدان المجلس، ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2.2 في المائة، ومن أفريقيا 0.8 في المائة. وعلى صعيد التجارة البينية، ارتفعت حصة صادرات بلدان المجلس إلى البلدان العربية من 8.7 في المائة إلى 9.7 في المائة في عام 2014، كما ارتفعت حصة وارداتها من البلدان العربية من 13.3 في المائة إلى 13.5 في المائة. وتشير التقديرات إلى فوائض في جميع بلدان المجلس على صعيد الميزان التجاري بالبضائع وميزان الحساب الجاري في عام 2014 (الشكل 8). ومع توقعات بقاء أسعار النفط أدنى بكثير مما كانت عليه في الفترة من 2010 إلى 2014، لا يُستبعد أن يتقلص فائض الميزان التجاري في العامين 2015 و2016 في جميع هذه البلدان. وفي ضوء النمو المتوقع للواردات نتيجة لانتعاش الطلب المحلي وعدم تأثيره سلباً بصدمة أسعار النفط، من المتوقع أن يسجل ميزان الحساب الجاري لكل من

الشكل 8. الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي

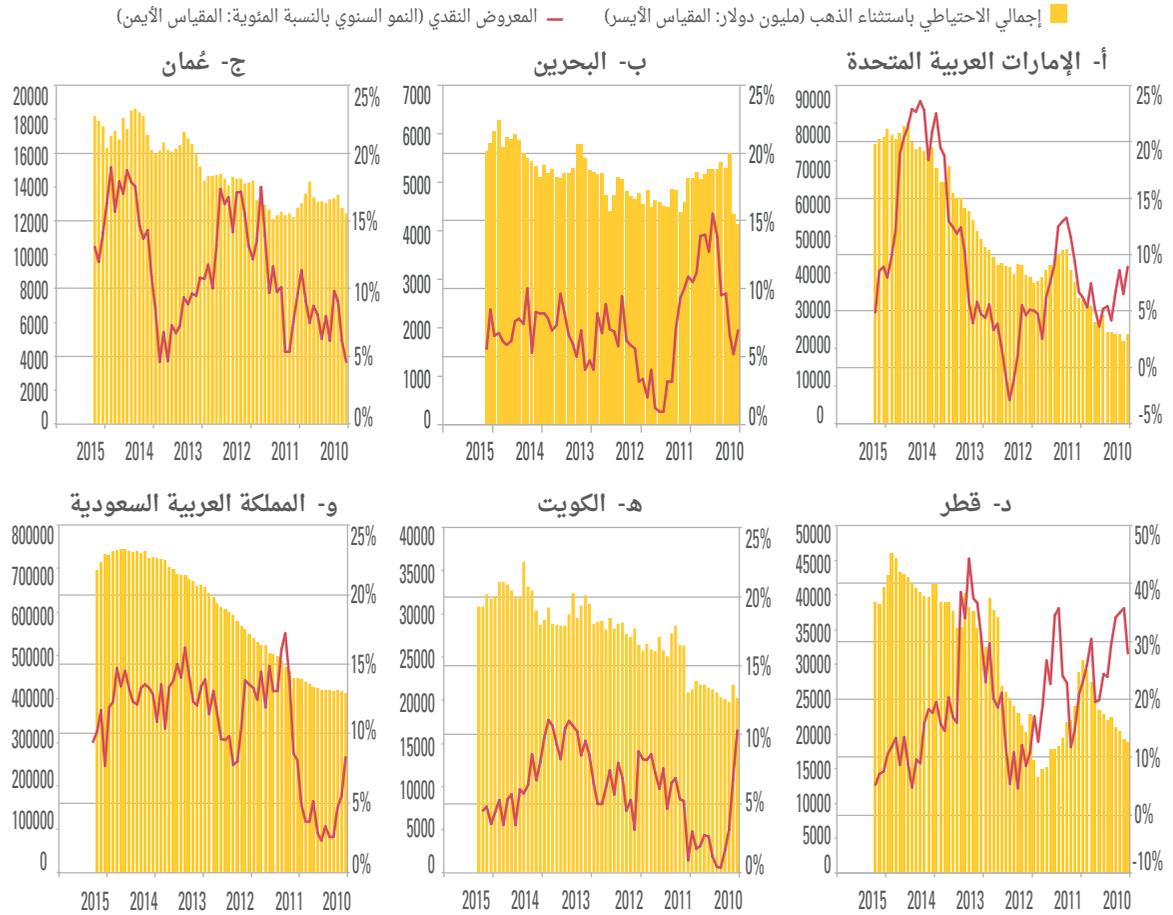


المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة: www.imf.org/external/data.htm.

ومن المتوقع أيضاً أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2015، وأن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى زعزعة الثقة بالبيئة التجارية في القطاع غير النفطي، لا سيما قطاع العقارات. ومن المتوقع أن ترتفع تكاليف التمويل، وأن يرتفع معدل الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام 2015، ما يمكن أن يؤثر سلباً على نمو الائتمان في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من ذلك، من المُرجح أن يحافظ القطاع غير النفطي في هذه البلدان على نموه بفعل الروابط التجارية القوية بين هذه البلدان ومنطقة شرق وجنوب آسيا ذات الثقل الاقتصادي المتنامي. ومن المتوقع أن يساهم الاتحاد الجمركي بين بلدان المجلس، الذي دخل

عام 2015. وتشير التقديرات إلى أن الإمارات العربية المتحدة حققت فائضاً في الميزانية قدره 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، ومن المتوقع أن يتراجع في عام 2015 إلى 2.9 في المائة. وكان الوضع المالي لقطر والكويت الأقل تأثراً بانخفاض أسعار النفط. ومن المتوقع أن يحافظ البلدان في عام 2015 على فائض في الميزانية، ولو بنسبة منخفضة مقارنة بعام 2014. ففي قطر، من المتوقع أن يتراجع فائض الميزانية الذي بلغ 11.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 4.9 في المائة في عام 2015. ومن المتوقع أن يتراجع فائض الميزانية في الكويت من 19.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 إلى 2.1 في المائة في عام 2015.

الشكل 9. المؤشرات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى الإحصاءات المالية العالمية لصندوق النقد الدولي.

5.2 في المائة في قطر، و4.2 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و3.2 في المائة في البحرين، و3.0 في المائة في عُمان، و3.0 في المائة في المملكة العربية السعودية، و2.0 في المائة في الكويت.

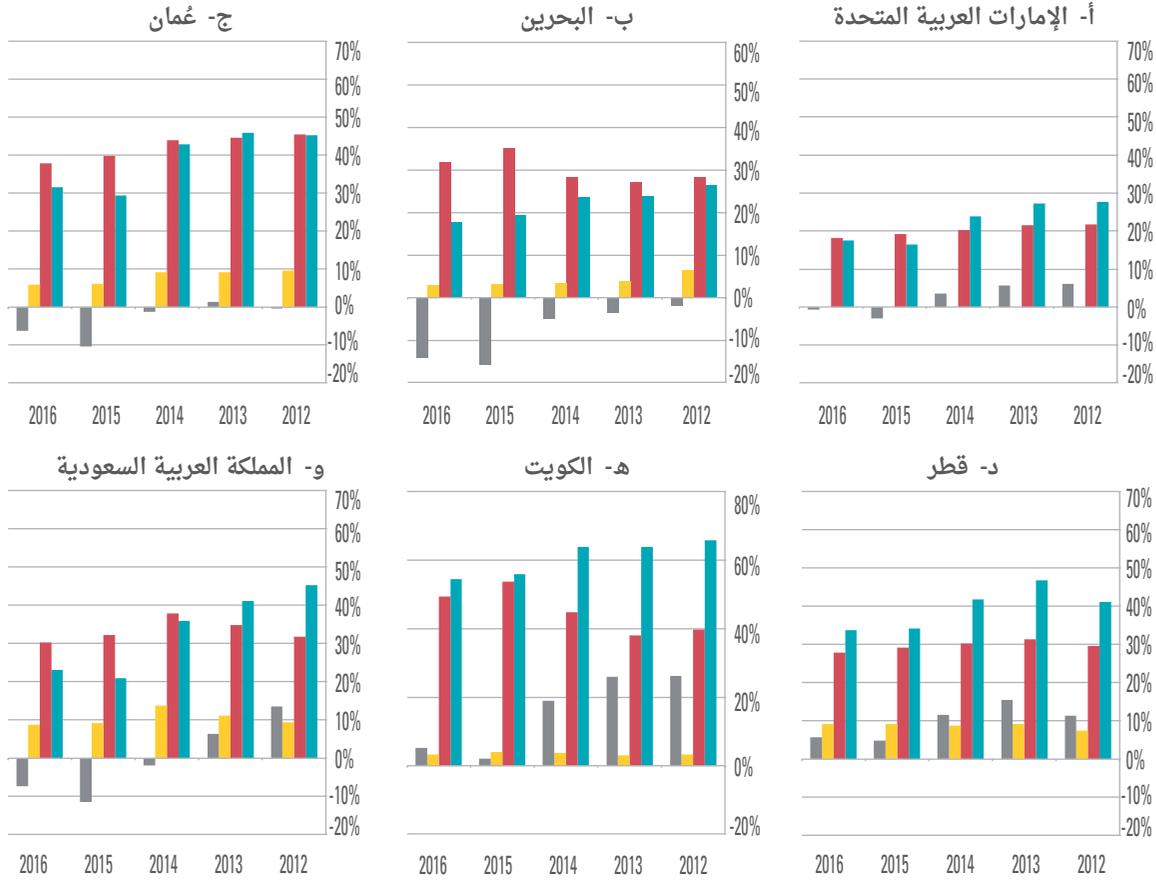
3. بلدان المشرق

شهدت اقتصادات مجموعة بلدان المشرق انكماشاً بمتوسط قدره 0.6 في المائة في عام 2014، مقابل 2.2 في المائة في عام 2013 (الجدول 5). وقد كان للنزاعات المسلحة والعنف أثر بالغ على الأداء الاقتصادي لهذه البلدان، لا سيما تحت وطأة ما تدمر في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين من بنى تحتية

حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2015، في تعزيز التجارة بين هذه البلدان. وتشير التقديرات إلى أن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة سيبلغ 3.4 في المائة في عام 2015، أي أنه سيكون منخفضاً مقارنة بالنمو المتوقع لكل من الإمارات العربية المتحدة وقطر اللتين يرجح أن تستمرا في الاستثمار في البنى التحتية في إطار استعداداتهما لاستضافة أحداث عالمية في المستقبل. ومن المرجح أن يتباطأ النمو في المملكة العربية السعودية بفعل التدابير المتخذة على صعيد السياسات العامة لمواجهة التغير في أسعار النفط. وبحسب التقديرات لعام 2015، ستنخفض النفقات العامة، ولا سيما من خارج الميزانية، وأن تبلغ معدلات النمو

الشكل 10. الوضع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي

■ مجموع العائدات/الناتج المحلي الإجمالي ■ مجموع النفقات/الناتج المحلي الإجمالي ■ نفقات رأس المال/الناتج المحلي الإجمالي ■ العجز أو الفائض/الناتج المحلي الإجمالي

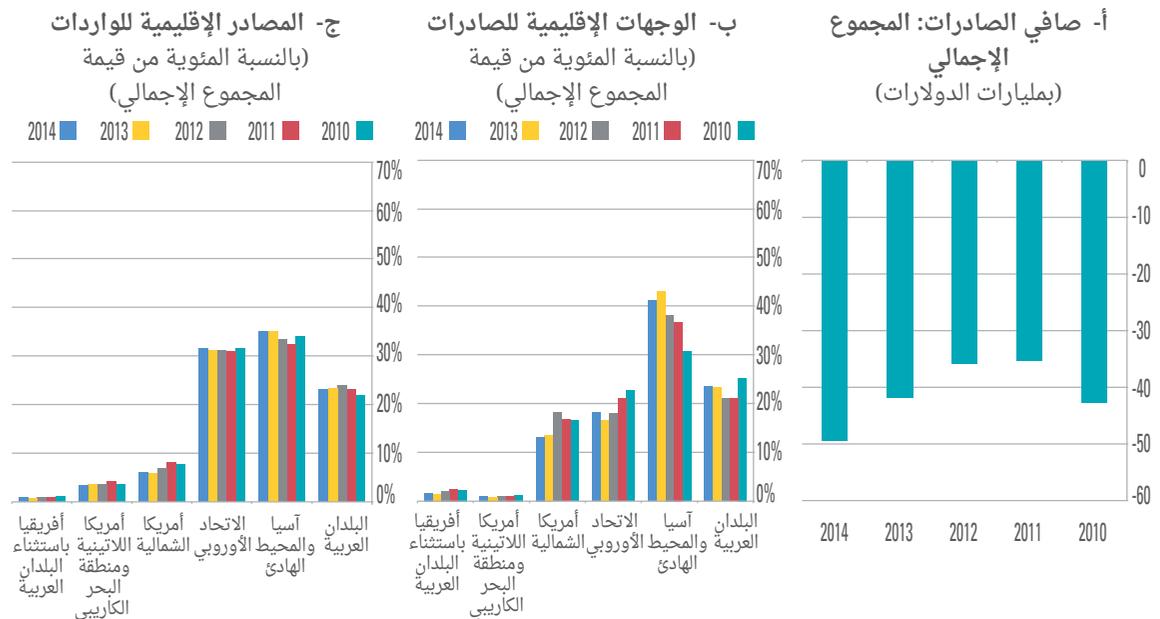


المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني).
ملاحظة: بيانات الفترة 2014-2016 هي تقديرات وتوقعات الإسكوا.

التي لا تزال مفروضة على الأنشطة الاقتصادية الطلب المحلي كما أعاقت جهود إعادة البناء. وحافظ الأردن ولبنان على انتعاش محدود في الطلب المحلي، وأسهم التحسن في ميزان المدفوعات في تراكم احتياطي العملات الأجنبية ليصل إلى مستويات نادراً ما بلغها في البلدين في عام 2014. وساعد النمو السريع للأنشطة الاستخراجية في دعم النمو في الأردن. ولا بد من الإشارة إلى أن زخم النمو في الأردن ولبنان تراجع في ظل تدفق اللاجئين السوريين بأعداد كبيرة إلى البلدين. واستعادت مصر بعض الاستقرار مع تحسن الثقة في قطاع الأعمال، فحققت نمواً مطرداً في عام 2014. وتحسن ميزان المدفوعات في مصر على أثر التدفق المستمر لرأس المال الأجنبي وتراجع أسعار السلع

اقتصادية وما تعطل في سلاسل الإمداد. وسجل العراق رقماً سالباً في النمو بسبب الانكماش في الطلب المحلي. وتأثر إقليم كردستان، وهو من أسرع المناطق نمواً في البلد، من جراء النزاعات المسلحة. وعلى الرغم من النمو في إنتاج النفط الخام في عام 2014، أدى هبوط أسعار النفط إلى انخفاض إيرادات الحكومة العراقية. واستمر تدمير البنى الأساسية الاقتصادية ومرافق الإنتاج في الجمهورية العربية السورية في عام 2014. ومع استمرار الإنتاج في المناطق التي تنعم بوضع أممي أفضل، خضعت أنشطة القطاع الخاص لقيود الانقطاع المتكرر في إمدادات الطاقة والسلاسل اللوجستية. وتأثر الاقتصاد الفلسطيني بتدمير البنى الأساسية الاقتصادية في قطاع غزة في تموز/يوليو 2014، وأضعفت القيود

الشكل 11. التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان المشرق



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة.

وسائر البلدان العربية، إذ بلغت نسبة الصادرات 23.6 في المائة ونسبة الواردات 23.1 في المائة من المجموع. ونظراً إلى تدمير الطرق البرية الرئيسية المستخدمة للتجارة البينية في الجمهورية العربية السورية والعراق، يدلّ عدم تغيّر معدلات التجارة البينية على اعتماد طرق أو وجهات بديلة داخل المنطقة العربية. وتشير الأدلة إلى استمرار حركة النقل التجاري في المناطق المتأثرة بالنزاع، وإن كانت على نطاق ضيق جداً. إلا أن تفشي العنف المسلح أدى إلى إغلاق مزيد من الطرق البرية في النصف الثاني من عام 2014. وبما أنّ التجارة البينية كانت مصدراً رئيسياً للعائدات في بلدان المشرق، فقد يؤثر تدهور الوضع الأمني سلباً على ميزان مدفوعاتها.

وفي عام 2014، بقي كل من الأردن وفلسطين ولبنان ومصر من البلدان المستوردة الصافية، تموّل العجز الكبير في ميزان تجارة السلع من الفائض في حسابات الخدمات، كالنقل والسياحة، ومن حساب الدخل ومن التحويلات المالية، بما في ذلك التحويلات الواردة من العاملين في الخارج والمساعدات الخارجية وتدفقات رأس المال (الشكل 12). ونظراً إلى العجز المزمّن في ميزان الحساب الجاري، أصبح حجم احتياطي العملات

الأساسية على الصعيد الدولي. وتشير تقديرات عام 2014 إلى أن معدلات النمو بلغت 3.2 في المائة في لبنان و3.1 في المائة في الأردن و2.2 في المائة في مصر؛ وأن الانكماش الاقتصادي بلغ 10.5 في المائة في الجمهورية العربية السورية، و2.6 في المائة في العراق، و2.5 في المائة في فلسطين.

ولم يشهد التوزيع الجغرافي لتجارة السلع في بلدان المشرق تغيّراً يذكر في عام 2014. وتشير التقديرات إلى أن نسبة صادرات هذه البلدان إلى آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بلغت 41.1 في المائة (الشكل 11-ب) من المجموع الإجمالي لصادراتها، مقابل 18.1 في المائة إلى أوروبا، و13.2 في المائة إلى أمريكا الشمالية، و1.0 في المائة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و1.7 إلى أفريقيا. وبحسب التقديرات، بلغت نسبة واردات بلدان المشرق من آسيا والمحيط الهادئ 35.1 في المائة من مجموع وارداتها، ومن أوروبا 31.5 في المائة، ومن أمريكا الشمالية 6.0 في المائة، ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 3.4 في المائة، ومن أفريقيا 0.8 في المائة. وعلى صعيد التجارة البينية، لم يطرأ في عام 2014 أي تغيّر على نسبة التجارة بين بلدان المشرق

الشكل 12. الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المشرق



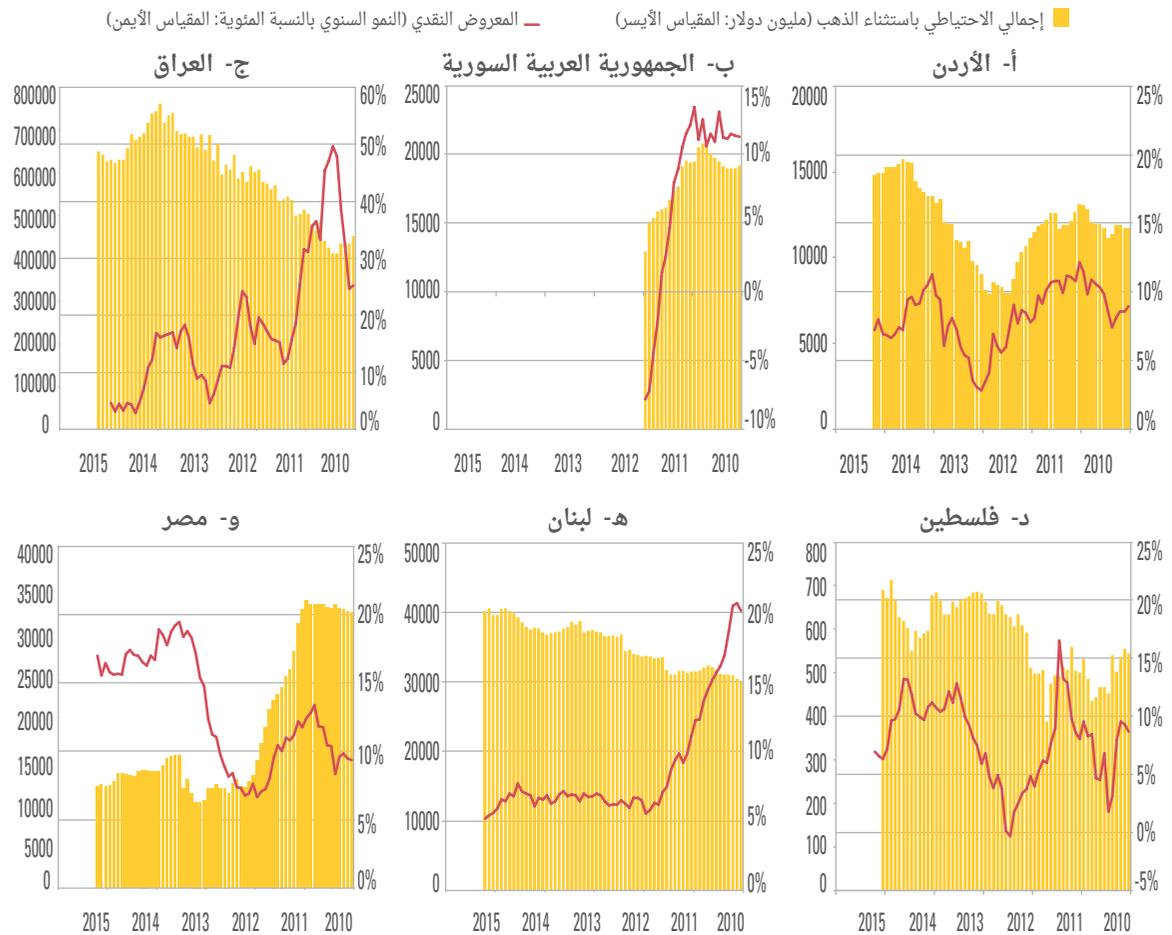
المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني). ملاحظة: بيانات الفترة من 2014 إلى 2016 هي تقديرات وتوقعات الإسكوا. ما من تقديرات للجمهورية العربية السورية نظراً إلى عدم توفر أية بيانات بشأنها.

عام 2015، وقد استمر الاعتماد على الواردات، ومن المُستبعد أن تتراجع قيمتها مع تراجع عائدات صادرات النفط. ومع أنه من المتوقع أن يحافظ العراق على مستوى مرتفع نسبياً من احتياطي العملات الأجنبية، فمن الممكن أن يقوم بخفض قيمة عملته الوطنية بهدف التحكم بالطلب المتزايد على الواردات. وبالرغم من عدم توفر بيانات رسمية عن الجمهورية العربية السورية في عام 2014، فمن المرجح أن يكون ميزان المدفوعات قد آل إلى مزيد من التدهور.

وتراوح الموقف المالي في بلدان المشرق بين الحيادي والإيجابي. وتشير تقديرات عام 2014 إلى ارتفاع

الأجنبية رهناً بتدفقات رأس المال الواردة. وقد كان تدفق كميات كافية من رأس المال إلى هذه البلدان في عام 2014 عاملاً رئيسياً في تثبيت مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية (الشكل 13). وعلى الرغم من انخفاض الاحتياطي في مصر، اتسم ميزان المدفوعات بالاستقرار، ومن المتوقع أن يحافظ على استقراره في عام 2015. وبما أنه من المُستبعد أن يطرأ أي تغيير جوهري على حركة رؤوس الأموال والتحويلات إلى الأردن وفلسطين ولبنان، فمن المتوقع أن يبقى ميزان المدفوعات مستقرًا في هذه البلدان في عام 2015. وبعد أن حقق ميزان الحساب الجاري في العراق فائضاً في عام 2014، من المرجح أن يقع في عجز في

الشكل 13. المؤشرات النقدية في بلدان المشرق



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى الإحصاءات المالية العالمية لصندوق النقد الدولي.

المحلي الإجمالي في عام 2014، ثم ارتفع إلى 9.0 في المائة في عام 2015. وبلغ العجز في الميزانية في فلسطين نحو 7.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 6.6 في المائة في عام 2015 في حال حصلت فلسطين على المساعدات الخارجية المتوقعة. وبعد أن كان العراق يحقق فائضاً في الميزانية منذ عام 2005، من المتوقع أن يكون قد سجل عجزاً نسبته 5.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، وأن ترتفع هذه النسبة إلى 32.5 في المائة في عام 2015.

وتفاوتت درجة القيود المالية والنقص في النقد الأجنبي بين بلدان المشرق. ومع أن هذه البلدان لم تعد تعتمد

نسبة العائدات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وفلسطين ولبنان ومصر، وإلى تراجعها بدرجة بسيطة في العراق (الشكل 14). وقد تعذر تقدير مستوى الإنفاق في الجمهورية العربية السورية نظراً إلى عدم توفر بيانات رسمية. وتراجعت النفقات الحكومية في بلدان المشرق عموماً تراجعاً طفيفاً. وحسب التقديرات، بلغ العجز في الميزانية في مصر نسبة 12.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، ثم انخفض إلى 10.4 في المائة في عام 2015. وفي الأردن، بلغ العجز نسبة 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، ثم ارتفع إلى 4.7 في المائة في عام 2015. وفي لبنان، بلغ العجز حسب التقديرات نسبة 6.7 في المائة من الناتج

الشكل 14. الوضع المالي في بلدان المشرق



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني).
ملاحظة: بيانات الفترة من 2014 إلى 2016 هي تقديرات وتوقعات الإسكوا. يتضمن مجموع الإيرادات للأردن وفلسطين المنح الخارجية. ما من تقديرات للجمهورية العربية السورية نظراً إلى عدم توفر أية بيانات بشأنها.

العملات الأجنبية، الأمر الذي يشير إلى علاقة إيجابية بين تراكم احتياطي العملات الأجنبية والاقتصاد. وخلافاً لسائر بلدان المشرق، استمرت مصر بتحقيق نمو مرتفع في معروضها النقدي طيلة عام 2015، بعد أن كانت تسجل مستويات منخفضة من تراكم احتياطي العملات الأجنبية في عام 2014. وطيلة هذا العام، بقي البنك المركزي المصري يحتفظ بكمية كبيرة من السندات الحكومية المحلية ويحافظ على سعر صرف إسمي مستقر. ومن غير المستبعد أن تكون هذه السياسة النقدية السبب الرئيسي لارتفاع معدلات تضخم أسعار الاستهلاك في مصر.

سياسة التقشف المالي، فقد بقي النمو الحقيقي للنفقات المالية في حال المراوحة أو سجل بعض الزيادة. فالنقص في النقد الأجنبي يسبب ضغطاً معقولة على الاقتصاد في العراق ومصر، وضغوطاً خانقة على الجمهورية العربية السورية. وقد نتج تراجع احتياطي العملات الأجنبية في العراق من انخفاض عائدات صادرات النفط. وفي بلدان المشرق عموماً، يدل ركود تراكم احتياطي العملات الأجنبية على تباطؤ نمو تدفقات رأس المال الأجنبي (الشكل 13). فقد جاء تباطؤ نمو المعروض النقدي في الأردن والعراق وفلسطين ولبنان متزامناً مع الركود في تراكم احتياطي

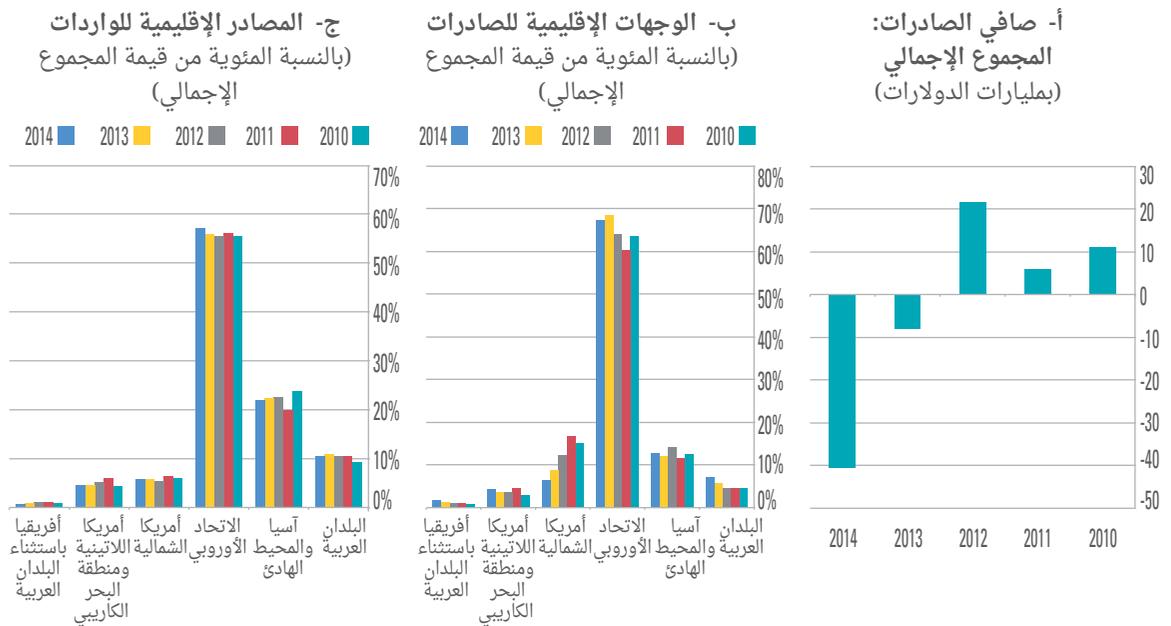
في المائة في مصر، و3.0 في المائة في كل من فلسطين ولبنان، و2.8 في المائة في الأردن، و0.5 في المائة في العراق. ومن المتوقع أن تسجل الجمهورية العربية السورية انكماشاً بنسبة 7.0 في المائة.

4. بلدان المغرب

شهدت اقتصادات مجموعة بلدان المغرب انكماشاً بمتوسط قدره 3.9 في المائة في عام 2014، بعد أن كان 1.1 في المائة في عام 2013. ويتأثر متوسط النمو في هذه المجموعة بتقديرات النمو في ليبيا، حيث يُتوقع أن يبقى الاقتصاد في حالة انكماش لسنتين متتاليتين. ففي عام 2014، شهد الطلب المحلي في ليبيا هبوطاً حاداً بفعل التوترات السياسية والنزاعات المسلحة، وانخفض إنتاج النفط وصادراته بسبب أعمال التخريب والتعطيل. وتباطأ النمو في المغرب في عام 2014 بسبب تراجع الإنتاج الزراعي، في حين حافظت قطاعات أخرى على استقرار في النمو. وتسارع نمو المعروض النقدي طوال عام 2014، في دليل على استقرار النمو في الطلب المحلي، غير أن الصادرات المغربية تأثرت بركود الاقتصادات الأوروبية. وتباطأ النمو الاقتصادي

وبعد عامين من الانكماش، من المتوقع أن تشهد مجموعة بلدان المشرق نمواً قدره 1.2 في المائة تقريباً في عام 2015. ومن المتوقع أن يتراجع الانكماش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية، وأن يشهد الطلب المحلي في العراق نمواً بسيطاً. ومن المرجح أن يتباطأ النمو في الأردن ولبنان. ومع أنه من المتوقع أن يستفيد هذان البلدان من انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية، فمن الممكن أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى تقويض الآثار الإيجابية المحتملة لهذا الانخفاض في الأسعار. ومن المرجح أن تكون مصر محزكاً للنمو في بلدان المشرق في عام 2015، وأن يؤدي تحسّن ميزان مدفوعاتها إلى تسريع انتعاش الطلب المحلي. ومن المتوقع أن تحقق فلسطين نمواً إيجابياً بفعل الانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة، مع أن هذا الانتعاش ليس كافياً لإعادة اقتصاد القطاع إلى المستوى الذي كان عليه قبل الانكماش في النصف الثاني من عام 2014. وتقوم هذه التوقعات على الافتراض بأن أنشطة إعادة البناء ستتسارع بدرجة بسيطة في قطاع غزة، وذلك في حال سمحت الظروف الجغرافية السياسية بذلك. ومن المتوقع أن تبلغ معدلات النمو في عام 2015 نسبة 3.2

الشكل 15. التوزيع الجغرافي للتجارة في بلدان المغرب



الشكل 16. الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في بلدان المغرب



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني).
ملاحظة: بيانات الفترة من عام 2014 إلى عام 2016 هي تقديرات وتوقعات الإسكوا.

و2.3 في المائة في تونس. وسجل الاقتصاد الليبي انكماشاً بنسبة 32.7 في المائة تقريباً.

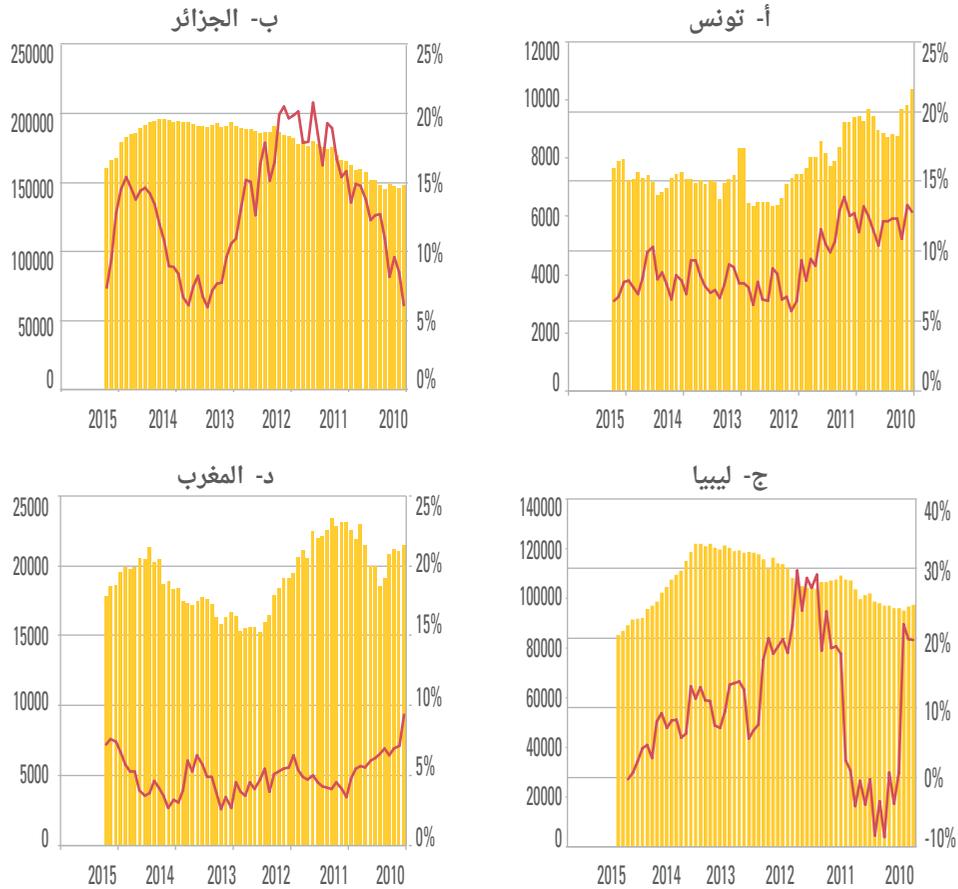
وحافظت بلدان المغرب العربي على علاقات تجارية قوية مع أوروبا في عام 2014، بالرغم من انخفاض القيمة الإجمالية لمجموع الصادرات (الشكل 15). كما أثر ركود الاقتصادات الأوروبية على الصادرات غير النفطية لهذه البلدان، وساهم تراجع أسعار السلع الأساسية، بما فيها النفط الخام والغاز الطبيعي والفوسفات، في انخفاض مجموع صادراتها من السلع. وتشير التقديرات إلى أن حصة أوروبا بلغت نحو 67.2 في المائة من مجموع صادرات بلدان المغرب

في تونس بعد أن أعاق ضعف ميزان المدفوعات نمو الطلب المحلي. ولا يزال الوضع الاقتصادي العام ضعيفاً، رغم احتواء نفاذ احتياطي العملات الأجنبية. وتأثرت تونس أيضاً بركود الاقتصادات الأوروبية. وأدى نشاط الاستثمارات العامة إلى تحسن النمو في الجزائر في عام 2014 رغم تراجع أسعار النفط في النصف الثاني من العام. وتشير التقديرات إلى حدوث نمو مستمر في الطلب المحلي مع تسارع نمو المعروض النقدي في عام 2014.

وتشير التقديرات إلى أن النمو في عام 2014 بلغ نسبة 3.2 في المائة في الجزائر و2.4 في المائة في المغرب

الشكل 17. المؤشرات النقدية في بلدان المغرب

■ إجمالي الاحتياطي باستثناء الذهب (مليون دولار: المقياس الأيسر) — المعروض النقدي (النمو السنوي بالنسبة المئوية: المقياس الأيمن)



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى الإحصاءات المالية العالمية لصندوق النقد الدولي.

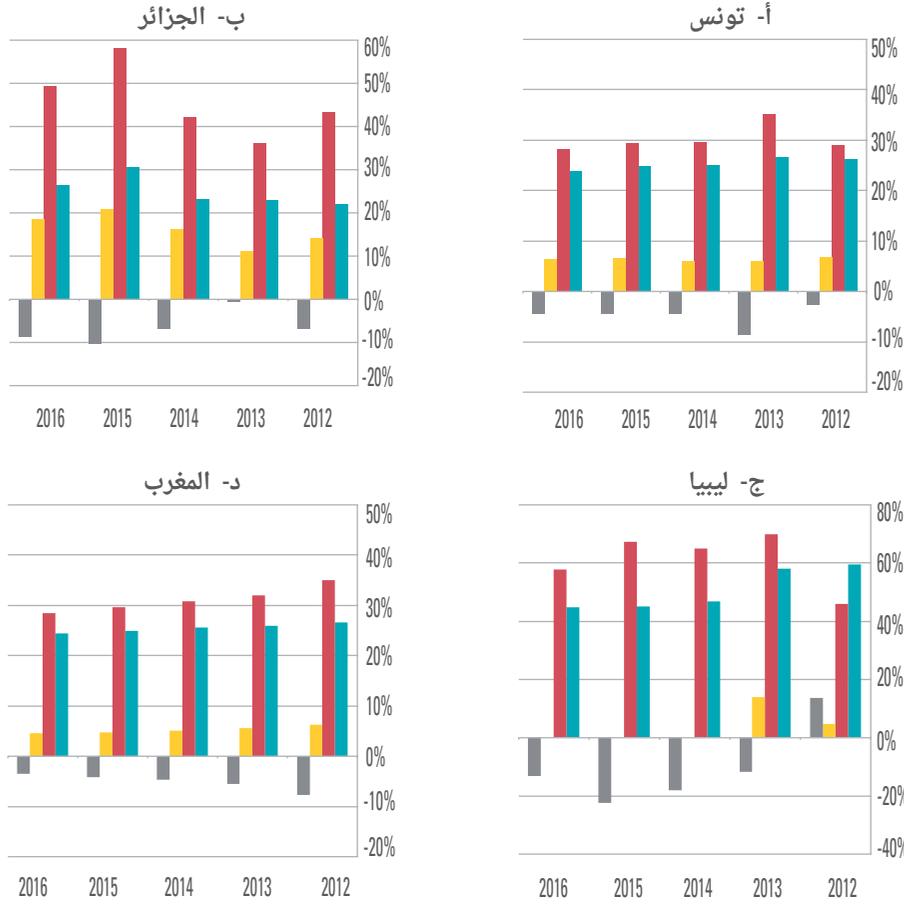
من المغرب وتونس إلى سائر البلدان العربية. وسجلت حصة التجارة البينية من واردات بلدان المغرب انخفاضاً طفيفاً، من 10.9 في المائة في عام 2013 إلى 10.3 في المائة في عام 2014.

وأشارت التقديرات إلى عجز في ميزان الحساب الجاري لبلدان المغرب في عام 2014، بفعل ضعف أدائها في التصدير واعتمادها على الاستيراد. وسجل ميزان الحساب الجاري في كل من الجزائر وليبيا عجزاً، بعد أن حقق فائضاً في عام 2013. وعلى أثر ضعف الأداء في التصدير، انخفض احتياطي هذين البلدين من العملات الأجنبية في عام 2014 (الشكل 17). واستمر العجز المزمع في تجارة السلع في تونس والمغرب، حيث

في عام 2014، تليها نسبة 12.8 في المائة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ونسبة 6.5 في المائة لأمريكا الشمالية، ونسبة 4.3 في المائة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونسبة 1.6 في المائة لأفريقيا. وتبقى أوروبا أكبر المناطق المصدرة إلى بلدان المغرب، إذ بلغت نسبة الواردات منها 57.2 في المائة في عام 2014، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 21.8 في المائة، وأمريكا الشمالية بنسبة 5.7 في المائة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 4.5 في المائة، وأفريقيا بنسبة 0.5 في المائة. وارتفعت حصة التجارة البينية من مجموع صادرات بلدان المغرب من 5.8 في المائة في عام 2013 إلى 7.2 في المائة في عام 2014، بفعل ازدياد حجم صادرات كل

الشكل 18. الوضع المالي في بلدان المغرب

■ مجموع العائدات/الناتج المحلي الإجمالي ■ مجموع النفقات/الناتج المحلي الإجمالي ■ نفقات رأس المال/الناتج المحلي الإجمالي ■ العجز أو الفائض/الناتج المحلي الإجمالي



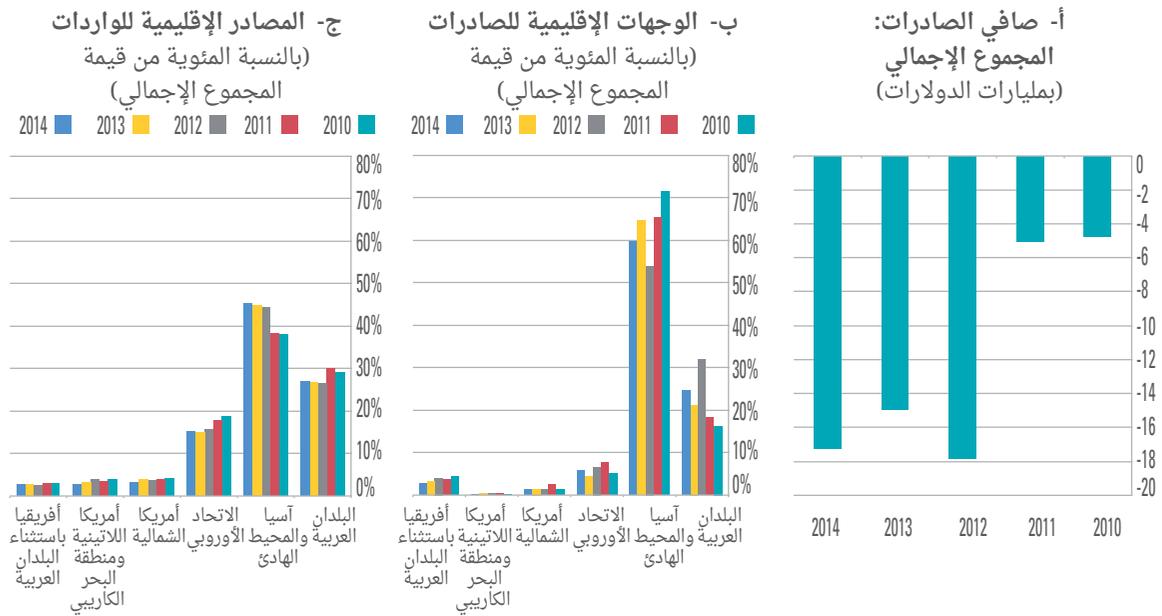
المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني).
ملاحظة: بيانات الفترة من 2014 إلى 2016 هي تقديرات وتوقعات الإسكوا.

الجزائر وانخفاصاً في تونس وليبيا والمغرب. وفي حين اعتمدت الجزائر سياسة التيسير المالي، اعتمدت تونس والمغرب سياسة الحياد بهدف ضبط الأوضاع المالية. وحسب التقديرات، بلغ عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 6.8 في المائة في عام 2014، ثم ارتفع إلى 10.3 في المائة في عام 2015؛ وفي ليبيا 18.2 في المائة في عام 2014، ثم ارتفع إلى 22.3 في المائة في عام 2015؛ وفي المغرب 4.7 في المائة في عام 2014، ومن المتوقع أن يتراجع إلى 4.1 في المائة في عام 2015؛ وفي تونس 4.5 في المائة في عام 2014، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 4.6 في المائة في عام 2015.

أصبحت حالة ميزان المدفوعات رهناً بإيرادات تجارة الخدمات، بما في ذلك السياحة، والمساعدات الخارجية، وتحويلات العاملين، وتدفقات رأس المال الواردة. وكان الركود في تراكم الاحتياطي من العملات الأجنبية في تونس والمغرب (الشكل 17) في عام 2014 مؤشراً على ضعف ميزان المدفوعات.

وحافظت نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي على ثباتها في تونس والجزائر والمغرب، بينما سجلت تراجعاً كبيراً في ليبيا، بحسب التقديرات (الشكل 18). وفي عام 2014، سجلت نسبة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي زيادة في

الشكل 19. التوزيع الجغرافي للتجارة في أقل البلدان العربية نمواً



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى إحصاءات صندوق النقد الدولي حول اتجاهات التجارة.

من خلال تحسين الوضع المالي. ومن المتوقع أن يؤدي النمو في تونس إلى انتعاش الطلب المحلي. غير أن المخاطر الأمنية الناجمة عن النزاعات المسلحة في ليبيا يُخشى أن تؤثر على الاقتصاد التونسي، لا سيما على قطاع السياحة الحيوي. ومن المتوقع أن تشهد الجزائر تباطؤاً في النمو الاقتصادي بفعل تراجع عائدات الموارد الهيدروكربونية، وأن تؤدي وفرة الاستثمارات العامة إلى انتعاش في الطلب المحلي. وتبلغ معدلات النمو المتوقعة لعام 2015 نسبة 4.2 في المائة في المغرب، و2.8 في المائة في الجزائر، و2.7 في المائة في تونس. أما ليبيا، فمن المتوقع أن تشهد انكماشاً اقتصادياً بنسبة 7.5 في المائة.

5. أقل البلدان العربية نمواً

تشير التقديرات إلى أن أقل البلدان العربية نمواً سجلت نمواً بمعدل 2.4 في المائة في عام 2014، مقابل 3.6 في المائة في عام 2013. واستمر انتعاش اقتصاد السودان رغم العجز الحاد في ميزان المدفوعات. ومع انخفاض عائدات صادرات النفط منذ قيام جنوب السودان، تمكن السودان من تنويع صادراته لتشمل سلعا أساسية أخرى

وبالرغم من الزيادة المتوقعة في العجز الخارجي والمالي، لم تواجه الجزائر أو ليبيا أية قيود مالية من شأنها التأثير سلباً على انتعاش الطلب المحلي في عام 2015. فالبلدان يملكان من الاحتياطي المالي واحتياطي العملات الأجنبية ما يكفي لتغطية أي عجز في ميزان المدفوعات. ومن المتوقع أن يواجه المغرب قيوداً مالية خفيفة قد تضعف انتعاش الطلب المحلي في عام 2015، وذلك بفعل اعتماد سياسة الترتيب المالي. ومن المتوقع أن يتأثر انتعاش الطلب المحلي في تونس سلباً بالقيود المالية والنقص في العملات الأجنبية، إلا أن هذه القيود لن تبلغ ما كانت عليه من الشدة في عام 2014.

ومن المتوقع أن تنمو مجموعة بلدان المغرب بنسبة 1.2 في المائة في عام 2015. ومع استمرار إنتاج النفط وتصديره بمستوى معين في ليبيا، قد يؤدي نزوح العاملين الأجانب الذين يؤدون دوراً حيوياً في الحفاظ على دورة الاقتصاد إلى مزيد من الضعف في النشاط الاقتصادي. وتشير التوقعات أيضاً إلى أن المغرب سيحقق نمواً متسارعاً نتيجةً لزيادة المحاصيل الزراعية. وأثر انخفاض أسعار النفط إيجاباً على تونس والمغرب

الشكل 20. الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري في أقل البلدان العربية نمواً



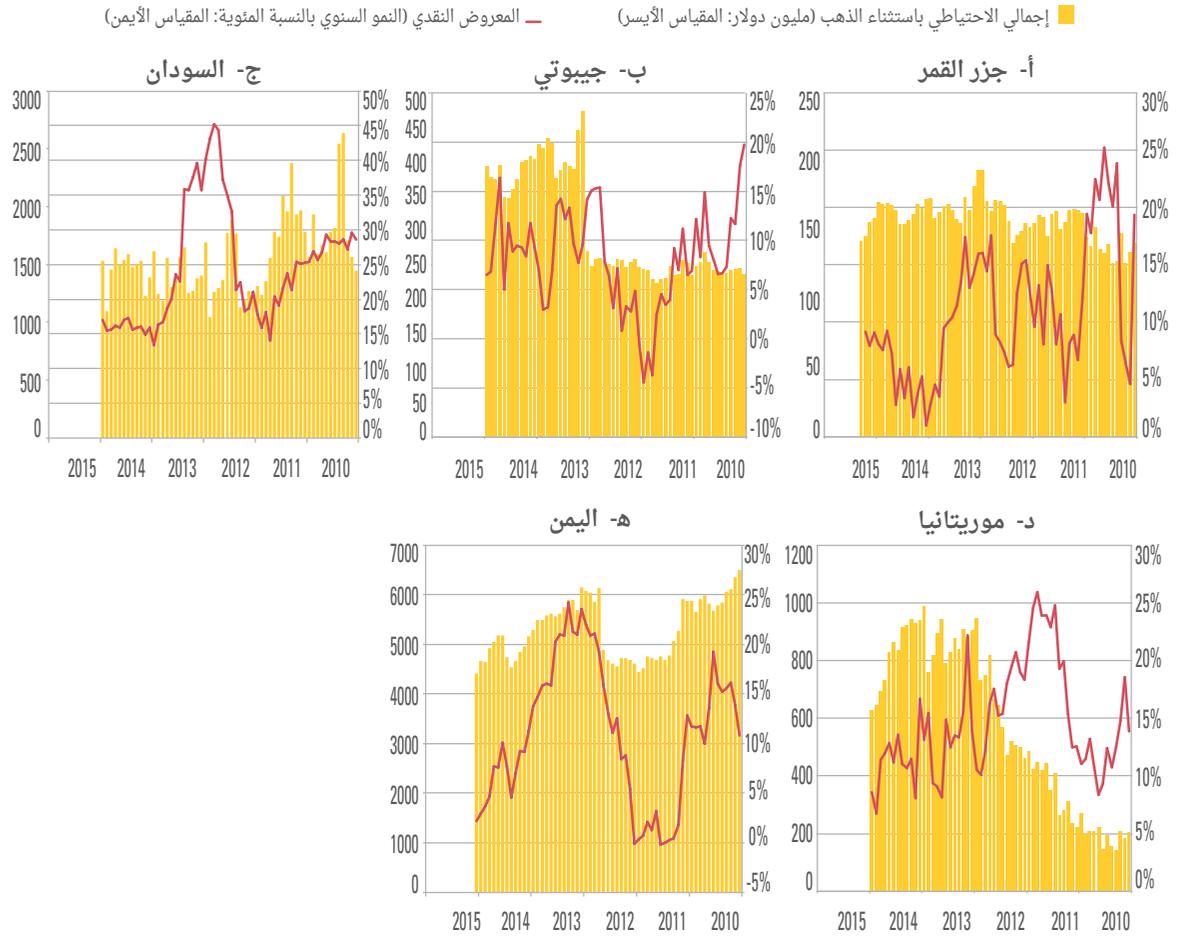
المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني).
ملاحظة: بيانات الفترة من 2014 إلى 2016 هي تقديرات وتوقعات الإسكوا.

نتيجةً للتقدّم في عملية إعادة البناء. وفي موريتانيا، سجّل النمو الاقتصادي تباطؤاً، وأثر انخفاض أسعار المعادن على الصادرات، في حين شهد الطلب المحلي انتعاشاً مطرداً، حسب التقديرات. ومن المتوقع أن تبلغ معدلات النمو في عام 2014 نسبة 6.4 في المائة في موريتانيا، و 5.0 في المائة في جيبوتي، و 3.7 في المائة في جزر القمر، و 2.5 في المائة في السودان، و 1.5 في المائة في اليمن.

وبقيت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أهم وجهة لصادرات أقل البلدان العربية نمواً في عام 2014، إذ بلغت حصتها حوالي 59.6 في المائة من مجموع

مثل المواد الغذائية والذهب. وسجل اليمن تباطؤاً في النمو الاقتصادي، وأيضاً في نمو الطلب المحلي، بفعل تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي. وفي اليمن، سجل إنتاج النفط الخام ركوداً بفعل ترهّل مرافق الإنتاج والتخريب المستمر لأنابيب النفط. ومع أن الدعم المالي الخارجي أدى إلى استقرار الوضع النقدي، استمر احتياطي العملات الأجنبية بالانخفاض في عام 2014. وبقي النمو في جزر القمر مستقراً في عام 2014، كما في الأعوام السابقة. وشهدت جيبوتي نمواً اقتصادياً مستمراً بفعل انتعاش الميناء نتيجة لنشاط حركة النقل إلى إثيوبيا. ورغم الحوادث الأمنية المتفرقة، من المتوقع أن يحقق الصومال انتعاشاً اقتصادياً سريعاً

الشكل 21. المؤشرات المالية في أقل البلدان العربية نمواً



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى الإحصاءات المالية العالمية لصندوق النقد الدولي. تقديرات إجمالي الاحتياطي باستثناء الذهب في السودان مأخوذة من بيانات ميزانية البنك المركزي للسودان.

داخل المنطقة العربية نسبة 24.6 في المائة من حيث الصادرات و26.9 في المائة من حيث الواردات، وذلك نتيجة لتزايد حركة التجارة بين هذه البلدان وبلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل رئيسي.

وتشير التقديرات إلى أن أقل البلدان العربية نمواً بقيت جميعها في عداد البلدان المستوردة الصافية في عام 2014، مع أن موريتانيا قد شهدت تراجعاً في عجز الميزان التجاري، نتيجة لنمو صادراتها من الموارد الطبيعية (الشكل 20). وفي عام 2014، شهدت هذه البلدان قيوداً مالية ونقصاً في العملات الأجنبية، كان لتدفقات المساعدات الخارجية دور أساسي في

صادرات هذه البلدان من السلع (الشكل 19). وكانت هذه المنطقة أهم وجهة لصادرات الطاقة والموارد الطبيعية من السودان وموريتانيا واليمن. ومن المتوقع أن تبلغ حصة أوروبا 5.7 في المائة من مجموع صادرات أقل البلدان العربية نمواً من السلع، لأنها الوجهة الرئيسية لصادرات جزر القمر، وثاني أهم وجهة لصادرات موريتانيا. وبلغت حصة أمريكا الشمالية، حسب التقديرات حوالي 1.2 في المائة من صادرات السلع في عام 2014، وحصة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 0.1 في المائة، وحصة أفريقيا 2.7 في المائة. وعلى مستوى التجارة البينية، بلغت حصة النشاط التجاري لأقل البلدان العربية نمواً

الشكل 22. الوضع المالي في أقل البلدان العربية نمواً

■ مجموع العائدات/الناتج المحلي الإجمالي ■ مجموع النفقات/الناتج المحلي الإجمالي ■ نفقات رأس المال/الناتج المحلي الإجمالي ■ العجز أو الفائض/الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني).
ملاحظة: بيانات الفترة من 2014 إلى 2016 هي تقديرات وتوقعات الإسكوا. يتضمن مجموع الإيرادات لجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا المنح الخارجية.

تخفيفها. كما بقي احتمال استمرار انتعاش الطلب المحلي ضعيفاً. وسجل تراكم احتياطي العملات الأجنبية ركوداً في مجموعة أقل البلدان العربية نمواً (الشكل 21)، كما استمر العجز في حسابها الجاري (الشكل 20)، مما يشير إلى ضعف تدفقات رأس المال الواردة وتدهور في ميزان المدفوعات. وبقي معدل الإنفاق الحكومي في جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا مرتفعاً نسبياً (الشكل 22). وفي عام 2014، استمرت حالة الفائض المالي في موريتانيا، بينما سجلت جزر القمر وجيبوتي بعض العجز. وتعتمد جزر القمر أكثر على المساعدات الخارجية لتمويل عجز الميزان التجاري وميزانية الحكومة، لأن القطاعات القادرة على النمو،

قطاعات السياحة، لا تزال ضعيفة. وفي حين تقلص العجز في الميزان التجاري في السودان واليمن، استمر العجز في ميزان الحساب الجاري على حاله في عام 2014. واستمرت الظروف المالية صعبة في هذين البلدين مع ارتفاع الدين الحكومي. إلا أن الانخفاض الكبير في المعروض النقدي في هذه السنة كان دليلاً على حدوث بعض الثبات في التمويل الحكومي.

وتشير تقديرات عام 2014 بشأن أقل البلدان العربية نمواً إلى تراجع في نسبة الإيرادات الحكومية (الشكل 22) نتيجة لانحسار عائدات الموارد الطبيعية، وإلى انخفاض معتدل في نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج

ومن المتوقع أن يشهد اليمن انكماشاً بنسبة 2.0 في المائة، لا بل أكثر في حال استمرار النزاع المسلح.

باء- تحديات السياسة العامة

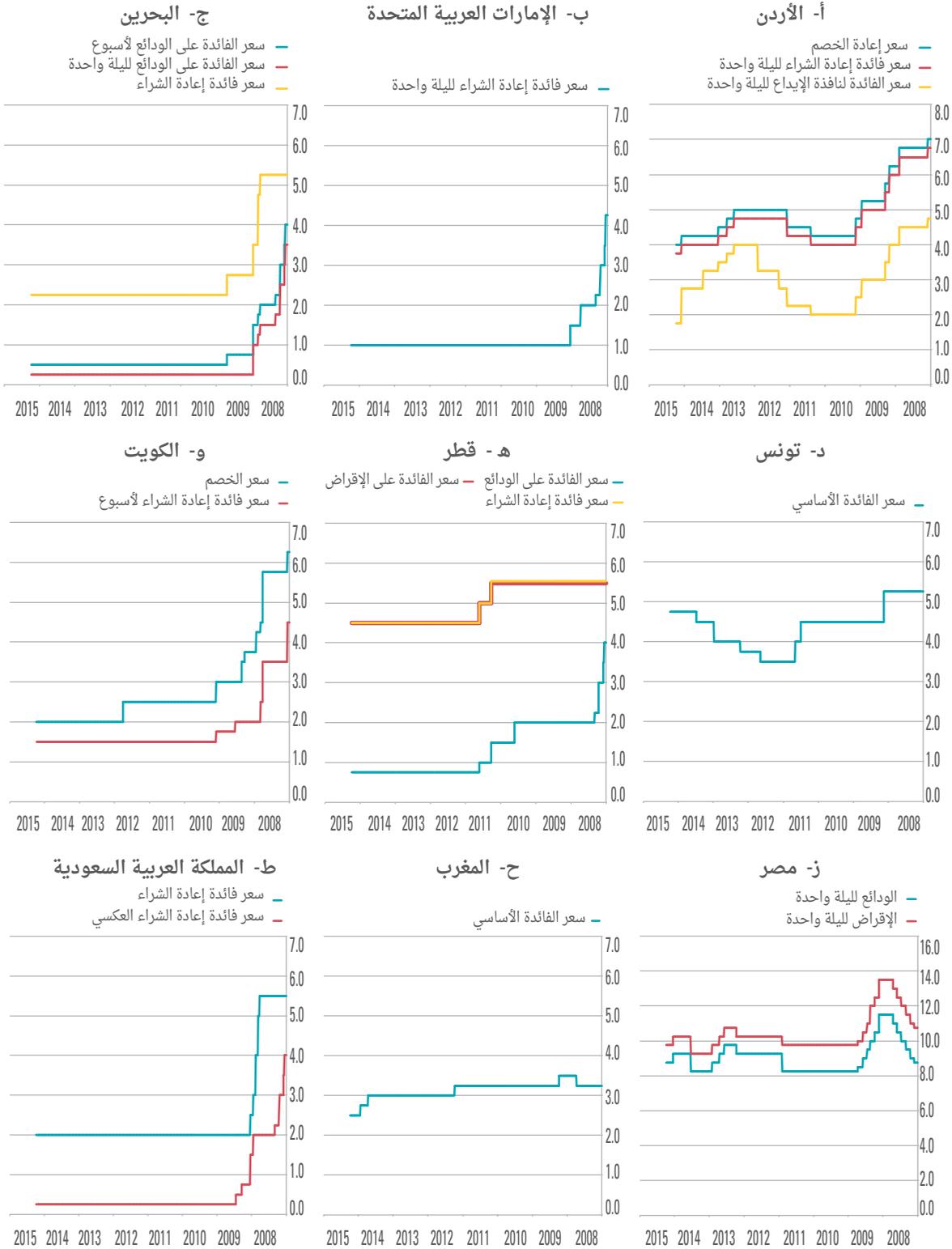
حملت الفترة 2014-2015 مزيداً من التحديات لواضعي السياسات. فكان على الدول المصدرة للطاقة اتخاذ تدابير عاجلة للتخفيف من تبعات هبوط عائدات النفط وضعف الميزان المالي. ونشطت حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي في تنويع الاقتصادات وزيادة الاستثمار في البنى الأساسية للاتصالات والصحة والتكنولوجيا والتعليم. وهذه الدول هي اليوم أمام معضلة في الخيار بين إبقاء مستوى الإنفاق العام على حاله أم لا. وقد تدعو الضرورة إلى تدابير لمواجهة التقلبات في الدورة الاقتصادية بهدف التمكن من تحقيق المزيد من التنوع في الاقتصاد. إلا أن انخفاض عائدات النفط قد يؤدي إلى العمل بمبدأ التريث المالي، وإجراء تخفيضات في الميزانية. ومع تحسّن وضع الاحتياطي بالعملة الأجنبية بفعل انخفاض أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي، لا يزال على الكثير من الدول العربية التكيف مع أوضاع الضائقة المالية. وقد طبّق العديد من هذه الدول، ومنها الأردن والسودان ومصر والمغرب واليمن، إصلاحات في أنظمة الدعم الحكومي، ولكن وضعها المالي لا يزال يشكو من ضعف جوهري.

ولم تتغيّر السياسات النقدية في بلدان مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2013، فبقيت مرتبطة بسياسات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، بما فيها سياسات أسعار الفائدة. ويتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر عام 2015، ما من شأنه أن يؤثر على الموقف المالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكن من المرجح أن تعتمد السلطات النقدية في هذه البلدان، إزاء تدني معدلات التضخم والحاجة إلى دعم الزخم الاقتصادي في ظل انخفاض العائدات النفطية، إلى اتخاذ تدابير عامة للتخفيف من حدة الآثار السلبية التي قد تحدثها التغيرات في السياسة العامة.

المحلي الإجمالي. وفي عام 2014، بلغت نسبة العجز في الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر 5.5 في المائة، ومن المتوقع أن تتراجع إلى 1.1 في المائة في عام 2015؛ وفي جيبوتي 1.1 في المائة ويتوقع أن تتراجع إلى 1.0 في المائة في عام 2015؛ وفي السودان 2.0 في المائة من المستبعد أن تتغير في عام 2015؛ وفي اليمن 6.5 في المائة من المتوقع أن ترتفع إلى 10.4 في المائة في 2015. وحسب التقديرات، بلغ فائض الميزانية في موريتانيا 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 1.0 في المائة في عام 2015. وزاد الصومال قيمة الميزانية الحكومية في عام 2014 إلى 218 مليون دولار، بعد أن كانت 114.3 مليون دولار في عام 2013¹. ومن المتوقع أن ترتفع هذه القيمة في عام 2015 إلى 239.9 مليون دولار²، نتيجة لتوسّع دور الحكومة الفدرالية. وبالرغم من هذا التحسّن، من المتوقع أن يستمر الصومال في الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية تعويضاً لضعف القاعدة الضريبية.

وفي عام 2015، من المتوقع أن يبلغ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً 1.5 في المائة. وتشير التقديرات إلى إمكانية تحسّن في ميزان المدفوعات وانتعاش في الطلب المحلي في السودان. ويُحتمل أن يفضي تفاقم النزاع المسلح وانعدام الاستقرار السياسي إلى انكماش اقتصادي في اليمن. وسيعود انخفاض أسعار السلع الأساسية بمكاسب على جزر القمر وجيبوتي، لن تكون كافية لانتعاش الطلب في ظل تباطؤ نمو المعروض النقدي. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر نمو قطاع التعدين في موريتانيا بالرغم من التقديرات السلبية لأسعار المعادن، وأن يعود نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع بآثار إيجابية على انتعاش الطلب المحلي. وبالرغم من هذه التوقعات الإيجابية، لا تزال مستويات النمو أقل من أن تؤدي إلى تغيير في حالة الفقر في مجموعة أقل البلدان العربية نمواً، وهو هدف يحتم تكثيف الجهود الدولية والإقليمية. وتشير التوقعات إلى أن معدّل النمو في عام 2015 سيبلغ 6.1 في المائة في موريتانيا، و4.8 في المائة في جيبوتي، و3.5 في المائة في جزر القمر، و2.8 في المائة في السودان.

الشكل 23. سعر الفائدة في عدد من البلدان العربية، 2008-2015



المصدر: البنك المركزي في جميع البلدان، باستثناء المملكة العربية السعودية، حيث استمدت البيانات من مؤسسة النقد العربي السعودي.

والحياد. ونتيجة لاتخاذ التدابير الهادفة إلى إصلاح تدريجي لأنظمة الدعم الحكومي في عامي 2014 و2015، ارتفع سعر الغاز الطبيعي المُستخدم في القطاع الصناعي في البحرين وعمان⁴، وارتفع سعر منتجات الوقود في الكويت⁵. واعتمدت أبو ظبي خطة جديدة لتحديد رسوم المياه والكهرباء⁶. ولكن هذه الإصلاحات ستبقى دون المستوى الذي يحدث تخفيضاً كبيراً في النفقات الحكومية على منتجات الطاقة. ومن المتوقع أن يستمر الإنفاق الحكومي على الاستثمار في مشاريع البنى التحتية، وفي قطاعات اجتماعية كالصحة والتعليم. وسعيًا إلى تحسين إدارة المالية العامة، اتخذت قطر قراراً بتغيير السنة المالية، بحيث تبدأ في كانون الثاني/يناير وتنتهي في كانون الأول/ديسمبر، بعد أن كانت تبدأ في نيسان/أبريل وتنتهي في آذار/مارس.

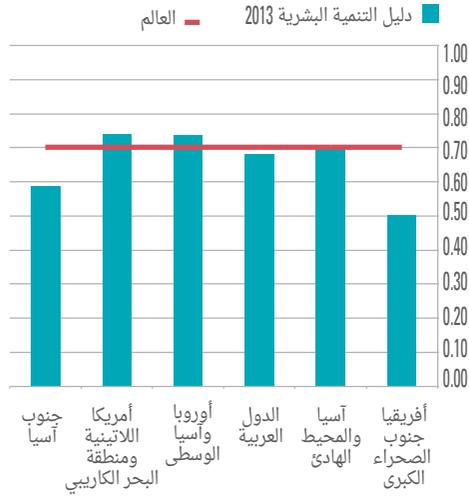
ولغاية اليوم، لا تزال الحكومات في مجموعات البلدان العربية الأخرى تعمل على تقوية أوضاعها المالية. وبالرغم من التقدّم في إصلاح نظم الدعم الحكومي في بلدان عربية منها الأردن ومصر والمغرب⁷، لا تزال التوقعات بشأن إيرادات هذه البلدان غير متفائلة. وأصبحت المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة لهذه البلدان، بما في ذلك المشاريع التنموية، أساسية للحفاظ على مستويات الإنفاق الرأسمالي. ولا تزال أسواق رأس المال الدولية مفتوحة أمام بلدان المشرق وبلدان المغرب للاقتراض. وقد جمع الأردن وتونس ولبنان والمغرب الموارد عن طريق إصدار السندات في هذه الأسواق في عام 2014. وبما أن معظم الديون الدولية محسوبة بالدولار، قد يزداد عبء تسديد الديون على تونس والمغرب نتيجة لتراجع قيمة عملتهما مقابل الدولار.

ولا يزال تحقيق توازن بين نسبة المواطنين وغير المواطنين والرجال والنساء في تركيبة القوى العاملة تحدياً يواجهه واضعو السياسات في عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وفي عام 2014، بدأت سياسات سوق العمل تسير نحو التنوع بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد ركّزت عُمان والمملكة العربية السعودية على تفعيل تطبيق الاستراتيجيات الوطنية المعنية بتوطين القوى العاملة، إذ سنّت المملكة

وقد أتاح انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية وتزايد تدفق رأس المال الأجنبي حيزاً مقبولاً للتيسير النقدي في الأردن ومصر والمغرب. وفي تموز/يوليو 2014، اتخذ البنك المركزي المصري تدابير احترازية للتكيّف مع التضخم المتوقع، من خلال رفع أسعار الفائدة بنسبة 1 في المائة. وفي كانون الثاني/يناير 2015، عاد البنك المركزي إلى سياسة التيسير المالي، فخفض أسعار الفائدة بنصف نقطة مئوية، بعد أن تبين أن انخفاض أسعار السلع الأساسية قد يخفف حدة الضغوط الناجمة عن نقص الاحتياطي بالعملة الأجنبية. واتخذ البنك المركزي الأردني تدابير للتيسير النقدي في كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2014 وفي شباط/فبراير 2015. وانخفض سعر الفائدة على الودائع ليلية واحدة، وهو أحد أهم أسعار الفائدة في الأردن، من 3.5 في المائة في كانون الثاني/يناير 2014 إلى 1.75 في المائة في نهاية الربع الأول من عام 2015³. وخفض البنك المركزي في المغرب سعر الفائدة المعتمد لديه بنسبة 0.25 في المائة في أيلول/سبتمبر 2014 للمرة الأولى منذ آذار/مارس 2012. وانخفضت أسعار الفائدة مجدداً في المغرب في كانون الأول/ديسمبر 2014 بنسبة 0.25 في المائة. واستمر البنك المركزي في تونس باتخاذ تدابير نقدية صارمة للتكيّف مع ضائقة ميزان المدفوعات، فرفع سعر الفائدة لديه بنسبة 0.25 في المائة ليبلغ 4.75 في المائة في حزيران/يونيو 2014. ويعتمد مصرف لبنان العديد من الحوافز المالية. وحاول مصرف سوريا المركزي أن يخفض قيمة العملة الوطنية تدريجياً ويدير الطلب على العملات الأجنبية. وعلى الرغم من استمرار العنف المسلح في البلد والانخفاض الكبير في قيمة الليرة السورية، لا بد من الإشارة إلى أن العملة السورية لم تفقد مصداقيتها.

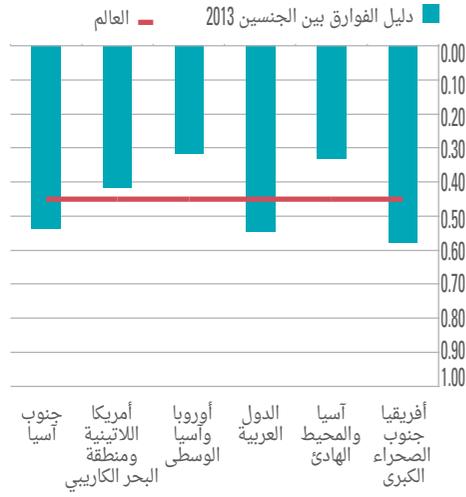
وتغيّر وضع الميزان المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 بعد انخفاض أسعار النفط. وأشارت التقديرات إلى عجز في الميزانية في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية، يُحتمل أن يطل بلداناً أخرى في عام 2015. وعلى صعيد تخطيط الميزانية، يُستبعد أن تعمد بلدان المجلس إلى تخفيض نفقاتها الحكومية إلى حد التقشف المالي. ويتراوح الموقف المالي في هذه البلدان بين النشاط المعتدل

الشكل 25. دليل التنمية البشرية، أداء المناطق، 2013



المصدر: UNDP, 2014.

الشكل 24. دليل الفوارق بين الجنسين، أداء المناطق، 2013



المصدر: UNDP, 2014.

وقد سجلت المنطقة قيمة مرتفعة لدليل الفوارق بين الجنسين في عام 2014¹². وهذا الدليل هو مقياس مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس الخسائر التي تلحق بإنجازات الإنمائية في بلد معين بسبب الفوارق بين الجنسين، ويتضمن ثلاثة أبعاد هي الصحة الإنجابية، والتمكين، والمشاركة في سوق العمل. وما تسجله المنطقة من قيمة مرتفعة لهذا الدليل يعني ضعفاً في الأداء على صعيد تحقيق المساواة بين الجنسين. أما دليل التنمية البشرية، فهو مقياس مقارن للعمر المتوقع، والإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم، ومستوى المعيشة ونوعية الحياة. ويحدد هذا الدليل ترتيب البلدان وفقاً لأدائها في التنمية البشرية، إذ تندرج ضمن مجموعات التنمية البشرية المنخفضة، والمتوسطة، والمرتفعة، والمرتفعة جداً، ويمكن استخدامه أيضاً لقياس تأثير السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة. ويشير ارتفاع قيمة هذا الدليل لبلد معين إلى ارتفاع في مستوى التنمية البشرية (الشكلان 24 و 25).

وفي عام 2013، بلغت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين في البلدان العربية 0.546، فحلت المنطقة بذلك في المرتبة الخامسة أي قبل الأخيرة بين مناطق العالم

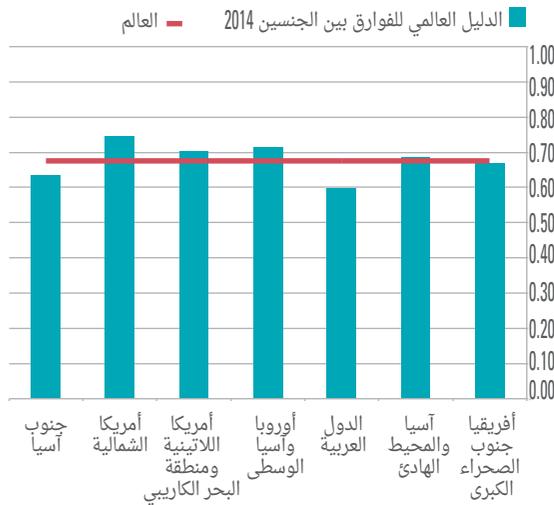
قانون عمل جديداً يلزم أصحاب العمل بتوفير مزيد من التدريب للعاملين السعوديين⁸، وفرضت عُمان قيوداً على توظيف العمال الأجانب⁹. أما قطر والكويت، فركزتا على حماية القوى العاملة الأجنبية. وفي خطوة غير مسبوقة في المنطقة العربية، أقر المجلس الوطني الكويتي قانون عمل معدلاً في حزيران/يونيو 2014 منح العاملين في المنازل حقوق عمل ملزمة للتنفيذ¹⁰. وسنت قطر قانون عمل جديداً يلزم أصحاب العمل بدفع رواتب الموظفين إلكترونياً وفي الوقت المحدد¹¹.

جيم- التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بوضع المرأة في المنطقة العربية

1. لمحة عامة

في الفترة 2014-2015، شهد وضع المرأة في المنطقة العربية أحداثاً هامة تستحق تناولها بتحليل دقيق. ولدليل الفوارق بين الجنسين ودليل التنمية البشرية دور مرجعي في هذا التحليل.

الشكل 27. الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين، أداء المناطق، 2014



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات من WEF، 2014. ملاحظة: نتائج المتوسط العالمي مرجحة بعدد السكان بالاستناد إلى بيانات السكان المستمدة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي وضعتها البنك الدولي. وتنقسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ إلى شرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا. ويسمح هذا التقسيم بالمقارنة بين نتائج الدليل العالمي للفوارق ونتائج دليل الفوارق بين الجنسين. ويقاس متوسط المنطقة العربية باستخدام دليل الفوارق بين الجنسين.

مؤشرات أساسية هي المشاركة الاقتصادية والفرص، والتعليم العلمي، والصحة وطول البقاء، والتمكين السياسي. ويغطي هذا الدليل 142 بلداً، ويسمح بترتيبها على نحو يتيح المقارنة بين المناطق وفئات الدخل المختلفة. ويقاس هذا الدليل الفوارق بين الجنسين في الحصول على الموارد بصرف النظر عن مدى توفرها؛ ويقيم أداء البلدان وفقاً لما تحقق من إنجازات وليس وفقاً لما تخصصه من موارد؛ ويرتب البلدان حسب قربها من تحقيق المساواة بين الجنسين وليس تمكين المرأة.

وفي عام 2014، حلت المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة حسب نتائج الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين¹⁵، إذ قضت على 60 في المائة فقط من الفوارق بين الجنسين. واحتلت أمريكا الشمالية المرتبة الأولى، بعد أن نجحت في القضاء على 75 في المائة من هذه الفوارق (الشكل 27). وحلت المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة من حيث تقلب الفوارق

الشكل 26. علاقة التناسب العكسي بين دليل الفوارق بين الجنسين ودليل التنمية البشرية في البلدان العربية

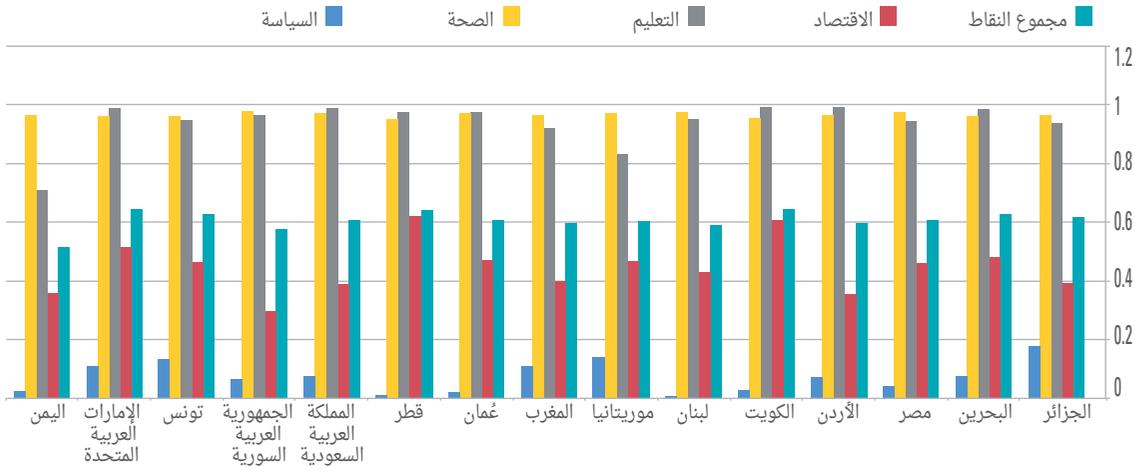


المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات من UNDP، 2014.

الست، في حين حلت أوروبا وآسيا الوسطى في أعلى مرتبة، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في أدنى مرتبة¹³. ويدل الفارق البالغ 0.083 نقطة بين متوسط قيمة دليل الفوارق بين الجنسين في البلدان العربية والمتوسط العالمي البالغ 0.463 على وضع سلبي يتفاقم بحلول السودان واليمن في المرتبة 138 و152 على الترتيب، بين 152 بلداً شملها القياس في عام 2013. وكان أداء ليبيا الأفضل بين البلدان العربية، إذ سجلت 0.215، فاحتلت بذلك المرتبة الأربعين في العالم.

وفي عام 2013، بلغت قيمة دليل التنمية البشرية في البلدان العربية 0.682، وحلت المنطقة في المرتبة الرابعة بين المناطق الست في العالم (الشكل 25). وبين دليل الفوارق بين الجنسين ودليل التنمية البشرية في البلدان العربية علاقة تناسب عكسي (الشكل 26). فكما تحسّن وضع المساواة بين المرأة والرجل فانخفضت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين، ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية، في إشارة إلى تحسّن مستوى المعيشة. والدليل العالمي للفوارق بين الجنسين هو دليل آخر لقياس وتقييم أداء البلدان حسب مؤشرات مختلفة لعدم المساواة، وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي¹⁴. ويقاس هذا الدليل الفوارق بين الجنسين في أربعة

الشكل 28. الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين، أداء البلدان العربية، 2014



المصدر: WEF، 2014.

الجنسين في الفترة 2006-2014. واللافت أن معدل التحاق الفتيات أعلى من معدل التحاق الفتيان بمرحلة التعليم العالي في عشرة بلدان عربية شملها الدليل، هي الأردن والبحرين وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وعُمان وقطر والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية. وهذا يعني أن مشكلة عدم المساواة بين الجنسين غير مطروحة في التعليم، ولكن في المشاركة الاقتصادية.

وتختلف ملامح الفوارق بين الجنسين في البلدان العربية. فالحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمرأة العربية لا تزال تحت تأثير العقد الاجتماعي التقليدي، الذي تتباين درجات نفوذه بين بلد وآخر. فارتفاع مستوى مشاركة المرأة في الاقتصاد لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى مشاركتها في السياسة. وقطر، التي هي واحدة من ثلاثة بلدان تجاوزت أداؤها المتوسط في مشاركة المرأة في الاقتصاد، والتي حلت في المرتبة الأولى من حيث معدلات التحاق الفتاة بالتعليم العالي، هي أيضاً واحدة من بلدين فقط تحل دون المتوسط في مؤشر الصحة وكذلك في مؤشر السياسة، مع غياب المرأة التام عن المجلس النيابي. وتحتل الجزائر المرتبة الأولى في المنطقة من حيث مشاركة المرأة في السياسة، إذ تشغل النساء 32 في المائة من المقاعد

بين الجنسين في السياسة (8 في المائة) والاقتصاد (42 في المائة)، بعد أن كانت نسبة الإنجاز 6 في المائة في السياسة و37 في المائة في الاقتصاد في عام 2013¹⁶. وفي عام 2014، حققت المنطقة العربية أكبر تحسّن بين مناطق العالم بالأرقام المطلقة عن عام 2013، حتى ولو كانت لا تزال في المرتبة الأخيرة. إلا أنها حلت في المرتبة الخامسة حسب مؤشر الصحة وطول البقاء بعد أن كانت في المرتبة الرابعة في عام 2013. وفي عام 2014، تفوّق أداء الكويت على أداء سائر البلدان العربية بفعل انحسار الفارق في الدخل بين الرجل والمرأة، تلتها الإمارات العربية المتحدة. وسجلت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة تغيّر في مؤشر السياسة، مقارنة بما كانت عليه في عام 2006¹⁷.

وفي عام 2014، حلت المنطقة العربية في المرتبة الثالثة بين مناطق العالم من حيث تحسّن مجموع قيمة الدليل في المطلق، كما حلت في المرتبة الثالثة من حيث التغيّر النسبي مقارنة بعام 2006. وقد حلت قطر والكويت في مرتبة أعلى من المتوسط حسب مؤشر الاقتصاد. وحل 13 بلداً من أصل 16 بلداً عربياً شملها الدليل في المراتب العشرين الأخيرة في المؤشرات الاقتصادية للمشاركة في القوى العاملة، ومناصب الإدارة والقرار. وتمكنت الإمارات العربية المتحدة من القضاء على أكثر من 5 في المائة من الفوارق بين

الإطار 4. الفوارق بين الجنسين في المنطقة العربية: التعليم العالي

للإحاطة بالأوضاع والتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية، لا بد من التوقّف عند مستويات التحصيل العلمي، التي تتأثر بتركيبة المجتمع والحالة الاقتصادية والوعي السياسي. وقد اعتبرت دراسات عدّة أنّ تعليم المرأة والفتاة هو أداة أساسية لدفع عجلة التنمية في جميع مناطق العالم. غير أن بيانات المنطقة العربية تدلّ على أنّ التعليم، على أهميته، لا يكفي لتحقيق التنمية. فقطر، مثلاً، التي تحتل المرتبة الأولى من حيث تعليم المرأة، تحلّ في مرتبة دون المتوسط في مؤشرات الصحة، ولا يضم البرلمان فيها أي امرأة. وتحل الكويت كذلك في مرتبة متدنية من حيث مشاركة المرأة في السياسة. وفي حين تحتل تونس والجزائر مراتب مرتفعة نسبياً في التعليم العالي للمرأة، واجه البلدان اضطرابات سياسية من أسبابها تفشي البطالة بين الشباب وقلة الفرص المناسبة لأصحاب المهارات. ولا يختلف الوضع في لبنان. ففي حين تتجاوز أعداد الإناث في التعليم العالي أعداد الذكور، يسجّل لبنان معدلات متدنية في عدّة مجالات، منها مشاركة المرأة في السياسة. ولا تزال حقوق أساسية للمرأة غير معترف بها، منها حق الأم في منح الجنسية لأولادها.

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2014، تبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في المنطقة العربية 77.0 في المائة لدى الكبار (15 وما فوق) و89.9 في المائة لدى الشباب (15-24). وهذه الأرقام ترسم صورة إيجابية عن الإلمام بالقراءة والكتابة في المنطقة ككل. وعلى الصعيد العالمي، بلغت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة 81.2 في المائة للكبار، و87.9 في المائة للشباب. وفي حين تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي لدى السكان في السنّ المناسبة لهذه المرحلة 105 في المائة، تبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي من السكان في السن المناسبة 76 في المائة فقط، مقابل 28 في المائة هي نسبة الملتحقين بالتعليم العالي. وبشكل عام، بلغت نسبة السكان في الفئة العمرية 25 سنة وما فوق الذين حصلوا تعليماً ثانوياً على الأقل 41.1 في المائة في المنطقة العربية، و38.4 في المائة في جنوب آسيا و28.1 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي تلك الأرقام دليل على أنّ أداء المنطقة العربية في تعليم السكان أفضل من أداء هاتين المنطقتين.

ويستعرض التقرير العالمي للفوارق بين الجنسين لعام 2014، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بيانات الالتحاق بالتعليم العالي في المنطقة العربية. ومع أنّ الأرقام المتوقّرة تشير إلى أنّ أداء البلدان العربية جيد نسبياً، لا بد من تحليل هذه الأرقام بدقّة والوقوف على العوامل التي تدخل في حسابها لفهم الصورة الحقيقية. فمن المُستغْرَب أن تكون نسبة الفتيان الملتحقين بالتعليم العالي منخفضة جداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي. والسبب هو أنّ حساب هذه النسبة لا يقتصر على مواطني هذه البلدان فقط، بل يشمل أيضاً العمال الأجانب الذين هم في سنّ التخرج من المرحلة الثانوية. وأرقام الالتحاق بالتعليم العالي جيدة في مجموعة بلدان المغرب أيضاً، لأنّ تونس تحتل المرتبة 14 والجزائر المرتبة 28 بين بلدان العالم. وتحتلّ عُمان، من مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي الجيدة الأداء عموماً، المرتبة 30. وفي مختلف بلدان المشرق، تتفاوت معدلات التحاق الفتيان والفتيات بالتعليم العالي، وقد ترتفع أحياناً لصالح الفتيات، إذ تبلغ 50 في المائة للفتيات مقابل 43 في المائة للفتيان في الأردن؛ و48 في المائة مقابل 45 في المائة في لبنان. وعلى مستوى المنطقة العربية ككل، حققت المملكة العربية السعودية أعلى معدّل في الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي، وقدره 53 في المائة، مع أنّ المملكة لا تزال تحلّ دون سائر بلدان مجلس التعاون الخليجي من حيث نسبة الفتيات إلى الفتيان في هذه المرحلة. ويتساوى معدل الالتحاق بالتعليم ما بعد الثانوي بين الفتيان والفتيات عند 26 في المائة في الجمهورية العربية السورية، ويرتفع لصالح الفتيان في مصر وموريتانيا واليمن.

ويتساءل البعض لما لم يؤدّ تقليص الفوارق بين الجنسين في التحصيل العلمي، بما في ذلك التعليم العالي، إلى ارتفاع مستويات مشاركة المرأة في الاقتصاد والسياسة في المنطقة العربية. من الإجابات المحتملة أنّ اختيار المرأة لمجال تخصّصها في مرحلة التعليم العالي يتأثر باعتبارات التمييز بين الجنسين في مكان العمل. فالمرأة تخشى من ضرر قد يلحق بها جراء التحيز لصالح الرجل في مكان العمل، في حالات الركود الاقتصادي^٥.

ويظهر الشكل في الإطار توزّع النساء على مجالات التخصص في التعليم العالي. ويبين أنّ نسبة النساء في الهندسة والصناعة والبناء والعلوم والتكنولوجيا مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية. فقد بلغت نسبة المتخصصات

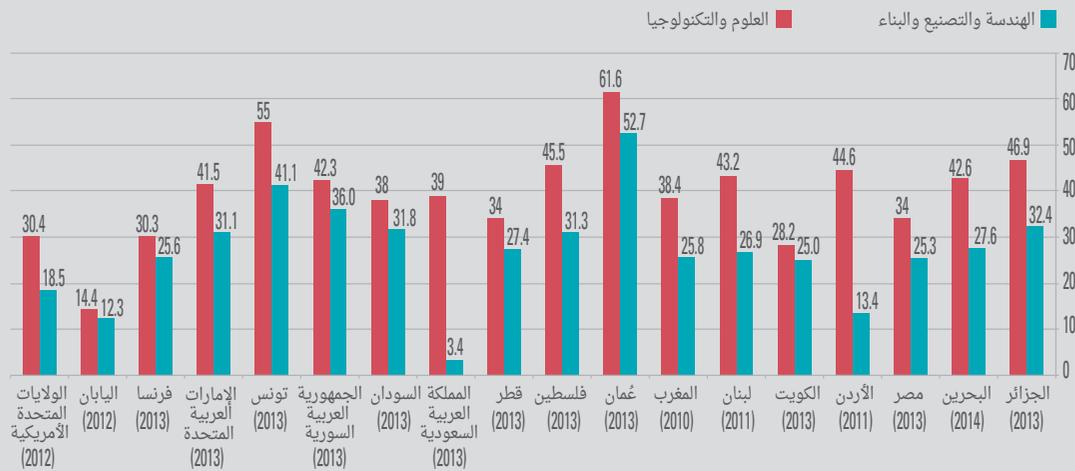
في العلوم والتعليم 50 في المائة في تونس وعمان. وتتجاوز نسبة المتخصصات في العلوم والتكنولوجيا في البلدان العربية نسبتهم في عدد من البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية (30.4 في المائة) وفرنسا (30.3 في المائة) واليابان (14.4 في المائة). وتكتسب مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أهمية متزايدة في التعليم العالي وسياسة العمل لما تحتزنه من طاقات الابتكار وما تتيحه من إمكانات الاستقرار المهني.

معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، 2013

المرتبة	نسبة الفتيات إلى الفتيان	الفتيان	الفتيات	البلد
1	6.76	5	37	قطر
4	2.1	15	31	الكويت
6	1.98	24	47	البحرين
14	1.59	27	43	تونس
28	1.48	25	38	الجزائر
30	1.45	24	34	عمان
76	1.15	43	50	الأردن
88	1.07	45	48	لبنان
89	1.06	49	53	المملكة العربية السعودية
97	1.01	26	26	الجمهورية العربية السورية
101	0.96	31	29	مصر
131	0.44	14	6	اليمن
132	0.43	7	3	موريتانيا

المصدر: WEF, 2014؛ وبيانات من معهد اليونسكو للإحصاء.

نسبة النساء المتخرجات في تخصصات (بالنسبة المئوية)



المصدر: بيانات من معهد اليونسكو للإحصاء.

ورغم ارتفاع نسبة المتخصصات في العلوم في مؤسسات التعليم العالي، لا تزال فرص العمل المتوفرة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات محدودة في المنطقة. ومع أنّ دول مجلس التعاون الخليجي استثمرت مبالغ طائلة للنهوض بما يتصل بهذه المجالات من بحوث وتعليم ومشاريع، لا تزال المنطقة العربية تفتقر إلى مؤسسات رائدة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وهو نقص قد يحول دون تقدّم المنطقة باتجاه المساواة بين الجنسين في سوق العمل في تلك المجالات.

^{1/} UNDP, 2014. الجداول الإحصائية عن التعليم.
^{2/} ILO, 2012.

الجدول 6. المرأة في البرلمان، بين حزيران/يونيو 2014 وحزيران/يونيو 2015

الفرقة العليا للمجلس التشريعي أو مجلس الشورى		الفرقة الدنيا للمجلس التشريعي أو مجلس النواب		الترتيب حسب بيانات الاتحاد البرلماني الدولي (التاريخ)	البلد
حصة المرأة (بالنسبة المئوية)	تاريخ الانتخابات الأخيرة	حصة المرأة (بالنسبة المئوية)	تاريخ الانتخابات الأخيرة		
6.9	أيار/مايو 2012	31.6	أيار/مايو 2012	(2015) 27	الجزائر
6.9	أيار/مايو 2012	31.6	أيار/مايو 2012	(2014) 29	
..	..	31.3	تشرين الأول/أكتوبر 2014	(2015) 30	تونس
..	..	28.1	تشرين الأول/أكتوبر 2011	(2014) 39	
35.2	حزيران/يونيو 2015	30.5	نيسان/أبريل 2015	(2015) 34	السودان
17.2	أيار/مايو 2010	24.3	نيسان/أبريل 2010	(2014) 58	
..	..	26.5	نيسان/أبريل 2014	(2015) 43	العراق
..	..	25.3	نيسان/أبريل 2014	(2014) 53	
14.3	تشرين الثاني/نوفمبر 2009	25.2	تشرين الثاني/نوفمبر 2013	(2015) 47	موريتانيا
14.3	تشرين الثاني/نوفمبر 2009	25.2	تشرين الثاني/نوفمبر 2013	(2014) 54	
..	..	19.9	كانون الثاني/يناير 2013	(2015) 69	المملكة العربية السعودية
..	..	19.9	كانون الثاني/يناير 2013	(2014) 76	
..	..	17.5	أيلول/سبتمبر 2011	(2015) 78	الإمارات العربية المتحدة
..	..	17.5	أيلول/سبتمبر 2011	(2014) 88	
2.2	تشرين الأول/أكتوبر 2009	17.0	تشرين الثاني/نوفمبر 2011	(2015) 81	المغرب
2.2	تشرين الأول/أكتوبر 2009	17.0	تشرين الثاني/نوفمبر 2011	(2014) 89	
..	..	16.0	حزيران/يونيو 2014	(2015) 85	ليبيا
..	..	16.5	تموز/يوليو 2012	(2014) 92	
..	..	13.8	آب/أغسطس 2012	(2015) 93	الصومال
..	..	13.8	آب/أغسطس 2012	(2014) 103	
..	..	12.7	شباط/فبراير 2013	(2015) 100	جيبوتي
..	..	12.7	شباط/فبراير 2013	(2014) 112	
..	..	12.4	أيار/مايو 2012	(2015) 102	الجمهورية العربية السورية
..	..	12.0	أيار/مايو 2012	(2014) 115	
10.7	تشرين الأول/أكتوبر 2013	12.0	كانون الثاني/يناير 2013	(2015) 103	الأردن
12.0	تشرين الأول/أكتوبر 2013	12.0	كانون الثاني/يناير 2013	(2014) 115	

22.5	كانون الأول/ديسمبر 2014	7.5	تشرين الثاني/نوفمبر 2014	121 (2015)	البحرين
27.5	تشرين الثاني/نوفمبر 2010	10.0	تشرين الثاني/نوفمبر 2010	125 (2014)	
..	..	3.1	حزيران/يونيو 2009	132 (2015)	لبنان
..	..	3.1	حزيران/يونيو 2009	144 (2014)	
..	..	3.0	كانون الثاني/يناير 2015	133 (2015)	جزر القمر
..	..	3.0	كانون الأول/ديسمبر 2009	145 (2014)	
..	..	1.5	تموز/يوليو 2013	136 (2015)	الكويت
..	..	1.7	تموز/يوليو 2013	148 (2014)	
18.1	تشرين الأول/أكتوبر 2011	1.2	تشرين الأول/أكتوبر 2011	137 (2015)	عمان
18.1	تشرين الأول/أكتوبر 2011	1.2	تشرين الأول/أكتوبر 2011	149 (2014)	
1.8	نيسان/أبريل 2001	0.0	نيسان/أبريل 2003	138 (2015)	اليمن
1.8	نيسان/أبريل 2001	0.0	نيسان/أبريل 2003	150 (2014)	
..	..	0.0	تموز/يوليو 2013	138 (2015)	قطر
..	..	0.0	تموز/يوليو 2013	151 (2014)	

المصدر: IPU, 2014; IPU, 2015.

ملاحظات: يُقصد ببيانات عام (2014) بيانات حزيران/يونيو 2014؛ ويُقصد ببيانات (2015) بيانات حزيران/يونيو 2015. علامة النقطتين (..) تعني أن البيانات غير متوفرة أو أنها لا ترد بشكل منفصل.

السورية في المرتبة العاشرة. وحلت الجمهورية العربية السورية أخيراً من حيث مشاركة المرأة في القوى العاملة.

2. المرأة في السياسة

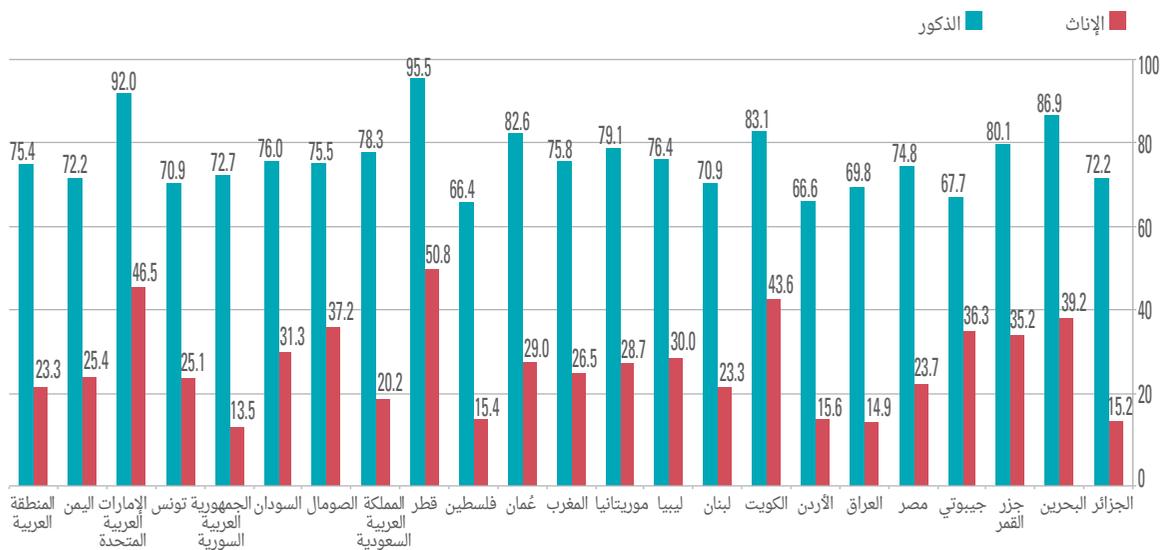
كانت المرأة حتى حزيران/يونيو 2015 تشغل ما متوسطه 22.2 في المائة من المقاعد في البرلمانات والمجالس النيابية في العالم، متخطية نسبة 21.9 في المائة التي كانت في حزيران/يونيو 2014¹⁹. وقد ارتفع معدل تمثيل المرأة في المنطقة العربية من 15.9 في المائة في عام 2014 إلى 17.1 في المائة في عام 2015، لكنه لا يزال دون المتوسط العالمي.

وبيانات الاتحاد البرلماني الدولي، كما ترد في الجدول 6، تشمل 20 بلداً عربياً من أصل 22 بلداً، وتستثني فلسطين ومصر. وقد تحسّن الترتيب العام لمعظم

في البرلمان، لكنها تحل بين البلدان الأخيرة الأخيرة من حيث مؤشر مشاركة المرأة في الاقتصاد¹⁸.

وتحرز المنطقة العربية تقدماً ثابتاً ولكنه غير متوازن نحو المساواة بين الجنسين (الشكل 28). ففي حين تتقدّم بلدان مجلس التعاون الخليجي على سائر بلدان المنطقة من حيث مشاركة المرأة في الاقتصاد، لا تزال متأخرة من حيث مشاركة المرأة في السياسة. أما مجموعة بلدان المشرق، فأداؤها ضعيف عموماً، والأردن هو أحد البلدان الخمسة في العالم التي سجّلت أكبر تراجع بالأرقام في وضع المرأة عموماً. وحل لبنان في المرتبة 135 في الترتيب العالمي، والمرتبة قبل الأخيرة ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، والمرتبة ما قبل الأخيرة من حيث التمكين السياسي للمرأة. وعلى صعيد مشاركة المرأة في الاقتصاد وحصولها على الفرص، حلّ لبنان بين البلدان العشرة الأضعف أداءً، فيما حلت الجمهورية العربية

الشكل 29. معدل المشاركة في القوى العاملة، 2013



المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، World Bank, 2015b.

12 من قانون الانتخابات. إلا أنّ نظام التمثيل النسبي ينصّ على انتخاب رأس القائمة الانتخابية فقط في الدائرة الانتخابية الواحدة. وبما أنّ معظم النساء لم يردن في أعلى القوائم، جاءت نتائج آخر دورتين انتخابيتين في تونس متنافية مع معايير المساواة بين المرأة والرجل في البرلمان. وفي السودان، ارتفع معدل تمثيل المرأة في المجلس الوطني بنسبة 6.2 في المائة في انتخابات نيسان/أبريل 2015 التي منحت النساء 130 مقعداً من أصل 426. وأدى الالتزام بنظام الحصص في السودان إلى ضمان تخصيص نسبة 30 في المائة من مقاعد المجلس الوطني للنساء.

3. المرأة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية

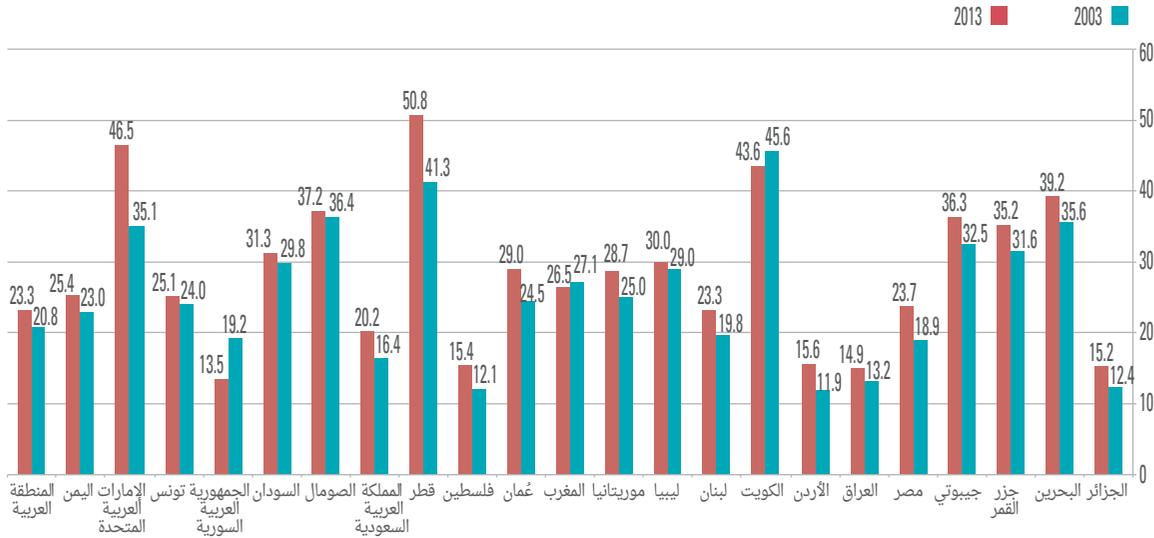
(أ) المشاركة في القوى العاملة

معدلات المشاركة في القوى العاملة هي مقياس فعال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة بلغ 23.3 في المائة في عام 2013 (الشكل 29)، أي أقلّ من نصف المتوسط العالمي

بلدان المنطقة في حزيران/يونيو 2015 مقارنةً بالعام السابق. فعدت النساء اللواتي شغلن مقاعد في البرلمان ارتفع في تونس والسودان، وانخفض بنسبة 0.5 في المائة في ليبيا بعد انتخابات حزيران/يونيو 2014، وكذلك انخفض في البحرين بنسبة 2.5 في المائة في مجلس الشورى و5.0 في المائة في مجلس النواب.

سجلت تونس ارتفاعاً قدره 3.2 نقطة مئوية بين عامي 2014 و2015، نتيجة لوصول سبع نساء إلى البرلمان إثر الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وخلافاً لما هو الحال في سائر الدول العربية، يحدد الدستور التونسي في الفصل 46 بوضوح دور المرأة في السياسة، وينص على أن تسعى الدولة إلى تحقيق المناصفة بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة. وإثر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في تشرين الأول/أكتوبر 2011، حازت النساء 58 مقعداً من أصل 217²⁰. وفي عام 2014، حازت المرأة تلقائياً ثلاثة مقاعد بعد انسحاب المرشحين الذكور الذين فازوا بتلك المقاعد، فارتفع عدد المقاعد التي تشغلها نساء إلى 68 مقعداً من أصل 217²¹. ومن أهم دوافع هذا التقدّم مبدأ التنافس العمودي الذي تنص عليه المادة

الشكل 30. معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، 2003 و2013



المصدر: منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، World Bank, 2015b.

مصر، حيث يبلغ معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة 23.7 في المائة، ولبنان 23.3 في المائة. ويبلغ هذا المعدل 15.5 في المائة في الأردن، و13.5 في المائة في الجمهورية العربية السورية. وتسجل أقل البلدان العربية نمواً معدلات أعلى نسبياً من سائر بلدان المغرب والمشرق، تصل إلى 31.3 في المائة في السودان، و28.7 في المائة في موريتانيا، و25.4 في المائة في اليمن.

وشهدت معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة ارتفاعاً متواصلاً على مدى السنوات العشر الماضية، حتى وإن بقيت متدنية حسب أرقام عام 2013. فقد كان معدل المشاركة 20.8 في المائة فقط في عام 2003. وما يسجله هذا المعدل من تحسن، يؤدي، بطبيعة الحال، إلى تقليص الفجوة بين الجنسين.

وتدّتي معدّل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية هو نتيجة لمجموعة متشابكة من العوامل. فمن النساء من يحجمن طوعاً عن دخول سوق العمل، ربما لاعتبارات ثقافية، لا تُتاح للواتي يخترن العمل إلا خيارات مهنية محدودة، بفعل

البالغ 50.2 في المائة، في حين بلغ معدل مشاركة الرجل في القوى العاملة 75.4 في المائة، أي أقلّ بقليل من المتوسط العالمي وقدره 76.7 في المائة.

وفي عام 2013، سجلت بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل في المنطقة العربية لمشاركة المرأة في القوى العاملة. وكانت في طليعتها قطر، حيث بلغ معدل مشاركة المرأة 50.8 في المائة، تلتها الإمارات العربية المتحدة بمعدل 46.5 في المائة، والكويت 43.5 في المائة، والبحرين 39.2 في المائة، وعُمان 29 في المائة، والمملكة العربية السعودية 20.2 في المائة. وتؤثر التقاليد الاجتماعية السائدة في هذه البلدان على مشاركة المواطنين في سوق العمل، فيأتي ارتفاع معدّلات المشاركة نتيجة لارتفاع أعداد العاملات الأجانب في تلك البلدان.

وتتباين معدّلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في بلدان المغرب، إذ تبلغ 30 في المائة في ليبيا، و26.5 في المائة في المغرب، و25.1 في المائة في تونس، و15.2 في المائة في الجزائر. وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، تحل في طليعة ترتيب بلدان المشرق

الإطار 5. إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً

اعتمد إعلان ومنهاج عمل بيجين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام 1995. وهذا الإطار العالمي لتمكين المرأة والفتاة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، يركّز على 12 مجال اهتمام حاسماً، منها الفقر والتعليم والتدريب والصحة والعنف والنزاع المسلح، ويحث الحكومات والمجتمع الدولي على الالتزام باتخاذ ما يلزم من تدابير استراتيجية لتمكين المرأة. ويتضمن التقرير العربي الموحد حول بيجين+20 21 تقريراً وطنياً قدّمته الدول الأعضاء حول التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين.

ويتضمن هذا التقرير الموحد خلاصة البيانات عن التنمية في المنطقة العربية. وقد صادقت جميع الدول العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، باستثناء السودان والصومال، وأحرز العديد منها تقدماً كبيراً باتجاه تنفيذ الاتفاقية. فمعدلات وفيات الأمهات انخفضت في جميع البلدان التي قدّمت تقاريراً للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ووُضعت استراتيجيات وطنية للصحة تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين في القطاع الصحي، وازداد عدد المراكز الصحية والعيادات في المناطق الريفية، وإن لا تزال بلدان عديدة تعاني من نقص في تغطية التأمين الصحي والرعاية الصحية المجانية للنساء في الفئات المحتاجة.

وتسجل الإمارات العربية المتحدة والكويت أدنى معدلات وفيات الأمهات بعد الولادة في المنطقة العربية، حيث يبلغ المعدل 0 وفاة لكل 100,000 ولادة حية في الإمارات العربية المتحدة و1.7 وفاة في الكويت. ويبلغ هذا المعدل 10 وفيات لكل 100,000 ولادة حية لبنان، و12.3 وفاة في عُمان، و14 وفاة في المملكة العربية السعودية، و19 وفاة في الأردن. أما بلدان المنطقة التي تسجل أعلى معدلات وفيات الأمهات لكل 100,000 ولادة حية، فهي موريتانيا حيث يصل المعدل إلى 626 وفاة، والسودان 216 وفاة، واليمن 148 وفاة، والمغرب 112 وفاة.

وحسب التقارير الوطنية للدول الأعضاء في الإسكوا، تفاوتت معدلات بطالة المرأة في عام 2013، فبلغت 84.0 في المائة في البحرين، و60.0 في المائة في اليمن، و16.3 في المائة في الجزائر. وهذه المعدلات مرتفعة عموماً في جميع البلدان العربية، وارتفاعها دليل على وجود مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية تؤثر على جميع فئات السكان في المنطقة، ولا سيما على النساء. ويتضح من التقرير العربي الموحد أن بطالة المرأة في بعض البلدان العربية ارتفعت والنشاط الاقتصادي تراجع على الرغم من ارتفاع نسبة تعليم المرأة!

ESCWA and others, 2015 ¹

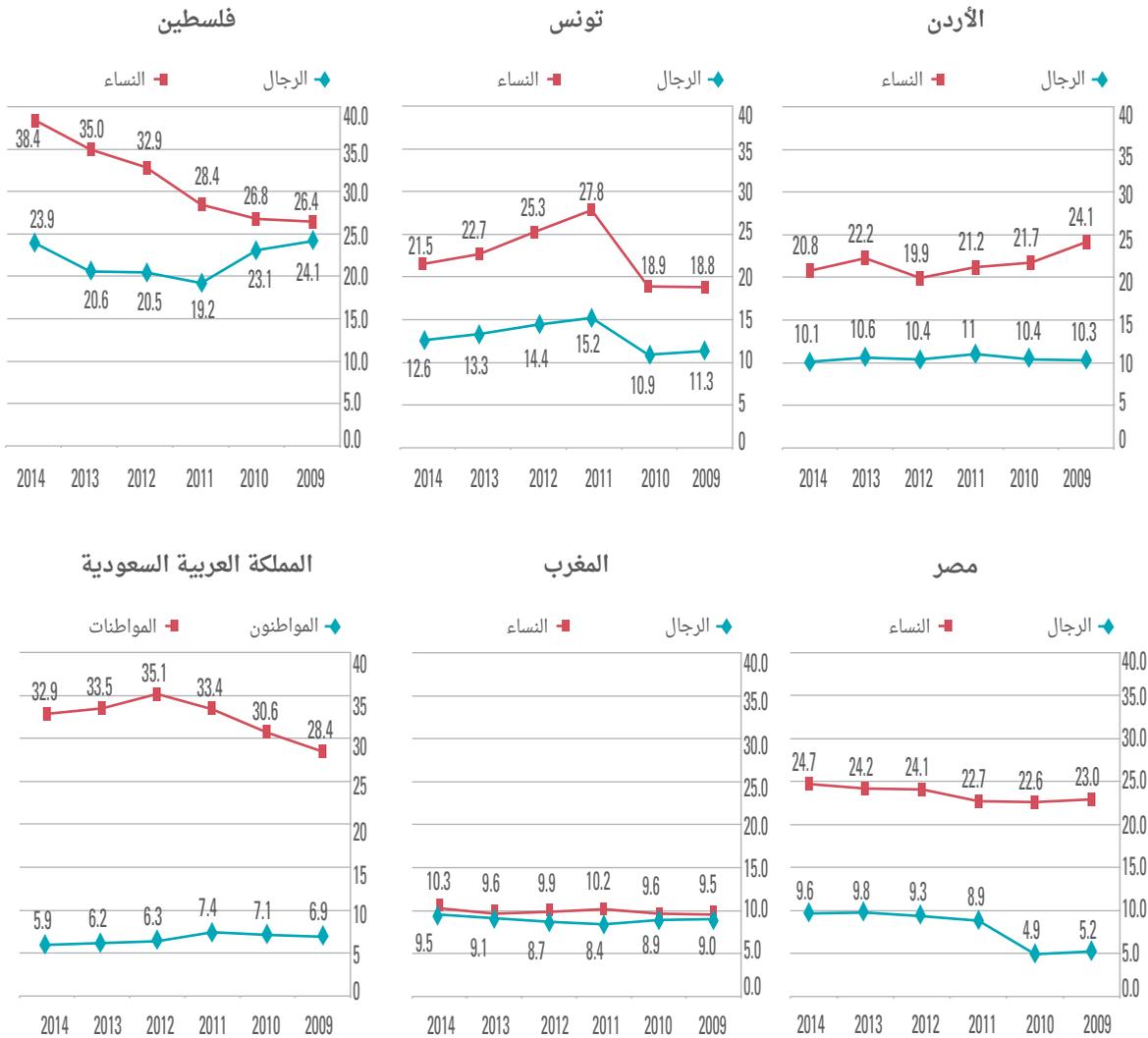
مستمر في معدلات البطالة. وحسب البيانات المتاحة عن الربع الأخير من عام 2014، بلغت معدلات البطالة 26.5 في المائة في فلسطين²²، و15.0 في المائة في تونس²³، و12.9 في المائة في مصر²⁴، و12.3 في المائة في الأردن²⁵، و11.6 في المائة في المملكة العربية السعودية²⁶، و9.7 في المائة في المغرب²⁷. وبوجود القطاع غير النظامي، يدل ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة على نقص هيكلية، وليس دورياً، في فرص العمل. وفي عام 2014، شهدت سوق العمل العربية تطوّرين هاميين. في التطور الأول، شهدت حالة

الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة. ويُحتمل أن يطال المرأة العاملة تمييزاً فتتقاضى أجراً أقل من أجر الرجل، باعتبار أنه هو معيل الأسرة. وقد يصطدم حق المرأة العاملة في إجازة الأمومة والعودة بعدها إلى سوق العمل بعراقيل كثيرة.

(ب) البطالة

بقي استحداث فرص العمل للرجال والنساء على رأس أولويات معظم بلدان المنطقة التي تعاني من ارتفاع

الشكل 31. اتجاهات البطالة في عدد من البلدان العربية، 2009-2014 (بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية (الملحق الثاني)
ملاحظة: قيس المتوسط السنوي بالاستناد إلى البيانات ربع السنوية لكل من مصر (2014)، والأردن (2014)، والمملكة العربية السعودية (2012، 2013)،
وتونس (2011، 2012، 2013، 2014).

المنطقة، وخصوصاً الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية (الشكل 31).

فمعدل بطالة النساء هبط في الأردن من ذروة 26.8 في المائة في الربع الثالث من عام 2013 إلى 19.1 في المائة في الربع الأخير من عام 2014²⁹، وفي المملكة العربية السعودية من ذروة 35.7 في المائة في الربع الأخير من عام 2012 إلى 32.5 في المائة في الربع

التشغيل في فلسطين، لا سيما في قطاع غزة، تدهوراً كبيراً، إذ ارتفعت معدلات البطالة بوتيرة متسارعة من 32.6 في المائة في عام 2013 إلى 43.9 في المائة في عام 2014²⁸، وتدهورت حالة التشغيل إلى مستويات غير مسبقة منذ وقت طويل من جزاء الحرب على غزة في تموز/يوليو 2014، واستمرار القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي. وفي التطور الثاني، ضاقت الفجوة بين الجنسين، إلى حد ما، في عدد من بلدان

العربية نمواً أنظمة قوية لدعم المرأة. ويسهم نظام الحوص في تعزيز مشاركة المرأة في السياسة، كما يسهم سن قوانين هادفة إلى مشاركة المرأة في دفع عجلة الاقتصاد. لقد أحرزت المنطقة تقدماً ملحوظاً في مجال تعليم المرأة. إلا أنّ هذا التحسن لن يأتي بمكاسب حقيقية من دون توفير فرص عمل للمرأة وإشراكها في الحياة العامة. وتحتزن المنطقة كفاءات ومؤهلات غير مستغلة، يمكن الاستفادة منها لتحسين مستوى معيشة المجتمعات والمضي في عملية التنمية.

دال- ملاحظات ختامية

الثروة النفطية هي مورد حيوي للبلدان العربية المصدرة للنفط يعود بأكبر الآثار الإيجابية على البلدان العربية المستوردة له. وتتوزع الثروة النفطية في المنطقة على شكل رأس مال، وتحويلات، ومساعدات خارجية. ولانخفاض أسعار النفط في المنطقة أثر إيجابي على البلدان المستوردة، إذ يؤدي إلى تحسّن في ميزان مدفوعاتها. كما له آثار جانبية إذ يُحتمل أن يحد من تدفق رأس المال والتحويلات والمساعدات من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى البلدان العربية الأخرى. وقد تمكنت البلدان العربية عموماً من توسيع قاعدتها الاقتصادية على مدى الأعوام القليلة الماضية، على الرغم من التوترات الجغرافية السياسية وعدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية. فقد تفاقمت حدة النزاعات المسلحة في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن، كما تزعزع الوضع الأمني في تونس ولبنان مراراً. وعلى الرغم من كثرة العوامل المعيقة، بقيت الثروة النفطية الشريان الرئيسي للنمو في المنطقة، إذ حافظت على حركة رأس المال والتحويلات والمساعدات ضمن المنطقة، ولا سيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن التوترات الجغرافية السياسية مستمرة، وقد بدأ هذا الشريان يضعف، ويهدد الاستقرار الاقتصادي. ولا يزال أثر انخفاض أسعار النفط غير واضح على تركيبة الاقتصاد، ولكن الأحداث الاقتصادية وغير الاقتصادية المتسارعة في المنطقة تضع النمو المستدام أمام تحديات جسيمة. ولعل في تضاول عائدات النفط

الأخير من عام 2014³⁰، وفي تونس من 28.2 في المائة في الربع الأخير من عام 2011 إلى 21.1 في المائة في الربع الأخير من عام 2014³¹.

وطبقت المملكة العربية السعودية، اعتباراً من عام 2014، سياسة توظيف اليد العاملة تطبيقاً صارماً، فاعتمدت تدابير جديدة للحد من تشغيل الأجانب من خلال تعزيز نظام "نطاقات" الذي أطلقته في عام 2011، ولتشجيع المواطنين السعوديين على البحث عن عمل في القطاع الخاص. وفي الفترة 2011-2012، ارتفع عدد الذكور من العاملين السعوديين في القطاع الخاص بنسبة 23 في المائة، مقابل 117 في المائة للإناث³²، وقد باتت المرأة تشغل وظائف في القطاع الخاص كان يشغلها عاملون أجانب. ولعل ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة هو أحد أسباب ارتفاع معدلات بطالة النساء في الفترة نفسها (الشكل 31).

ولا يزال تقدّم المنطقة العربية بطيئاً باتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين. ويبقى هذا الهدف بعيد المنال ما لم يوضع في صدارة الأهداف الإنمائية، هدفاً تتكاتف لتحقيقه جهود البلدان، مجتمعات وحكومات.

ويشير التقرير العربي الموحد حول بيجين+20 إلى أنّ عدة بلدان عربية لم تقدّم بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس، فتبقى الصورة منتقصة عن حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والاقتصاد³³. ومما يجعل تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة مهمة محفوفة بالتحديات قصور الأطر التنفيذية، وضعف التعاون، والنقص في التمويل والموارد البشرية، وعدم اتخاذ ما يلزم من تدابير فعالة لتعميم مراعاة منظور الجنسين في التشريعات والميزانية والسياسات العامة.

ويستدعي التقدّم باتجاه المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية معالجة قضايا عدم المساواة بشكل منهجي يؤدي إلى تغييرات هيكلية. وينبغي أن تركز دول مجلس التعاون الخليجي على مشاركة المرأة في السياسة، مع الاستمرار في العمل على زيادة مشاركتها في القوى العاملة. وفي حين يتعيّن على دول المغرب العمل على زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي السياسة، ينبغي أن تعتمد دول المشرق وأقل الدول

الراهن والنمو المستدام في المستقبل، استمرار العمل باستراتيجيات التنويع الاقتصادي للتخفيف من الاعتماد على النفط، وتنفيذ سياسات فاعلة لتوطين القوى العاملة قد تؤثر على الفرص المتاحة للباحثين عن عمل على مستوى المنطقة. ولعل في إعادة التوازن إلى حركة رأس المال وحركة القوى العاملة بين بلدان المنطقة فائدة للجميع. ولا بد من تنسيق الجهود على مستوى السياسات العامة وتعزيز التعاون الإقليمي لاستثمار الثروة البشرية والثروة المالية في تثبيت خطى المنطقة على مسار النمو المستدام.

والثروة النفطية أكثر من دافع لتعيد الدول العربية النظر في استراتيجيات النمو.

وقد حققت بلدان مجلس التعاون الخليجي نجاحاً في استراتيجيات التنويع الاقتصادي خلال الفورة النفطية التي بدأت في عام 2003. وسجلت القطاعات غير النفطية، لا سيما القطاع المالي والاتصالات والنقل والخدمات، نمواً ملحوظاً. ولكن النفط لا يزال مصدراً للثروة الوطنية، ورافداً للإيرادات الحكومية، وحافزاً للثقة في الاقتصاد ككل. ومما يتطلبه الوضع



الصدّات في أسعار النفط تُؤدّي إلى ارتفاع في البطالة قد يبقى طويلاً

3. أثر صدمة النفط في عام 2014 على الاقتصادات العربية

ألف. مقدمة

واضحة: جميع فترات الركود الاقتصادي التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، إلا واحدة، حلّت بعد تسعة أشهر من انخفاض أصاب أسعار النفط³. وقد أُيدت هذه النتيجة دراسات حول بلدان أخرى⁴.

وأجريت دراسة هاملتون في فترة غلب عليها الارتفاع في أسعار النفط، ولم تتناول حالات الهبوط. وأكد كنوت مورك (Knut Mork) أنه لو شملت دراسة هاملتون الفترة الممتدة إلى عام 1988، التي شهدت انهيارات متسارعة في أسعار النفط، لثبتت نتيجة الترابط في حال الارتفاع بين حركة الأسعار والاقتصاد الكلي، تؤيدها الضوابط التصحيحية على الأسعار. لكن علاقة الترابط تختلف في حال هبوط الأسعار وقد تصل إلى حد الانعدام⁵.

في المقابل، أشارت بيانات نُشرت بعد عام 1973 إلى عدم وجود أية علاقة سببية بين أسعار النفط ومتغيّرات مؤشرات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بالاستناد إلى اختبار كرانجر Granger⁶. إلا أن فرضية انعدام الصلة بين حركة الأسعار والاقتصاد، هي حسب بعض الدراسات، حصيلة لقصور في تحليل الأسعار وليس لواقع ضعف الصلة بينها وبين الاقتصاد. وهكذا، ركزت البحوث على قياس أسعار النفط وتحديدها⁷. وقد استخدم بعض خبراء الاقتصاد الاختلاف في بيانات الأسعار لتبرير إمكانية وجود علاقة غير خطية⁸. ورأى الباحثون أن القضية هي قضية اختلاف في مقاييس تقلب الأسعار⁹، من هنا دور التوقعات: وأهم ما في ذلك هو عنصر المفاجأة، نسبة إلى آخر التطوّرات التي شهدتها واقع حركة الأسعار. وفي هذا السياق، يُستخلص أن تغيّرات الأسعار التي تسجل ارتفاعاً غير مسبوق في السنة هي التي تجدر دراستها¹⁰.

ويؤدي ارتفاع أسعار النفط عادةً إلى تغيير الموازين التجارية، إذ تنتقل أجزاء من الثروة من البلدان

يبقى النفط، على الرغم من توفر مصادر الطاقة البديلة وتحسّن كفاءتها، من السلع الأساسية الاستراتيجية في الاقتصاد الحديث. ويصح وصف القرن العشرين "بعصر الكربون"، إذ كان العالم في مطلع القرن ينتج 150 مليون برميل من النفط في السنة، وبات اليوم ينتجها في غضون أيام. وأسعار النفط هي من أهم متغيّرات النمو العالمي، وقد تبلغ تقلباتها من الحدة والمفاجأة ما يتعذر توقعه. وقد أصبح تفسير تقلبات هذه الأسعار، وتقييم انعكاساتها على الاقتصاد الكلي على المستويين الوطني والعالمي، من أكثر المواضيع تداولاً في البحوث الاقتصادية.

خلال الأعوام الأربعين الماضية، دأب الباحثون على دراسة العلاقة بين صدمات أسعار النفط، وأداء الاقتصاد. وكانت أزمة النفط في عام 1973 نقطة تحوّل تاريخية، أنتجت فضلاً من الدراسات والبحوث التجريبية التي تناولت أثر إمدادات النفط على الاقتصاد الكلي. ومن هذه الدراسات ما خلص إلى أن ارتفاع أسعار موارد الطاقة أكثر تأثيراً على القدرة الاقتصادية وتكاليف الإنتاج من كلفة اليد العاملة ورأس المال¹. وفي عام 1980، أشارت التقديرات إلى أن صدمات أسعار النفط أدت إلى تراجع الإنتاج الحقيقي للنفط بنسبة 2 في المائة في عام 1974 على أثر ارتفاع نسبته 4 في المائة في الأسعار، وبنسبة 5 في المائة في عام 1975 على أثر ارتفاع نسبته 2 في المائة في الأسعار².

وفي عام 1983، أصدر جيمس هاملتون (James Hamilton) دراسة وافية حول صدمات النفط وأثرها على الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية. واعتمد في هذه الدراسة نموذجاً متّجه الانحدار الذاتي، مستخدماً بيانات ربع سنوية للناتج القومي الإجمالي ومجموعة من متغيّرات الاقتصاد الكلي. والنتيجة كانت

أن النفط مقيّم بالدولار، يرتبط ارتفاع أسعار النفط بارتفاع قيمة الدولار، إذ تطلب البلدان المزيد من هذه العملة لشراء النفط. غير أن هذا الارتباط قد ينتفي إذا قامت البلدان المستوردة بتحويل عائداتها المقيّمة بالدولار إلى عملاتها الوطنية. وكما هو حال جميع السلع الأساسية الأخرى المعدّة للتصدير، يؤدي أي ارتفاع في السعر الحقيقي للنفط إلى رفع قيمة العملة في البلد المصدّر. وتؤكد تجارب حديثة صوابية هذه النظرية. فمنذ بداية الركود الحالي في أسعار النفط، تشهد روسيا ونيجيريا هبوطاً حاداً في قيمة العملة الوطنية.

وتضطر البلدان التي تستورد بالدولار وتستدين بالدولار أيضاً لاعتماد سياسات التقشف المالي عند هبوط قيمة عملاتها الوطنية. وقد تستفيد البلدان في هذه الحالة من صناديق الثروة السيادية، في حال توقفت لديها، نظراً إلى ارتفاع القيمة النسبية للأرصدة الصافية بالعملة الأجنبية، لا سيما في الظروف الحالية التي تشهد اعتماد سياسات التيسير الكمي في بعض أكبر الاقتصادات في العالم. والواقع أن تركيبة أصول صناديق الثروة السيادية بدأت تتغير، خصوصاً تلك التي تغذيها عائدات النفط. وأصبح يغلب عليها طابع السيولة، إذ ازدادت حصتها من الاستثمارات في الأسواق النقدية، واستقر رصيدها في بعض البلدان، أو تناقص في بلدان أخرى، لكنه لم يزد في أي بلد¹⁴.

وفي سياق تقييم العلاقة بين أسعار النفط والاقتصاد، أثرت بعض المسائل المنهجية عبر الوقت. فمعظم البحوث، مثلاً، أغفلت الأسباب الكامنة وراء صدمات أسعار النفط، وهذا خطأ لأن الصدمات ليست كلها متشابهة. والصواب هو التعمق في تناول الأسباب الكامنة وراء تغير الأسعار، والتمييز بين آثار الصدمات الناجمة إما عن العرض أو عن الطلب¹⁵.

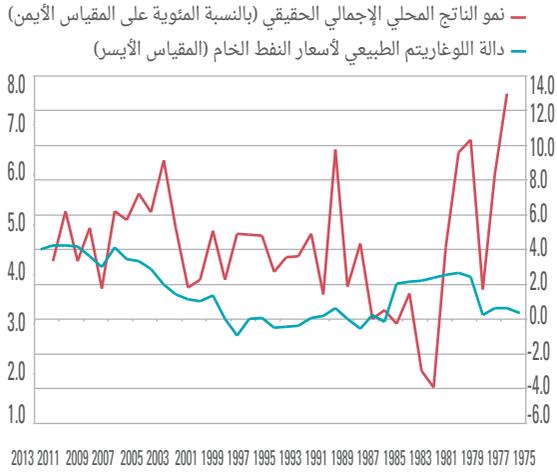
ولأسعار النفط تأثير بالغ على اقتصادات المنطقة العربية، التي تعد جهة فاعلة في سوق النفط العالمية. وإذا كان التأثير على الأسعار العالمية للنفط بعيداً عن تناول أي بلد بمفرده، فباستطاعة البلدان العربية مجتمعة في أوبك، بانخفاض كلفة إنتاجها، أن تتحكم بحيز كبير من العرض، وتؤثر على الأسعار العالمية. وللنفط دور أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المستوردة الصافية للنفط إلى البلدان المصدّرة الصافية للنفط. واليوم مع الهبوط الذي تشهده أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، يتحوّل مسار الثروة من البلدان المصدّرة إلى البلدان المستوردة. ولو بقيت أسعار النفط عند المستوى الذي بلغته في حزيران/ يونيو 2014، لكانت البلدان المصدرة للنفط في موقع الخاسر لعائدات بقيمة 275 مليون دولار في نهاية العام¹¹، ونحو 1.7 مليار دولار بحلول نهاية عام 2015. وتحوّل هذه العائدات إلى مكاسب لصالح البلدان المستوردة له. ويمكن تفسير هذا الوضع بتحوّل مسار الثروة من البلدان المصدّرة للنفط إلى البلدان المستوردة له. ويمكن لصدمات ارتفاع أسعار النفط أن تترك على الاقتصاد تأثيراً مباشراً أو غير مباشر¹². ويقع التأثير غير المباشر على المبادلات التجارية. فإندونيسيا وماليزيا، مثلاً، هما بلدان مصدّران صافيان للنفط، وشريكان تجاريان رئيسيان لسنغافورة، وهي بلد مستورد للنفط. وارتفاع أسعار النفط يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة، وإيجاباً على إندونيسيا وماليزيا، إذ يزيد من عائدات الصادرات، فيؤدي إلى زيادة وارداتهما من سنغافورة. ويتوقف التأثير الصافي على سنغافورة على مدى الآثار المباشرة وغير المباشرة، كما يتوقف على مدى اعتماد البلد على التجارة، وكيفية استخدام البلد المصدر للنفط للقدرة الشرائية الإضافية العابرة.

ويزيد ارتفاع أسعار النفط من قدرة هذا القطاع على استقطاب الاستثمارات، لكنه يقلل من ربحية القطاعات التي تستخدم النفط كمادة أساسية، مثل قطاع النقل. وفي ذلك ما يُفسر الاستثمارات الكبيرة في مصادر الطاقة المتجددة عندما تكون أسعار النفط مرتفعة جداً. أما عندما يكون النفط رخيصاً، فيصبح الاستثمار في الطاقة النظيفة بحاجة إلى دعم كبير من الحكومة. وإذا بقيت أسعار النفط منخفضة، يفوق الطلب عليه الطلب على أنواع الوقود الأكثر تلويثاً، مثل الفحم الحجري، لا سيما في الصين حيث يُستخدم بكثرة.

ويؤثر ارتفاع أسعار النفط أيضاً على أسعار الصرف. وتظهر البحوث أن تقلبات أسعار النفط كانت عاملاً بالغ التأثير في حركة قيمة الدولار إزاء العملات الرئيسية الأخرى، منذ بداية السبعينات ولغاية عام 2008¹³. وبما

الشكل 32. علاقة الترابط بين معدلات النمو وأسعار النفط



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات من World Bank, 2015b.

والكويت ومصر. وقد يؤدي التنويع الاقتصادي في تلك البلدان، وإن لم يكن بالضرورة خارج قطاع الطاقة، حيث الاستخدام المتزايد للغاز مثلاً، إلى التقليل من استخدام النفط.

وتعتمد البلدان المصدرة للنفط بشدة على عائدات النفط لتمويل ميزانياتها. ففي عام 2013، بلغت نسبة عائدات النفط من الإيرادات الحكومية 92.1 في المائة في الكويت، و89.5 في المائة في المملكة العربية السعودية¹⁹.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، افترض توازن الوضع المالي لعام 2013 متوسطاً لسعر برميل النفط قدره 52 دولاراً في الكويت؛ و59.4 دولاراً في قطر؛ و81.3 دولاراً في الإمارات العربية المتحدة؛ و84.3 دولاراً في المملكة العربية السعودية؛ و89.4 دولاراً في عمان؛ و106.7 دولار في الجزائر، و126.9 دولار في البحرين²⁰. وتشير هذه التقديرات إلى أن البحرين وُعمان هما أكثر البلدان العربية تضرراً من الانخفاض الحالي في أسعار النفط، وذلك بفعل ارتفاع السعر المطلوب لتوازن الوضع المالي وقلة الاحتياطي. فالأموال السيادية تُقدَّر بنحو 10.5 مليار دولار في البحرين و19 مليار دولار في عُمان، بينما تصل إلى 50

في المنطقة العربية، وفي رسم مسار بلدانها في العصر الحديث. ولكن الدراسات التي تتناول آثار أسعار النفط على اقتصادات المنطقة قليلة، فلا بدّ من إعطاء هذا الموضوع حقه من البحث.

باء. أهمية النفط للمنطقة العربية

تحتل المنطقة العربية نحو 71 في المائة من مجموع احتياطي النفط في العالم (الشكل في الملحق الأول). وفي عام 2014، بلغ إنتاجها 23 مليون برميل نفط في اليوم، ما يجعلها أكبر مصدر لإمدادات النفط الخام في العالم¹⁶. إلا أن مستويات الإنتاج تشهد تباينات وتقلبات¹⁷.

ويظهر الشكل 32 أن مستويات النمو كانت أكثر تقلباً من أسعار النفط، غير أن هذا الفارق انحسر مع الوقت. كما يظهر ضعف علاقة الترابط بين أسعار النفط والأداء الاقتصادي بشكل عام، إذ يغطي جميع البلدان وأوضاع الأسعار على فترات زمنية مختلفة.

ولتقييم أنماط علاقة الترابط في كل بلد مع الوقت، يتضمن الجدول 7 معاملات الترابط للفترة 1979-2013 (العمود 1) وللنصف الأول منها (العمود 2) وللنصف الثاني (العمود 3). ويحمل تقسيم الحقبة المدروسة إلى مرحلتين مدلولاً. فخلال وفترة النفط الأولى في السبعينات، لم تعتمد البلدان المصدرة للنفط سياسات الحرص الاقتصادي، التي اعتمدها في الأعوام العشرين الماضية، ولا سيما بالاعتماد على مراكمة الاحتياطي¹⁸.

ويتضح من الجدول 7 أن النمو في البلدان العربية لا يرتبط حصراً بالنفط، مع أن معامل ارتباطه بأسعار النفط ارتفع من 0.0237 إلى 0.2726 مع الوقت، على أثر ارتفاعه في جيبوتي والسودان والمملكة العربية السعودية واليمن.

كما يتضح من الجدول ضعف علاقة الترابط، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، في بلدان مثل الجزائر وُعمان

الجدول 7. معاملات الترابط بين النمو وأسعار النفط، حسب البلد

البلد	2013-1979	1994-1979	2013-1995
	(1)	(2)	(3)
الأردن	0.2104	0.3547	0.1609
الإمارات العربية المتحدة	0.1017	0.2452	-0.0804
تونس	0.0296	0.3697	-0.3019
الجزائر	0.2968	0.7368 ¹	-0.2833
جزر القمر	0.1517	0.4389	-0.0668
الجمهورية العربية السورية	0.0657	-0.009	0.273
جيبوتي	0.8082	0.0892	0.8183
السودان	-0.3439 ¹	-0.3342	-0.4716 ¹
الصومال	-0.0763	-0.0763	.. ^ب
العراق	-0.0574	0.006	-0.1577
عمان	0.2048	0.5480	0.2833
فلسطين	-0.3961 ¹	.. ^ب	-0.3961 ¹
قطر	0.2301	.. ^ب	0.2301
الكويت	-0.1947	-0.5264 ¹	0.1713
لبنان	0.0358	0.3034	0.2447
مصر	0.1766	0.6818 ¹	-0.1016
المغرب	0.0042	-0.1461	0.1325
المملكة العربية السعودية	0.2113	-0.2508	0.6336 ¹
اليمن	-0.4757 ¹	0.4375	-0.4228 ¹
مجموع المنطقة العربية	0.1856	0.0237	0.2726

المصدر: حسابات الإسكوا.

¹ يعتبر معامل الترابط هاماً عند نسبة 10 في المائة.

^ب النقطتان (..) تشيران إلى أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة.

ومن معاملات الترابط الهامة بين النفط والاقتصاد الكلي الدعم الحكومي في البلدان المصدرة والمستوردة للنفط على السواء. فحسب التقديرات، حُصصت لدعم الطاقة في عام 2011 نسبة 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي 2 في المائة من الإيرادات الحكومية في العالم بأسره²². ويبلغ هذا الدعم مستويات مرتفعة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث استهلك نسبة 8.6 في

مليار دولار في الجزائر²¹. وتظهر التقديرات أيضاً أن الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية تملك القدرة نفسها على امتصاص صدمات النفط، علماً أن احتياطي المملكة العربية السعودية هو الأضخم، إذ بلغ 718 مليار دولار في عام 2013 (الجدول 8). وقد تمكنت من مراكمة هذا الاحتياطي لأنها حافظت على أدنى كلفة في العالم للإنتاج، قدرها 10 دولارات للبرميل.

فمتوسط هذا المعدل يصل إلى 77.5 في المائة من مجموع كلفة الوقود في الجزائر، و78.4 في المائة في الكويت؛ و77.3 في المائة في المملكة العربية السعودية؛ و65 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. أما في البلدان المستوردة الصافية للنفط، فمتوسط الدعم الحكومي يسجل أعلى مستوى له في مصر، حيث يبلغ 61.2 في المائة²⁴.

المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يقارب 237 مليار دولار²³. ويشير الجدول 8 إلى ارتفاع نسبة الإيرادات الحكومية المخصصة للدعم وغيره من التحويلات.

ويبلغ الدعم أعلى معدلاته في البلدان المصدرة للنفط، ويُنفق معظمه على المنتجات النفطية والغذائية.

الجدول 8. مؤشرات عن أهمية النفط للبلدان المصدرة

البلد	متوسط سعر برميل النفط (سعر التوازن) في عام 2013 (بالدولار للبرميل الواحد)	الاحتياطي الرسمي الإجمالي في عام 2013 (مليار دولار)	الدعم والتحويلات الأخرى (آخر سنة متاحة) (بالنسبة المئوية من الإنفاق)
الإمارات العربية المتحدة	81.3	71.8	25.6 (2013)
الجزائر	106.7	194	44.9 (2011)
عمان	89.4	16.6	17.4 (2012)
قطر	59.4	42.1	15.8 (2010)
الكويت	52	27.5	29.0 (2012)
ليبيا	106.2	122.5	..
البحرين	126.9	4.7	38.6 (2011)
المملكة العربية السعودية	84.3	718.4	..

المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات من IMF، 2014، الجدولان 6 و22؛ وWorld Bank 2015b. ^أ النقطتان (..) تشيران إلى أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة.

الإطار 6. الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط في البلدان العربية

كان الدعم الحكومي السخي نمطاً شائعاً لفترة طويلة في المنطقة العربية. غير أن هناك انتقادات تأخذ على هذا الدعم ارتفاع كلفته، حيث أنه يشجع الهدر في استخدام الطاقة، والتحيّز لصالح الأثرياء. وخلال الأعوام القليلة الماضية، أطلقت حكومات عديدة أو استأنفت إصلاحات لخفض الدعم. وقد شكل انخفاض أسعار النفط حافزاً إضافياً للمضي في هذه الإصلاحات.

ومع أن دعم الطاقة ليس تصاعدياً، أي لا يفيد الفقراء بقدر ما يفيد الأثرياء، كثيراً ما تكون الفئات المعرضة للفقر أكثر الفئات المتضررة من تقليصه. ولحماية هذه الفئات، اتخذت عدة حكومات مجموعة من التدابير، منها تحسين برامج المساعدة الاجتماعية الأخرى، مثل برامج التحويلات النقدية الموجهة، أو تنفيذ برامج اجتماعية جديدة. ففي تونس، مثلاً، أنشأت الحكومة برنامجاً جديداً للإسكان؛ وفي مصر عزّزت الحكومة برنامج دعم الغذاء.

ويتضح حرص الحكومات على حماية الفئات الضعيفة في وتيرة تقليص الدعم ونطاقه. فبينما اعتمدت بلدان، كالأردن والمغرب، آليات لربط أسعار بعض الوقود المحلية بالسعر الدولي، اعتمدت بلدان أخرى استراتيجية تقليدية تقضي بإلغاء الدعم تدريجياً. وقد لا يسمح هذا النهج بتوفير الحيز المالي اللازم بالسرعة المطلوبة لتنفيذ برامج مساعدة اجتماعية لصالح الفقراء، لكنه يسمح بتقييمها وتحسينها عند الاقتضاء، وذلك ضمن الضوابط المفروضة محلياً. وأثرت هذه التدابير المتعلقة بالحرص على الفئات المحتاجة على قرارات الحكومات بشأن الأولويات في دعم الطاقة. ففي المغرب، مثلاً، استمر دعم الغاز النفطي السائل الذي يستخدمه الفقراء أكثر من النفط.

وتختلف آثار انخفاض أسعار النفط الدولية على البلدان باختلاف طبيعة التدابير المتخذة لإصلاح الدعم. ففي البلدان التي رفعت الدعم ووضعت آليات لتصحيح الأسعار تلقائياً، يستفيد المستهلكون مباشرة من انخفاض الأسعار عند الشراء. أما في البلدان التي اكتفت بتقليص الدعم، أو تركته على حاله، تؤول مكاسب انخفاض الأسعار إلى الحكومات، نتيجة لانخفاض كلفة الدعم. وتقلب المعادلة كلياً في حال حدوث ارتفاع مفاجئ في الأسعار العالمية. ففي البلدان التي ألغت الدعم، يتأثر المستهلكون مباشرة بارتفاع الأسعار. أما في البلدان التي لم تلغ الدعم، فتتأثر المالية العامة، وتصبح إجراءات تقليص الدعم ضرورية. وفي هذه الحالة، قد يؤدي تغير أسعار النفط إلى عواقب اجتماعية وخيمة. ففي اليمن، مثلاً، ألحق إلغاء دعم الوقود وارتفاع أسعاره في تموز/يوليو 2014 أضراراً بالفقراء، بلغت من الشدة حد المطالبة بالعودة إلى نظام الدعم العام التقليدي^١.

وللاستمرار في الإصلاح على المدى البعيد، ينبغي أن تتخذ الحكومات التدابير اللازمة لتحسين الفئات المحتاجة من تغير الظروف^٢. ولا بد من تخصيص الموارد اللازمة، ليس لبرامج المساعدة الاجتماعية فحسب، بل لتنفيذ مشاريع البنى التحتية الضرورية لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة، ولتمكين المواطنين من الاستغناء عن برامج المساعدة في المستقبل^٣.

ويختلف الأثر المباشر لهبوط الأسعار العالمية للنفط أو ارتفاعها حسب موقع البلد في التصدير أو في الاستيراد. ففي البلدان المصدرة للنفط، تنبذ المكاسب المحققة من رفع الدعم المحلي بالخسائر في العائدات عندما تنخفض الأسعار العالمية للنفط. وإذا بقيت أسعار النفط منخفضة، تتناقص قدرة هذه البلدان على الإنفاق الاجتماعي، فيتعذر عليها الاستمرار في مساعدة الفئات المحتاجة. غير أن البلدان المصدرة لا تعاني من ارتفاع مستويات الفقر، باستثناء اليمن، حيث تعتمد الميزانية بالكامل على عائدات مبيعات النفط، وحيث يبلغ الفقر معدلات مرتفعة جداً. وتتأثر الأسر المعيشية في اليمن، كما في البلدان المستوردة للنفط والمعتمدة على التحويلات المالية، بأي انخفاض يصيب هذه التحويلات من البلدان المصدرة للنفط. ومع انخفاض أسعار النفط، قد تعتمد البلدان المصدرة إلى تخفيض المساعدات. وقد يؤدي تراجع المساعدة الرسمية من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى خفض الميزانيات الاجتماعية في البلدان المتلقية للمساعدة. وإذا ما اجتمعت هذه الوقائع، يكون تأثيرها بالغا، لا سيما على بلدان تعاني أصلاً من صعوبات.

^١ Sdravovich and others, 2014, pp. 45-46; el-Katiri and Fattouh, 2015, p. 11.

^٢ El-Katiri and Fattouh, 2015, pp. 8-12; Sdravovich and others, 2014, pp. 44-55; Clarke, 2014; Verme and others, 2014.

^٣ ينبغي ألا يسقط من الحسابات أثر تقليص الدعم الحكومي على مستوى التضخم. وتتناقض الآراء حول فعالية النهج التدريجي في ضبط مستويات التضخم. World Bank, 2014, p. 25.

^٤ Verme and others, 2014. قد لا يكون دعم أنواع محددة من الوقود خياراً مستداماً على المدى الطويل. فالمستهلكون من غير الفقراء قد يقبلون على استخدام الأنواع المدعومة. Del Granado and others, 2012, pp. 242-248.

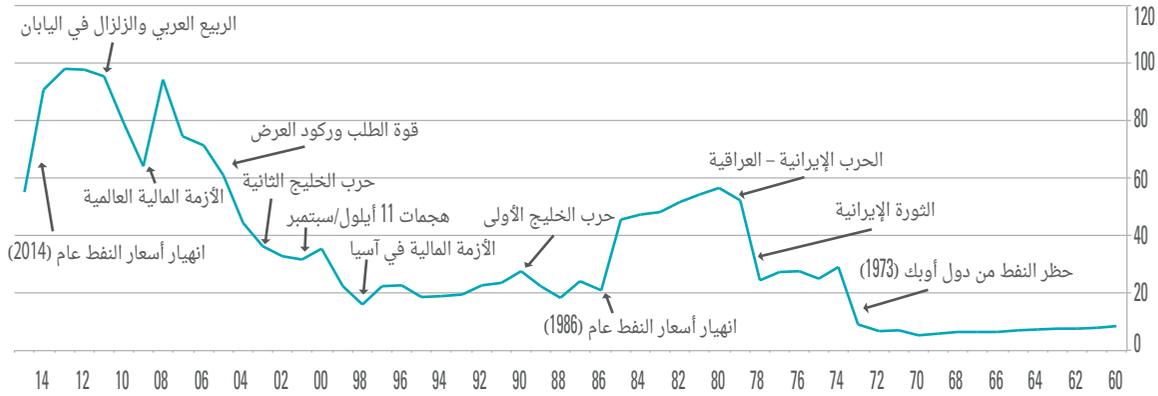
^٥ Oxfam, 2014.

^٦ في كثير من الأحيان، كان لا بد من العودة عن إصلاح نظم دعم الوقود في المنطقة العربية وفي أماكن أخرى من العالم، وذلك تحت ضغط ارتفاع الأسعار والظروف السياسية. فالأردن، مثلاً، ألغى دعم الوقود في عام 2008، ثم عاد عن هذا الإجراء في عام 2011. Vagliasindi, 2013, p. 74.

^٧ el-Katiri and Fattouh, 2015, p. 8.

^٨ خلصت دراسة أجريت في عام 2012 إلى أن أفضل استراتيجية لإصلاح نظام الدعم الحكومي للوقود في اليمن هي التزامن بين تقليص العجز، وتأمين التحويلات النقدية للفئات الأشد فقراً، والاستثمار في البنى الأساسية، على نحو يجمع الاعتبارات المالية، وأبعاد الفقر، ومستلزمات نمو الاقتصاد في المستقبل. Breisinger and others, 2012.

الشكل 33. متوسط سعر النفط الخام منذ عام 1960 (بالأسعار الجارية للدولار)



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي.

على الرغم من بقاء نمو الطلب العالمي، مما أدى إلى هبوط الأسعار في الفترة 1985-1986.

وكانت أزمة الطاقة في عام 1990 أقل حدة وأقصر مدة من أزمته النفط في عامي 1973 و1979. وأدى غزو العراق للكويت إلى خفض الإنتاج العالمي للنفط بنسبة 9 في المائة، فبسبب حالة من عدم اليقين. وخلال هذه الأزمة، ارتفعت أسعار النفط من 17 دولاراً إلى 25 دولاراً للبرميل. وفي مطلع عام 1996، تراجعت أسعار النفط للمرة الثانية، بدرجة بسيطة، عندما بدأ العراق يصدر النفط في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء²⁶. ثم تراجعت الأسعار مرة أخرى مع حدوث الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، وتباطأ الطلب على النفط. غير أن الأسعار سرعان ما ارتفعت مجدداً.

وفي مطلع عام 1999، لاح في الأفق خطر صدمة نفطية جديدة مع أزمة الطاقة في كاليفورنيا²⁷ والتوتر في الشرق الأوسط عقب اندلاع الانتفاضة الثانية في فلسطين. وقد سعدت إيران والبرازيل وتركيا والصين والهند إلى مصاف القوى الصناعية الفاعلة، وهي تضم من سكان العالم 2.8 مليار نسمة. وفي الأعوام التالية، سجلت أسعار النفط شيئاً من الارتفاع، ليس بفعل النقص في الإمداد، بل بفعل النمو المطرد للطلب.

وأدت هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، والحرب في العراق، وما

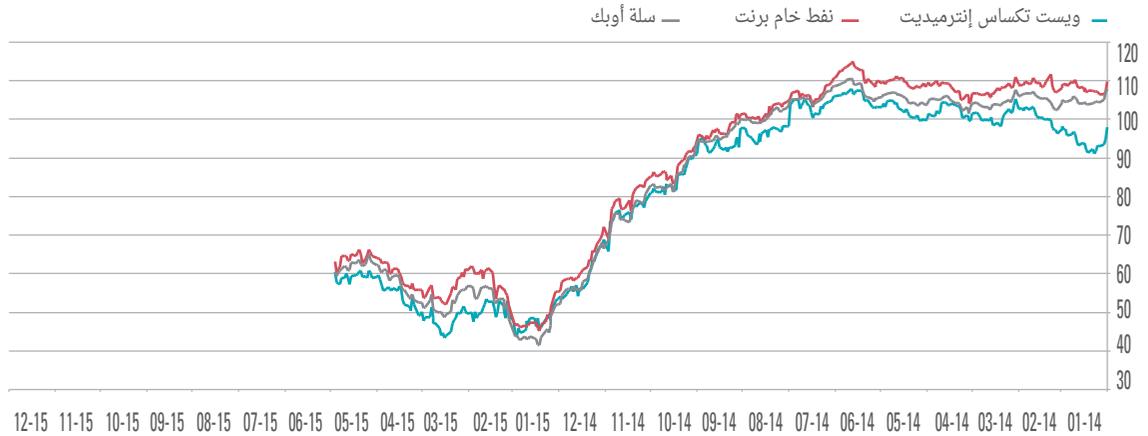
ويتيح الانخفاض الحالي في أسعار النفط فرصة فريدة للمباشرة بإصلاح نظم الدعم. وقد بدأت بلدان منها تونس (نيسان/أبريل 2014) ومصر (تموز/يوليو 2014) والكويت (أيلول/سبتمبر 2014) والمغرب (شباط/فبراير 2015) هذا الإصلاح، فعمدت إلى تقليص الدعم أو إلغائه²⁵.

جيم. لم الهبوط الحاد في أسعار النفط؟

اهتزت السوق العالمية للنفط في الفترة 1960-2014 بالعديد من الصدمات (الشكل 33). وقد كانت صدمة الإمداد في الفترة 1973-1974 حدثاً هاماً، عقبه اضطراب كبير؛ وأتت صدمة عام 1979 غداة اندلاع الثورة في إيران، إذ تعطل قطاع النفط الإيراني تحت وطأة الاحتجاجات التي عمّت البلد. وللتخفيف من تبعات هذه الأزمة، زادت بلدان أوبك إنتاجها من النفط، حتى اقتصر مجموع التراجع في الإنتاج على نسبة 4 في المائة. واستمر الهلع في أسواق النفط، حتى ارتفعت أسعار النفط إلى ضعف ما كانت عليه قبل الأزمة.

وخلال النصف الأول من عقد الثمانينات، أدت الزيادة المستمرة في إنتاج النفط في أنغولا وبحر الشمال والمكسيك إلى تقليص حصة أوبك في سوق النفط. ورفعت المملكة العربية السعودية مستويات إنتاجها

الشكل 34. حركة أسعار النفط، 2014-2015



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية (المعلومات حول ويست تكساس إنترميديت وبنفط برنت الخام): www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm; أوبك (المعلومات حول سلة أوبك): www.opec.org/opec_web/en/data_.
ملاحظة: يشير المحور الأفقي إلى الأشهر في سنتي 2014 و2015.

الأفقية والتنقيب في أعماق البحار، أدى إلى نمو كبير في إمدادات النفط. وبقيت مستويات إنتاج النفط لدى المصدرين التقليديين، مثل المملكة العربية السعودية، شبه مستقرة (الشكل 35). وأدى الانخفاض الذي سجلته أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014، ومعظمه نتيجة لنمو الإمداد، إلى انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي، الذي سجل نمواً تراوحت نسبته بين 0.3 و0.7 في المائة في عام 2015.²⁸

غير أن وضع الطلب على النفط يسهم أيضاً في حركة الأسعار. فخبراء التوقعات الاقتصادية في الحكومات والمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، توقعوا أن يكون النمو العالمي في عام 2015 أضعف بكثير مما كان عليه في الفترة 2003-2008 التي شهدت ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط.²⁹ وجاءت إسقاطات النمو في الاتحاد الروسي والصين واليابان والاتحاد الأوروبي أقل مما كان متوقعاً.

وقد عدّلت الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها بشأن الطلب العالمي على النفط عدة مرات، وذلك في الفترة الوجيزة بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر 2014، وخُفضت توقعات الطلب على النفط لعام 2015 بمقدار 0.8 مليون برميل في اليوم.³⁰

سببته من زعزعة للاستقرار في المنطقة، إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة. وعندما اندلعت الأزمة المالية في عام 2007، انخفضت أسعار النفط بحدة، على أثر الهبوط في الطلب العالمي.

وعقب الانتفاضات العربية، سيطرت حالة من عدم اليقين على وضع الإمداد، فارتفعت الأسعار إلى المستويات السابقة. وراوحت هذه الأسعار عند 110 دولاراً للبرميل على مدى ثلاث سنوات، ثم عادت وارتفعت في منتصف عام 2014 إلى 115 دولاراً للبرميل (الشكل 34). وبعد هذه الذروة، بدأت الأسعار تنخفض. وفي الفترة من تموز/يوليو 2014 إلى كانون الثاني/يناير 2015، سجلت الأسعار في السوق العالمية للنفط الخام، وفقاً لمعيار برنت، هبوطاً بنسبة 58 في المائة، وهو ثاني هبوط من حيث الحدة، يرصد في غضون 12 شهراً، على مدى خمسين عاماً.

ويُعزى الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الآونة الأخيرة إلى تضافر عدّة أسباب. فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً على تصدير النفط في السبعينات. لكن النمو السريع في قطاع النفط الخام في أمريكا الشمالية، بفضل التكنولوجيات الجديدة المعتمدة في استخراج النفط الصخري وحفر الآبار

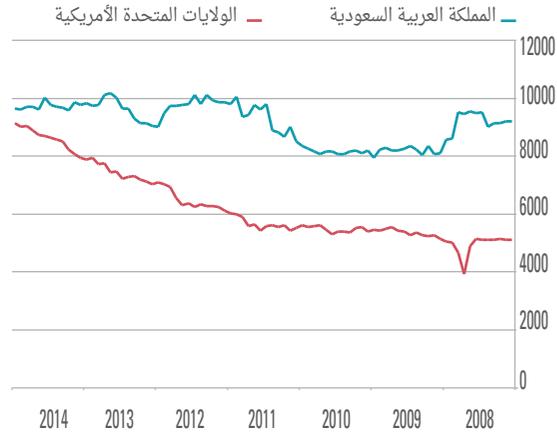
سياسية. فالبعض يرى فيه استراتيجية تسعى المملكة من خلالها إلى الحفاظ على حصتها في السوق، وممارسة الضغوط على ثلاثة محاور، على منتجي النفط الصخري لإخراجهم من السوق؛ على مساعي إيران إلى تبوؤ موقع متقدم في المنطقة؛ وعلى الاتحاد الروسي، في خطوة قد تلقى استحسان الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، اللتين فرضتا عقوبات على الاتحاد الروسي رداً على تدخله في أوكرانيا. واعتباراً من أيار/مايو 2015، بدأ منتجو النفط الصخري يعانون من الضغوط المالية، وارتفعت أعباء ديونهم، وأعلن عدد منهم إفلاسه. وحافظت المملكة العربية السعودية على حصتها في السوق.

دال. النتائج

من غير المؤلف استخدام نماذج حسابات التوازن العام في تقييم أثر صدمة أسعار النفط على الاقتصاد الكلي. وتهدف هذه النماذج إلى قياس أثر هذه الصدمة على هيكلية الاقتصاد، وليس على الدورة الاقتصادية. ويتبين من استخدامها أن ارتفاع أسعار النفط في الفترة 2002-2008 أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2-3 في المائة سنوياً في ستة بلدان مستوردة للنفط، هي بنغلاديش وتايلند وتنزانيا والسلفادور وكينيا ونيكاراغوا³⁴. وإذا تضاعفت أسعار النفط في غضون عشر سنوات اعتباراً من اليوم، يُحتمل، حسب التقديرات، أن يتراجع الناتج الاقتصادي في تركيا بنسبة 14 في المائة³⁵. وتشير التقديرات أيضاً إلى أن زيادة قدرها 50 في المائة في أسعار النفط قد تفضي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 1.5 في المائة بحلول عام 2020. ونسبة التراجع، التي لا يتوقع أن تتخطى 1 في المائة في معظم البلدان أو المناطق المتقدمة، قد تصل إلى مستويات أعلى بكثير في الاقتصادات النامية الناشئة، مثل إندونيسيا وتايلند والصين وماليزيا والهند، وفي الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية³⁶.

ويرتكز البحث في هذا المسح على نسخة معدلة من نموذج ميراج، وهو أحد نماذج التوازن العام. ونموذج

الشكل 35. إنتاج النفط الخام في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (بالآلاف البراميل في اليوم)



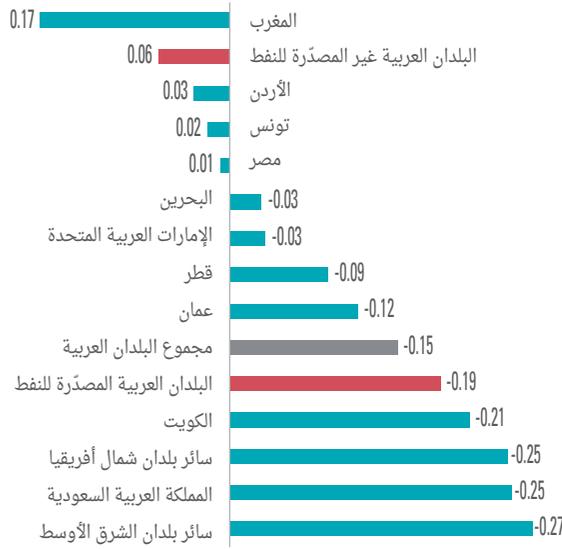
المصدر: مبادرة بيانات المنظمات المشتركة، قاعدة البيانات العالمية للنفط، www.jodidata.org/oil/

وساهم التقدّم التكنولوجي في خفض الطلب العالمي على النفط³¹. فتحسّن كفاءة الطاقة أدى إلى خفض كثافة النفط في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى النصف منذ السبعينات. وأدّت فورة الاستثمارات إلى زيادة قدرة الإنتاج من الطاقة المتجددة، التي يُتوقع أن يستعاض بها عن الطلب على النفط.

إزاء هذا الوضع، قرر منتجو النفط الأعضاء في أوبك، في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، إبقاء مستوى إنتاجهم على حاله، من أجل الحفاظ على حصتهم في السوق³². غير أن هذه الخطوة كانت مثيرة للجدل. فالبلدان الأعضاء التي تسجل أعلى مستويات الاعتماد على النفط في التوازن المالي، ومنها فنزويلا، دعت إلى خفض إنتاج النفط كخطوة لرفع الأسعار. إلا أن أوبك اتخذت موقفاً مغايراً، بقيادة المملكة العربية السعودية التي رأت أن أوبك ليست الجهة المسؤولة عن رفع مستويات الإمداد، وبالتالي يجب أن يأتي تخفيض الإمداد بقرار من جميع البلدان المنتجة، وليس فقط بلدان أوبك. ويبدو أن هذه الاستراتيجية حققت نتائجها³³.

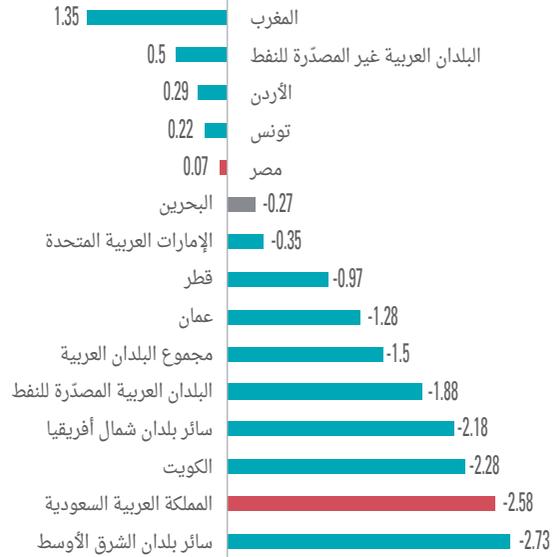
وقد يُعزى موقف المملكة العربية السعودية الراض لخفض الإنتاج ورفع الأسعار إلى عوامل جغرافية

الشكل 37. آثار انخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة في الأجل المتوسط



المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 36. آثار انخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة في الأجل القصير



المصدر: حسابات الإسكوا.

النفط. ومن المتوقع أن تخسر البلدان المصدرة 1.88 نقطة مئوية من معدل نموها وسائر البلدان العربية 2.73 نقطة مئوية³⁷. وتقدر الخسارة بحوالي 2.58 نقطة مئوية في المملكة العربية السعودية، و2.28 نقطة مئوية في الكويت.

وقد تستفيد البلدان المستوردة من هبوط الأسعار، ولكن المكاسب ستبقى أقل من الخسائر التي تتكبدها البلدان المصدرة. ويتوقع أن يبلغ متوسط ارتفاع النمو 0.5 نقطة مئوية. ويبقى المغرب في طليعة الراجح إذ يسجل نمواً إضافياً بنسبة 1.35 نقطة مئوية، يليه الأردن مع تحسن قدره 0.29 نقطة مئوية، وتونس 0.22 نقطة مئوية. ومن المستبعد أن تكون لصدمة أسعار النفط آثار هامة على الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر، إذ يسجل كل من هذه البلدان أرباحاً وخسائر بمستويات متعادلة.

وتختلف آثار صدمة أسعار النفط حسب القطاع. فهذه الصدمة تؤثر سلباً على قطاعي البناء وإنتاج النفط، وإيجاباً على قطاعات الإنتاج الكثيفة الاستخدام للنفط، مثل قطاع المنتجات الكيماوية والمعادن والنقل

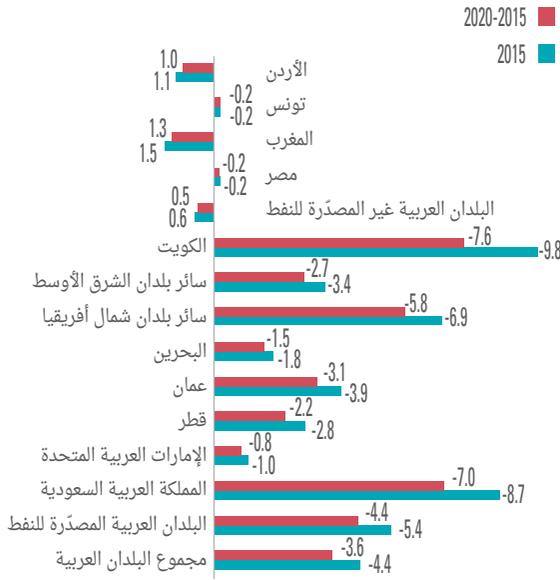
ميراج هو نموذج ديناميكي وشامل، يمكن تطبيقه على عدة بلدان وعدة قطاعات؛ وقد استخدم لتقييم الآثار الاقتصادية لهبوط أسعار النفط في البلدان العربية. ويستخدم هذا النموذج أيضاً لتحديد آليات انتقال آثار الصدمة، وإمكانية إعادة توزيع الموارد في إطار هيكل منتج للاقتصاد. ويستخدم نموذج ميراج كذلك لرصد الآثار على البطالة والسياسات المالية.

1. آثار انخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة في الأجل القصير

انطلق البحث في فرضية حدوث صدمة في أسعار النفط على أثر زيادة الإمداد في الولايات المتحدة الأمريكية وبقاء حالة الإمداد عند مستويات عام 2014 في البلدان المنتجة الأخرى. ويُفترض وقوع الصدمة في مطلع عام 2015 واستمرارها لغاية عام 2020.

وتظهر نتائج المحاكاة احتمال تراجع النمو في المنطقة العربية ككل بمعدل 1.5 نقطة مئوية في السنة التالية للصدمة (الشكل 36)، وأن يتأثر نمو كل بلد بهبوط الأسعار حسب وضعه كمصدر صافي أو مستورد صافي

الشكل 38. نسبة التغير المتوقع في مجموع الاستثمارات حسب سيناريو هبوط أسعار النفط



المصدر: حسابات الإسكوا.

الاستثمارات بصدمة النفط في البلدان المصدرة للنفط، لا سيما في المملكة العربية السعودية، التي قد يتراجع فيها مجموع الاستثمارات بنسبة 8.7 في المائة في عام 2015، و7 في المائة في الفترة 2020-2015. وفي الكويت، من المتوقع أن يبلغ هذا التراجع نسبة 9.8 في المائة في عام 2015، و7 في المائة في الفترة 2020-2015؛ وفي بلدان شمال أفريقيا 6.9 في المائة في عام 2015 و5.8 في المائة في الفترة 2020-2015؛ وفي بلدان الشرق الأوسط 3.4 في المائة في عام 2015 و2.7 في المائة في الفترة 2020-2015.

وتعود صدمة أسعار النفط بالمكاسب على ربحية القطاعات المستهلكة للنفط، لا سيما قطاعات المنتجات الكيماوية، وتكرير النفط، والمعادن. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الأمر إلى زيادة مجموع الاستثمارات في عام 2015 بنسبة 0.5 في المائة على مستوى المنطقة ككل، وبنسبة 1.5 في المائة في المغرب، و1.1 في المائة في الأردن (الشكل 38).

ويرتبط مدى تغير الاستثمار بحجم المبادلات التجارية (الشكل 39). فمع تراجع حركة العملات الأجنبية الواردة

وتكرير النفط (الجدول 1، الملحق الأول). وتتوافق هذه النتائج مع نتائج أبحاث سابقة، تشير إلى انخفاض في الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط يتراوح بين 0.8 و2.5 نقطة مئوية في السنة التي تلي الصدمة³⁸. وأشارت أبحاث سابقة كذلك إلى أن انخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة يؤدي إلى ارتفاع في معدلات النمو في البلدان المستوردة للنفط يتراوح بين 0.1 و0.5 نقطة مئوية، وذلك حسب حصة واردات النفط من الناتج المحلي الإجمالي³⁹.

وتتوافق النتائج أيضاً مع نتائج أبحاث سابقة أشارت إلى أن هبوط أسعار النفط يحدث تأثيراً هاماً على الإنتاج في الإمارات العربية المتحدة وإيران والجزائر والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا؛ في حين لم تكن له أية انعكاسات تُذكر على الإنتاج في الأردن والبحرين وتونس وجيبوتي ومصر والمغرب.

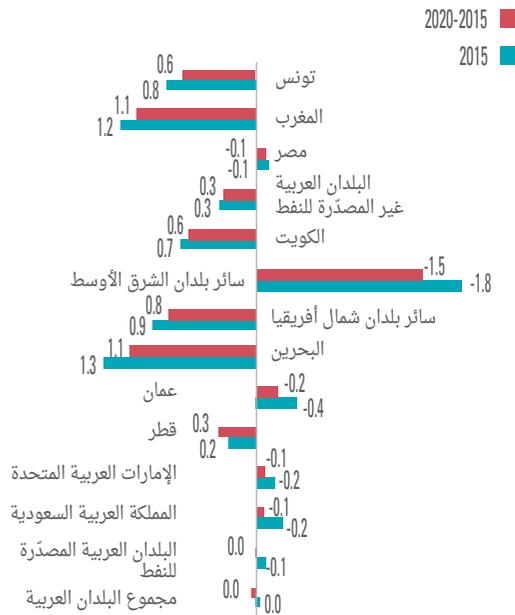
2. آثار انخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة في الأجل المتوسط

تنطلق المحاكاة من فرضية حدوث انخفاض في أسعار النفط بنسبة 10 في المائة، على مدى الفترة 2015-2020. وفي هذا الإطار الزمني، يُتوقع أن تؤدي إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة إلى التخفيف من حدة الآثار المتوقعة لصدمة الأسعار على النمو.

ويُتوقع أن تكون الحصيلة على المنطقة تراجعاً في النمو متوسطه 0.15 نقطة مئوية، فتخسر البلدان المصدرة للنفط 0.19 نقطة مئوية سنوياً، وتكسب البلدان المستوردة 0.06 نقطة مئوية سنوياً (الشكل 37).

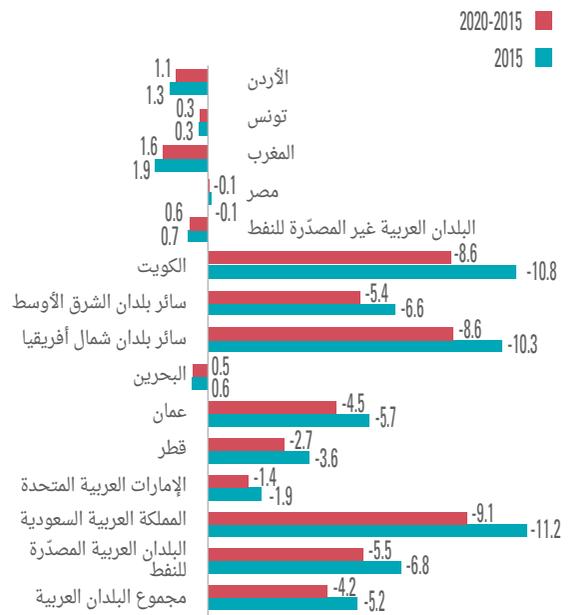
وتؤثر صدمة أسعار النفط على ربحية الاستثمارات في البلدان العربية المصدرة للنفط، خصوصاً في قطاعي النفط والبناء (الجدول 2، الملحق الأول). وعلى الرغم من فرضية عدم حدوث أي تغير في مستوى الاستثمارات العامة⁴⁰، تخلص المحاكاة إلى إمكانية انخفاض مجموع الاستثمارات بنسبة 4.4 في المائة في عام 2015 وبنسبة تراكمية قدرها 3.6 في المائة في الفترة 2020-2015 (الشكل 38). وتتأثر ربحية

الشكل 40. نسبة التغير المتوقع في مجموع الصادرات حسب سيناريو هبوط أسعار النفط



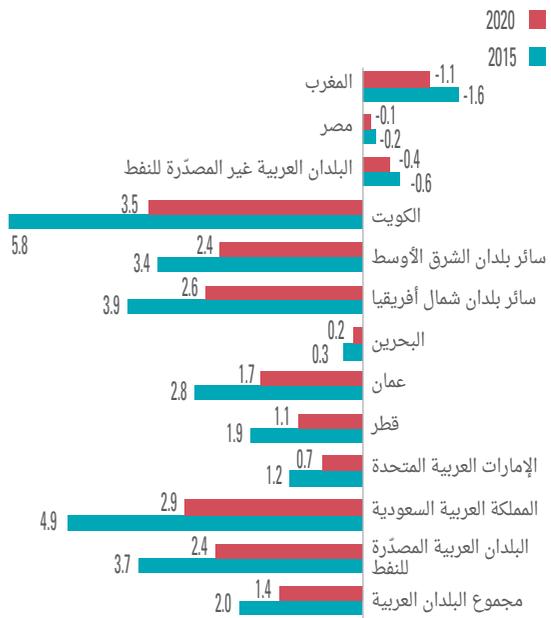
المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 39. نسبة التغير المتوقع في مجموع الواردات حسب سيناريو هبوط أسعار النفط



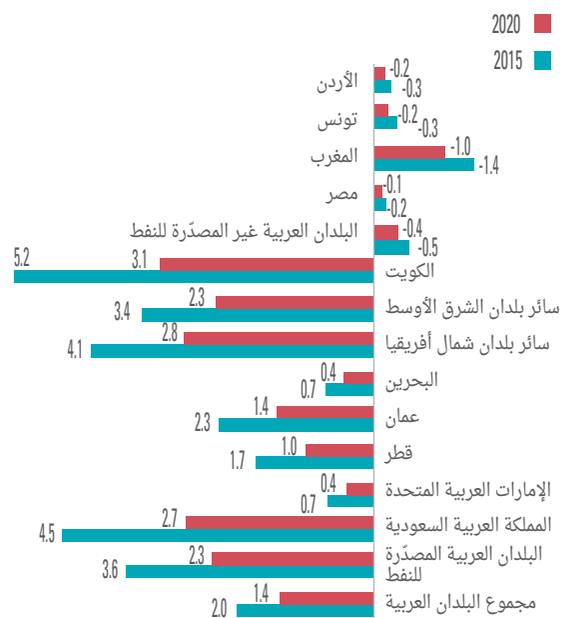
المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 42. نسبة التغير المتوقع في معدلات البطالة في فئة المهارات غير المتخصصة



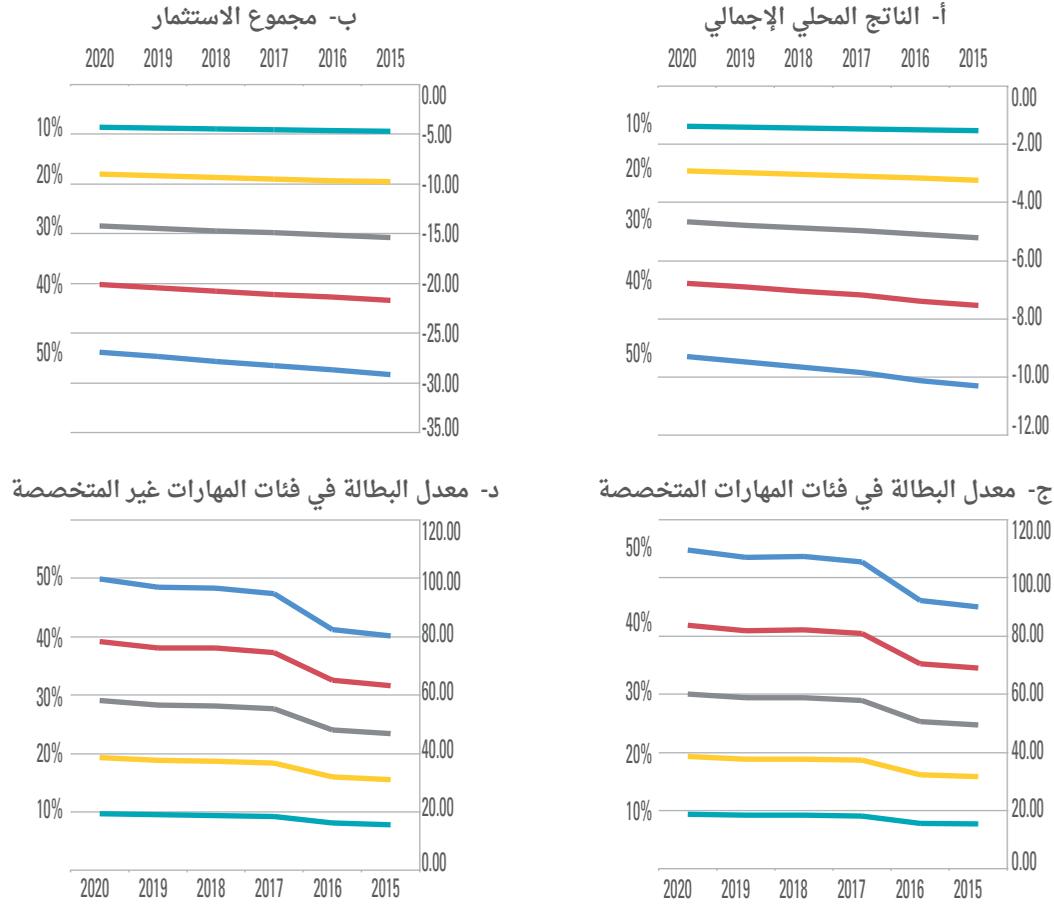
المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 41. نسبة التغير المتوقع في معدلات البطالة في فئة المهارات المتخصصة



المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 43. نسبة التغير المتوقع في المنطقة حسب سيناريوهات انخفاض أسعار النفط



المصدر: حسابات الإسكوا.

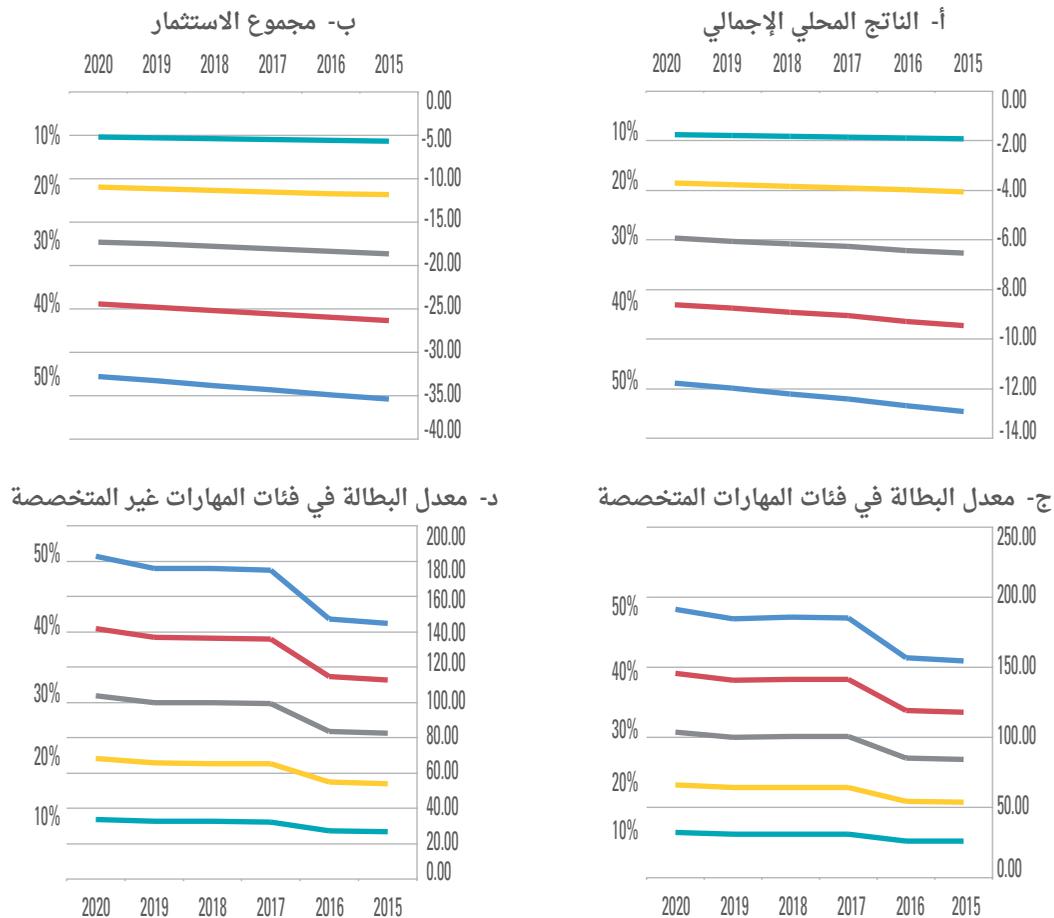
عن هبوط عائدات صادرات النفط من جزاء صدمة الأسعار. غير أن صادرات البلدان المصدرة للنفط تتراجع، ولو بدرجة بسيطة قد لا تتجاوز 0.1 في المائة. أما صادرات البلدان المستوردة للنفط مثل تونس والمغرب، فتتوقع أكثر بكثير، لأن اقتصادها يركز على قطاعات اقتصادية صغيرة موجهة نحو التصدير. وإذا بقي كل شيء آخر على حاله، قد يؤدي خفض الإنفاق على الطاقة إلى تعزيز إنتاجية هذه البلدان، وبالتالي إلى زيادة صادراتها.

وفي فترة السنوات الست موضوع المحاكاة، يُتوقع أن تؤدي الصدمة إلى تغييرات في بُنى الاقتصادات الوطنية، وفي أنماط استخدام عوامل الإنتاج، كالقوى العاملة،

إلى البلدان المصدرة للنفط، يتوقع أن تنخفض قيمة العملات الوطنية وكذلك الواردات. ومن المتوقع أن يبلغ الانخفاض 6 في المائة في المتوسط، فتخسر هذه البلدان 6.8 في المائة في عام 2015، و5.5 في المائة في الأجل المتوسط مع تكيف بنية الاقتصاد مع التغيير. وأشد البلدان تأثراً بهذه الظاهرة هي أكثرها اعتماداً على النفط، ومنها الكويت والمملكة العربية السعودية. ويُفترض أن تشهد البلدان المستوردة للنفط، لا سيما الأردن وتونس والمغرب، انتعاشاً في وارداتها، وقد أصبح بإمكانها استيراد المزيد بعد تراجع الإنفاق على النفط.

ويمكن أن يؤدي تراجع قيمة العملة الوطنية للبلد إلى زيادة مجموع صادراته (الشكل 40)، مما يعوّض

الشكل 44. نسبة التغير المتوقع في البلدان المصدرة للنفط حسب سيناريوهات انخفاض أسعار النفط



المصدر: حسابات الإسكوا.

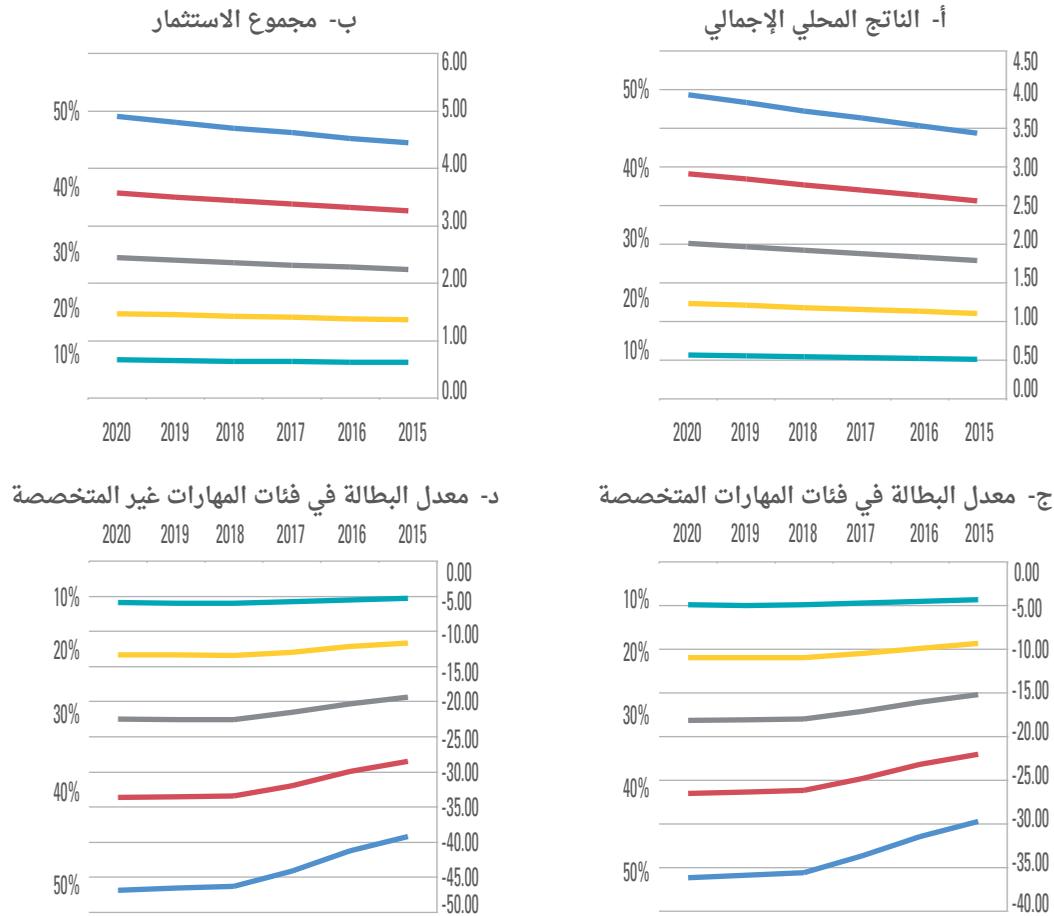
ونسبة التراجع المفترضة عند 10 في المائة هي أقل من نسبة التراجع التي شهدتها الواقع بين تموز/يوليو 2014 وكانون الثاني/يناير 2015. وللتحقق من صلاحية النتائج للدلالة على حجم الصدمة الفعلي، يُقترح دراسة آثار خمس صدمات، تبدأ من تراجع بنسبة 10 في المائة، وتصل إلى تراجع بنسبة 50 في المائة.

وتوزع الاستنتاجات بشأن مدى تأثير البلدان بنتائج الصدمات الخمس على ثلاث فئات. الفئة الأولى تضم جميع البلدان العربية (الشكل 43)؛ والثانية تضم البلدان العربية المصدرة للنفط (الشكل 44)؛ والثالثة تضم البلدان العربية المستوردة للنفط (الشكل 45).

التي هي عنصر هام في المنطقة العربية حيث الارتفاع الكبير في معدلات البطالة.

ومع بقاء المعروض من القوى العاملة على حاله، قد يتراجع طلب الشركات على القوى العاملة، مع تراجع نشاطها نتيجة لانخفاض الصادرات. ويأتي تأثير ذلك بالدرجة نفسها على القوى العاملة من فئة المهارات المتخصصة وغير المتخصصة. وعلى مستوى المنطقة ككل، من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة بنسبة 2 في المائة في عام 2015، وبنسبة 1.4 في المائة في الفترة 2015-2020، عند تكيف عوامل الإنتاج مع الوضع الجديد (الشكلان 41 و42).

الشكل 45. نسبة التغير المتوقع في البلدان المستوردة للنفط حسب سيناريوهات انخفاض أسعار النفط



المصدر: حسابات الإسكوا.

يشهدان تغييراً إيجابياً وبدرجة بسيطة مع الوقت. وتتغير البطالة سلباً وتتأثر بدرجة كبيرة بالصدمات الكبرى.

وتظهر أنماط البطالة أن الصدمات قد تؤدي إلى تبيد احتمالات عودة العاطلين عن العمل، على اختلاف فئات مهاراتهم، إلى صفوف القوى العاملة لفترة طويلة جداً (الشكل 43). وتحدّ البطالة الطويلة الأجل عادة بفترة سنتين، في حال تجاوزهما تصبح مهارات العمال قديمة في نظر أصحاب العمل، ويفقد الباحثون عن عمل الأمل في إيجاد فرصة جديدة.

وكّلما كبر حجم الصدمة، ازداد وقعها على نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ ومجموع الاستثمارات؛ ومعدلات البطالة في فئة المهارات المتخصصة؛ ومعدلات البطالة في فئة المهارات غير المتخصصة.

وتزداد درجة انحدار المنحنيات مع الوقت في حال الصدمات الكبيرة. وهذا يعني أن القدرة على التكيف من خلال إعادة توزيع الموارد تزداد مع الوقت كلّما اشتدت صدمة هبوط الأسعار (الشكل 43).

وتختلف قدرة عناصر الإنتاج على التكيف مع الصدمة. فالناتج المحلي الإجمالي والاستثمار

العربية السعودية. إلا أن ما تحققه البلدان المستوردة للنفط يبقى أقل مما تخسره البلدان المصدرة للنفط.

وكلما كبرت صدمة أسعار النفط، ازداد وقعها على عناصر الاقتصاد، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ ومجموع الاستثمارات؛ ومعدلات البطالة في فئات المهارات المتخصصة؛ ومعدلات البطالة في فئات المهارات غير المتخصصة. ولانخفاض أسعار النفط آثار مؤكدة على القطاعات الاقتصادية أيضاً. فالقطاعات الكثيفة الاستخدام للنفط، مثل قطاع المعادن، تتأثر إيجاباً بهبوط الأسعار، والعكس صحيح. وكثيراً ما تعقب الصدمات الكبيرة فوائد، تأتي نتيجة للمرونة المكتسبة في توزيع الموارد مع مرور الوقت.

وتؤدي صدمات الأسعار إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تتحول إلى بطالة مزمنة تتجاوز حد السنتين. والبلدان المصدرة للنفط تملك رأس مال وفيراً، وكثيراً ما ترتبط وفرة رأس المال بتوفر المعرفة. وعندما يتعرض قطاع النفط لصدمة، يقع جل تأثيرها على العاملين من فئات المهارات المتخصصة. أما في البلدان المستوردة للنفط، فيأتي تأثير الصدمة على القوى العاملة معاكساً. وقد يدفع تراجع عائدات البلدان المصدرة للنفط بفعل هبوط الأسعار إلى إلغاء الإعانات والمساعدات التي تقدم بموجب السياسة المالية، فتتخذ آثار الصدمة منحى سياسياً واجتماعياً.

وتجنباً لهذه المخاطر، قد تلجأ البلدان إلى صناديق الثروة السيادية. غير أن المملكة العربية السعودية هي البلد الوحيد الذي يملك الاحتياطي الكافي. وقد تتجه بلدان أخرى إلى خيار الدين مع انخفاض أسعار الفائدة. ويتيح انخفاض أسعار النفط فرصة فريدة لإصلاح نظم الدعم، لا سيما في البلدان المستوردة للنفط. وقد اتجهت تونس ومصر والمغرب في هذا الاتجاه، وباشرت الكويت بتدابير مماثلة. ولعل هذا أصح الخيارات في المدى البعيد.

وتبدو الصورة مشابهة عند دراسة وضع البلدان المصدرة للنفط في حال الصدمات (الشكل 44). غير أن فئات المهارات المتخصصة أكثر عرضة للبطالة، إذ ترتبط بقطاع النفط أكثر من فئات المهارات غير المتخصصة.

ويتضح من المقارنة بين البلدان أن نتائج هذه المحاكاة على صعيد المنطقة (الشكل 43) تتخذ أبرز ملامحها من وضع البلدان المصدرة للنفط (الشكل 44).

أما في البلدان المستوردة للنفط فتبدو النتائج متقاربة (الشكل 45). وينعكس هبوط أسعار النفط إيجاباً على العناصر الأربعة، أي نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومجموع الاستثمارات، ومعدلات بطالة العاملين من فئات المهارات المتخصصة، ومعدلات بطالة العاملين من فئات المهارات غير المتخصصة. وكلما كبرت الصدمات ازدادت قدرة الاقتصاد على التكيف والاستجابة، وفوارق معدلات البطالة تكاد لا تذكر بين فئات المهارات المتخصصة وغير المتخصصة.

غير أن العمال من فئات المهارات غير المتخصصة يستفيدون من الصدمات أكثر من فئات المهارات المتخصصة في البلدان المستوردة للنفط. ويمكن تفسير ذلك من منظور التجارة. فالبلدان المستوردة للنفط تستفيد من انخفاض الأسعار لزيادة صادراتها، وتكتسب مزيداً من القدرة على استيعاب المزيد من العمال من فئات المهارات غير المتخصصة.

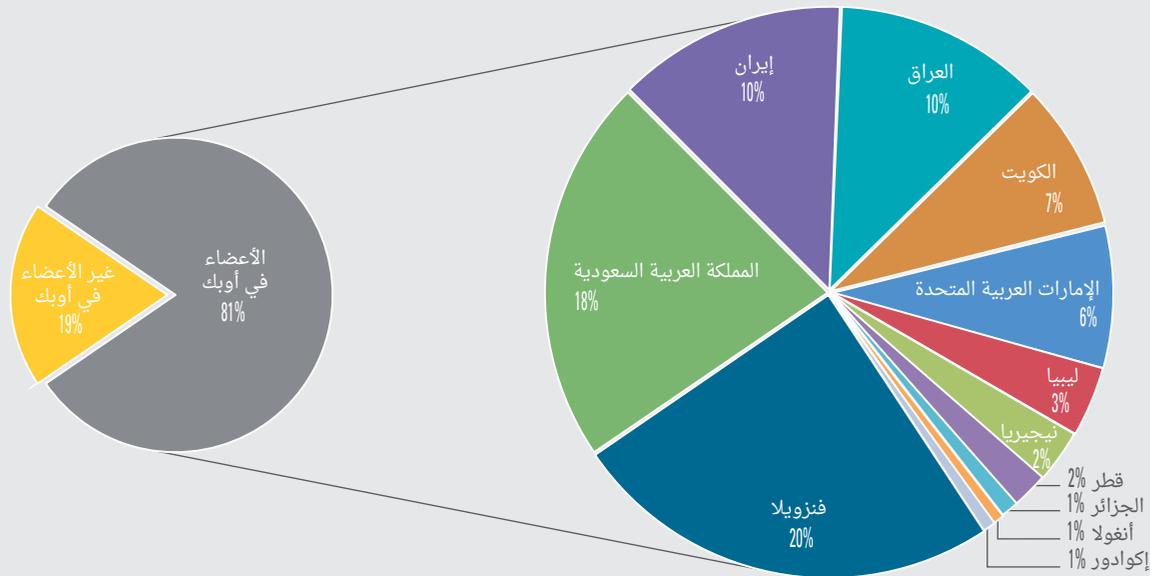
هاء. ملاحظات ختامية

تأتي آثار صدمة هبوط الأسعار العالمية للنفط حسب المتوقع. فالبلدان المستوردة للنفط، لا سيما المغرب والأردن وتونس، تستفيد من هذه الصدمة، بينما تتأثر البلدان المصدرة للنفط سلباً، وخصوصاً عُمان والمملكة

الملحق الأول

الإنتاج والاستثمار حسب سيناريو هبوط الأسعار الدولية للنفط بنسبة 10 في المائة

احتياطي النفط الخام في أواخر عام 2013



المصدر: حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات من OPEC, 2014.

الجدول م.1. نسبة التغير المتوقع في الإنتاج في القطاعات حسب سيناريو هبوط الأسعار الدولية للنفط بنسبة 10 في المائة

الزراعة	المنتجات الغذائية	قطاع النسيج	النفط	الغاز والتعدين	المنتجات الكيميائية	إنتاج النفط	المعادن	قطر	الإمارات العربية المتحدة	الكويت	البحرين	عمان	المغرب	مصر	الأردن	تونس	بلدان شمال أفريقيا	بلدان الشرق الأوسط
-4.0	-2.6	2.2	-0.9	3.3	9.0	2.8	4.4	0.0	-0.7	-5.9	0.0	-2.4	0.3	0.0	-1.8	-0.2	-4.2	-1.2
-1.2	-0.6	0.0	-2.4	2.2	2.9	-1.5	0.8	-2.4	-3.0	0.3	-2.3	-1.5	0.0	-2.1	0.0	-3.4	0.1	-3.4
0.0	-1.2	0.0	0.0	1.8	0.6	3.4	4.3	0.0	1.1	0.0	0.9	0.0	-0.4	0.4	0.4	0.9	-3.0	3.9
2.2	3.3	9.0	-0.9	3.3	9.0	2.8	4.4	0.0	-0.7	-5.9	0.0	-2.4	0.3	0.0	-1.8	-0.2	-4.2	-1.2
0.0	-1.2	0.0	-2.4	2.2	2.9	-1.5	0.8	-2.4	-3.0	0.3	-2.3	-1.5	0.0	-2.1	0.0	-3.4	0.1	-3.4
0.0	-0.6	0.0	0.0	1.8	0.6	3.4	4.3	0.0	1.1	0.0	0.9	0.0	-0.4	0.4	0.4	0.9	-3.0	3.9
0.0	-0.6	0.0	-2.4	2.2	2.9	-1.5	0.8	-2.4	-3.0	0.3	-2.3	-1.5	0.0	-2.1	0.0	-3.4	0.1	-3.4
0.0	-0.6	0.0	0.0	1.8	0.6	3.4	4.3	0.0	1.1	0.0	0.9	0.0	-0.4	0.4	0.4	0.9	-3.0	3.9
0.0	-0.6	0.0	-2.4	2.2	2.9	-1.5	0.8	-2.4	-3.0	0.3	-2.3	-1.5	0.0	-2.1	0.0	-3.4	0.1	-3.4
0.0	-0.6	0.0	0.0	1.8	0.6	3.4	4.3	0.0	1.1	0.0	0.9	0.0	-0.4	0.4	0.4	0.9	-3.0	3.9

5.3	0.0	0.8	1.3	1.1	0.6	1.8	0.0	4.3	3.1	1.5	2.6	التجهيزات الإلكترونية
5.9	4.1	2.5	0.0	0.0	0.3	4.6	0.0	5.4	1.6	1.3	6.6	الآلات
3.6	0.0	0.6	0.0	-0.8	0.0	0.0	0.0	2.8	1.6	0.6	3.0	معدات النقل الأخرى
2.6	0.0	0.6	-0.2	0.2	0.0	1.1	-0.7	0.4	1.5	0.0	0.6	منتجات صناعية أخرى
-0.3	-4.1	-0.4	0.0	-0.1	0.2	-2.7	-1.6	-7.6	-0.6	-1.5	-5.4	البناء
5.6	0.4	0.2	0.6	0.0	-0.2	0.5	5.5	0.2	0.2	0.3	0.6	النقل
0.6	-0.1	0.0	0.2	0.3	-0.1	0.1	0.2	-0.8	0.3	0.5	0.4	خدمات أخرى

المصدر: حسابات الإسكوا.

الجدول 2م. نسبة التغير المتوقع في الاستثمار في القطاعات حسب سيناريو هبوط الأسعار الدولية للنفط بنسبة 10 في المائة

الزراعة	المنتجات الغذائية	قطاع النسيج	النفط	الغاز والتعدين	المنتجات الكيماوية	إنتاج النفط	المعادن	التجهيزات الإلكترونية	الآلات	معدات النقل الأخرى	منتجات صناعية أخرى	البناء	النقل	خدمات أخرى
قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	الكويت	البحرين	عمان	المغرب	مصر	الأردن	تونس	بلدان شمال أفريقيا	بلدان الشرق الأوسط			
-6.3	-24.1	-1.3	-31.3	-5.0	-10.0	2.4	3.7	-12.8	3.0	-41.1	-11.5			
-6.5	-16.6	0.0	-20.0	-6.3	0.0	0.5	0.0	-8.3	1.1	-31.5	-12.5			
0.0	21.9	14.8	0.0	12.4	14.3	-2.3	5.7	2.7	11.5	-30.1	50.0			
-34.9	-28.8	-47.7	-7.7	-32.2	-19.2	-100.0	-33.2	-100.0	-40.4	-29.3	-66.8			
15.8	31.4	15.0	26.7	3.5	44.5	-1.0	10.1	1.9	5.9	62.5	80.0			
13.8	81.5	4.7	46.7	0.6	36.2	-4.6	4.7	-13.0	3.3	26.0	78.8			
-11.0	23.2	-35.3	31.6	12.8	18.8	33.8	-1.6	14.0	1.9	7.9	25.0			
2.9	34.8	20.0	34.9	6.4	32.4	0.0	12.1	2.9	9.5	43.4	120.8			
5.5	21.2	25.4	40.7	10.6	22.7	2.2	12.0	10.8	14.5	10.5	77.8			
6.5	53.5	13.9	51.3	11.0	45.1	2.0	8.1	1.0	19.0	33.3	88.2			
3.4	25.8	13.5	25.9	7.8	3.4	0.0	1.7	6.9	7.6	-2.3	35.7			
-0.9	5.4	14.2	8.7	-2.9	14.9	0.4	4.3	-2.2	9.1	-2.1	37.2			
-6.5	-41.5	-0.7	-42.3	-7.8	-7.8	0.5	1.3	0.7	1.3	-32.3	-10.4			
0.4	50.0	3.8	8.9	59.1	11.4	-0.9	2.3	4.1	5.9	4.7	68.6			
3.1	8.2	4.5	0.1	7.0	9.4	-0.8	6.8	2.1	4.5	4.4	9.9			

المصدر: حسابات الإسكوا.

الملحق الثاني

مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

1. Algeria

- Gross oil export revenues (table 4): Bank of Algeria, 2015;
- GDP growth rate (table 5): National Office of Statistics of Algeria, 2013;
- Consumer price inflation rate (table 5): Bank of Algeria, 2015;
- Trade and current account balances (figure 8): Bank of Algeria, 2015;
- Fiscal positions (figure 10): Ministry of Finance of Algeria, 2015.

2. Bahrain

- Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Bahrain, 2015;
- GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- Consumer price inflation rate (table 5): Bahrain Open Data Portal. Available from www.data.gov.bh/;
- Trade and current account balances (figure 8): Central Bank of Bahrain, 2015;
- Fiscal positions (figure 10): Central Bank of Bahrain, 2014.

3. Comoros

- GDP growth (table 5): Central Bank of the Comoros, 2013;
- Consumer price inflation rate (table 5): Central Bank of the Comoros, 2013;
- Trade and current account balances (figure 20): Central Bank of the Comoros, 2013;
- Fiscal positions (figure 22): Central Bank of the Comoros, 2013.

4. Djibouti

- GDP growth (table 5): Central Bank of Djibouti, 2013;
- Consumer price inflation rate (table 5): Central Bank of Djibouti, 2013;
- Trade and current account balances (figure 20): Central Bank of Djibouti, 2013;
- Fiscal positions (figure 22): Central Bank of Djibouti, 2013.

5. Egypt

- Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Egypt, 2015;
- GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- Consumer price inflation rate (table 5): Central Bank of Egypt, 2015;
- Trade and current account balances (figure 12): Central Bank of Egypt, 2015;
- Fiscal positions (figure 14): Central Bank of Egypt, 2015;
- Unemployment rate (figure 31): Central Agency for Public Mobilization and Statistics of Egypt, 2014 and 2015.

6. Iraq

- Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Iraq, 2010, 2011, 2012a and 2013;
- GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- Consumer price inflation rate (table 5): Central Bank of Iraq, 2012b;
- Trade and current account balances (figure 12): Central Bank of Iraq, 2010, 2011, 2012a and 2013;
- Fiscal positions (figure 14): Central Bank of Iraq, 2010, 2011, 2012a and 2013.

7. Jordan

- a. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- b. Consumer price inflation rate (table 5): Department of Statistics of Jordan, 2015b;
- c. Trade and current account balances (figure 12): Department of Statistics of Jordan, 2015b;
- d. Fiscal positions (figure 14): Ministry of Finance of Jordan, 2015;
- e. Unemployment rate (figure 31): Department of Statistics of Jordan, 2014 and 2015a.

8. Kuwait

- a. Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Kuwait, 2015;
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): Central Bank of Kuwait, 2015;
- d. Trade and current account balances (figure 8): Central Bank of Kuwait, 2015;
- e. Fiscal positions (figure 10): Central Bank of Kuwait, 2015.

9. Lebanon

- a. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- b. Consumer price inflation rate (table 5): Central Administration of Statistics of Lebanon, 2013;
- c. Trade and current account balances (figure 12): Banque du Liban, 2015;
- d. Fiscal positions (figure 14): Ministry of Finance of Lebanon, 2015.

10. Libya

- a. Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Libya, 2014
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): Central Bank of Libya, 2014;
- d. Trade and current account balances (figure 16): Central Bank of Libya, 2014;
- e. Fiscal positions (figure 18): Central Bank of Libya, 2014.

11. Mauritania

- a. Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Mauritania, 2014a;
- b. GDP growth (table 5): Central Bank of Mauritania, 2014b;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): Central Bank of Mauritania, 2014b;
- d. Trade and current account balances (figure 20): Central Bank of Mauritania, 2014a;
- e. Fiscal positions (figure 22): Central Bank of Mauritania, 2014b.

12. Morocco

- a. Gross oil export revenues (table 4): Bank al-Maghrib, 2015;
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): Bank al-Maghrib, 2015;
- d. Trade and current account balances (figure 16): Bank al-Maghrib, 2015;
- e. Fiscal positions (figure 18): Bank al-Maghrib, 2015;
- f. Unemployment rate (figure 31): Haut-Commissariat au Plan, Morocco, 2014 and 2015.

13. Oman

- a. Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Oman, 2014;
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): National Centre for Statistics and Information of Oman, 2014a and 2014b;

- d. Trade and current account balances (figure 8): Central Bank of Oman, 2014;
- e. Fiscal positions (figure 10): Central Bank of Oman, 2014; and National Centre for Statistics and Information of Oman, 2014b.

14. Palestine

- a. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- b. Consumer price inflation rate (table 5): Palestine Monetary Authority, 2015;
- c. Trade and current account balances (figure 12): Palestine Monetary Authority, 2015;
- d. Fiscal positions (figure 14): Palestine Monetary Authority, 2015;
- e. Unemployment rate (figure 31): Palestinian Central Bureau of Statistics, 2014.

15. Qatar

- a. Gross oil export revenues (table 4): Ministry of Development Planning and Statistics, Qatar, 2015;
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): Ministry of Development Planning and Statistics, Qatar, 2015;
- d. Trade and current account balances (figure 8): Qatar Central Bank, 2015;
- e. Fiscal positions (figure 10): Qatar Central Bank, 2015.

16. Saudi Arabia

- a. Gross oil export revenues (table 4): Saudi Arabian Monetary Agency, 2015;
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): Saudi Arabian Monetary Agency, 2015;
- d. Trade and current account balances (figure 8): Saudi Arabian Monetary Agency, 2015;
- e. Fiscal positions (figure 10): Saudi Arabian Monetary Agency, 2015.

17. Sudan

- a. Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Sudan, 2014;
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): Central Bank of Sudan, 2014;
- d. Trade and current account balances (figure 20): Central Bank of Sudan, 2014;
- e. Fiscal positions (figure 22): Central Bank of Sudan, 2014.

18. Syrian Arab Republic

- a. GDP growth (table 5): UNRWA, 2015;
- b. Consumer price inflation (table 5): Central Bureau of Statistics of the Syrian Arab Republic, 2015;
- c. Trade and current account balances (figure 12): Central Bank of Syria, 2011;
- d. Fiscal positions (figure 14): Central Bank of Syria, 2011.

19. Tunisia

- a. Gross oil export revenues (table 4): National Institute of Statistics of Tunisia, 2014;
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation (table 5): National Institute of Statistics of Tunisia, 2014;
- d. Trade and current account balances (figure 16): Central Bank of Tunisia, 2015;
- e. Fiscal positions (figure 18): Central Bank of Tunisia, 2015; and Ministry of Finance of Tunisia, 2015;
- f. Unemployment rate (figure 31): National Institute of Statistics of Tunisia, 2015.

20. United Arab Emirates

- a. Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of the United Arab Emirates, 2012, 2013 and 2014;

- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation rate (table 5): National Bureau of Statistics of the United Arab Emirates, 2015;
- d. Trade and current account balances (figure 8): Central Bank of the United Arab Emirates, 2012, 2013 and 2014;
- e. Fiscal positions (figure 10): Central Bank of the United Arab Emirates, 2014.

21. Yemen

- a. Gross oil export revenues (table 4): Central Bank of Yemen, 2015;
- b. GDP growth (table 5): ESCWA, 2015;
- c. Consumer price inflation (table 5): Central Bank of Yemen, 2015;
- d. Trade and current account balances (figure 20): Central Bank of Yemen, 2015;
- e. Fiscal positions (figure 22): Central Statistical Organization of Yemen, 2013.

الحواشي

الفصل الأول

1. United States Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis, 2015
 2. فارق تيد هو الفرق بين ثلاثة أشهر من سعر الفائدة المعمول به بين مصارف لندن وثلاثة أشهر من معدلات الفائدة على سندات الخزينة الأمريكية. ويقيس فارق تيد السيولة بما أنه يبيّن كلفة الاقتراض النسبية للكيانات الخاصة من الخزينة الأمريكية. وفي المجمل يسجل فارق تيد 50 نقطة أساس (0.5 نقطة مئوية). ويشير ازدياد فارق تيد إلى نقص في سيولة الدولار الأمريكي في القطاع الخاص إذ تزداد تكاليف تمويل الدولار الأمريكي في الأسواق النقدية العالمية إلى مستويات أعلى من الخزينة الأمريكية.
 3. European Commission, 2014
 4. ILO, 2015, p. 16
 5. مثل العقود التي تنصّ على العمل من دون ساعات عمل محدّدة في المملكة المتحدة، Pyper and Dar, 2015
 6. WEF, 2014, p. 31
 7. المرجع نفسه.
 8. Abu Dhabi Dialogue, 2014
 9. Kuwait News Agency, 2015
 10. UNHCR, 2015, p. 7; and 2014, p. 5
 11. IOM, 2014
 12. OPEC, 2014, tables 10.1 and 10.2
 13. IMF, 2015
 14. International Fertilizer Industry Association, 2014
 15. World Bank, 2015a
 16. يُقصد بهذه المصارف التجارية الدولية المصارف التي ترفع تقريراً بشأن عملياتها إلى مصرف التسويات الدولية. وهي من أهم المصارف التجارية التي تشارك في عمليات دولية.
- ## الفصل الثاني
1. Sheikh, 2014
 2. UNDP in Somalia, 2015
 3. خفض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة مرة أخرى في تموز/يوليو 2015 بمقدار 0.25 نقطة مئوية.
4. Reuters, 2015a; Times of Oman, 2015a
 5. Reuters, 2015b
 6. Regulation and Supervision Bureau of Abu Dhabi, 2014
 7. Ministry of Finance of Egypt, 2014; Ministry of Finance of Jordan, 2014; Verme and el-Massnaoui, 2015
 8. Mohammad, 2015
 9. Times of Oman, 2015b
 10. Kuwait News Agency, 2015
 11. Qatar News Agency, 2015
 12. UNDP, 2014
 13. المرجع نفسه، ص 224. الدول العربية التي يشملها تقرير التنمية البشرية لعام 2014 هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، السودان، جيبوتي، الصومال، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المملكة العربية السعودية، المغرب، واليمن.
 14. WEF, 2014
 15. استُخدم في التقرير العالمي للفوارق بين الجنسين لعام 2014 تصنيف البلدان العربية ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشمل بلداً غير عربي. وقد أُعيد حساب المتوسط العائد للمنطقة مرجحاً بعدد سكان كل بلد من البلدان التالية: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، واليمن.
 16. حسابات الإسكوا، استناداً إلى بيانات قطرية من WEF, 2014
 17. WEF, 2014
 18. المرجع نفسه، ص 10-11. الترتيب حسب المؤشر.
 19. IPU, 2014 and 2015
 20. IPU, 2011
 21. IPU, 2015
 22. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2015
 23. National Institute of Statistics of Tunisia, 2015
24. Central Agency for Public Mobilization and Statistics of Egypt, 2015
 25. Department of Statistics of Jordan, 2015b
 26. Central Department of Statistics and Information of Saudi Arabia, 2015
 27. Haut-Commissariat au Plan, Morocco, 2015
 28. Palestinian Central Bureau of Statistics, 2015
 29. Department of Statistics of Jordan, 2015b
 30. Central Department of Statistics and Information of Saudi Arabia, 2015
 31. National Institute of Statistics of Tunisia, 2015
 32. Alsheikh, 2015, pp. 8-9
 33. ESCWA and others, 2015
- ## الفصل الثالث
1. Rasche and Tatom, 1977
 2. Mork and Hall, 1979
 3. Hamilton, 1983
 4. Burbidge and Harrison, 1984
 5. Mork, 1989
 6. Hooker, 1996. مفهوم العلاقة السببية Granger هو مفهوم إحصائي يركز على التنبؤ.
 7. Hamilton, 1996
 8. Cuñado and de Gracia, 2003
 9. Lee, Ni and Ratti, 1995; and Ferderer, 1996
 10. Hamilton, 1996
 11. تركز هذه التقديرات والتوقعات على أسعار افتراضية وحقيقية للنفط، وعلى الطلب العالمي الفعلي على النفط الخام.
 12. Abeyasinghe, 2001
 13. Lizardo and Mollick, 2010
 14. Johnson, 2015
 15. Kilian, 2009
 16. Fattouh and el-Katir, 2012
 17. انظر الفصل الأول للاطلاع على تقديرات

- وتوقعات إنتاج النفط الخام في البلدان العربية. Beattie, 2014. 18.
19. Central Bank of Kuwait, 2015، الجدول Saudi Arabian Monetary Agency, 26، 2015، الجدول 2.
20. IMF, 2014, table 6.
21. Sovereign Wealth Fund Institute, 2015.
22. IMF, 2013.
23. Sdrlevich and others, 2014. الأرقام المذكورة تتصل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتألف من 19 بلداً عربياً (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، العراق، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، واليمن) بالإضافة إلى إيران.
24. IEA, 2015.
25. Daragahi, 2015.
26. أنشئ برنامج النفط مقابل الغذاء في نيسان/ أبريل 1995. غير أن تنفيذه الفعلي بدأ في كانون الأول/ديسمبر 1996، بعد التوقيع على مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في 20 أيار/مايو 1996.
27. حدثت أزمة الكهرباء في كاليفورنيا في عام 2000 نتيجة لفشل التدابير التي اتخذت في عام 1996 بهدف التحرير الجزئي لسوق الكهرباء. ونشأت الأزمة عقب ارتفاع حاد في الأسعار وانقطاع كلي للتيار الكهربائي. واستمرت تقلبات أسعار النفط، وارتفاعها الحاد أحياناً، من أيار/مايو 2000 إلى أيلول/سبتمبر 2001. وبدأت الانقطاعات المتكررة في حزيران/يونيو 2000 واستمرت 12 شهراً.
28. Arezki and Blanchard, 2014.
29. United Nations, 2015.
30. IEA, 2014a; and 2014b.
31. يؤثر التقدم التكنولوجي على مستويات العرض والطلب على السوا. ويؤدي التحسن في تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة إلى خفض معدلات الطلب على الطاقة. بالمقابل، تؤدي الابتكارات في تكنولوجيات التنقيب إلى خفض كلفة استخراج الموارد الهيدروكربونية البحرية، كما في البرازيل والمكسيك، وتسمح
- بالتنقيب والاستخراج في المناطق البحرية العميقة.
32. Raval and Hume, 2014.
33. Raval, 2015.
34. Sanchez, 2011.
35. Aydin and Acar, 2011.
36. Timilsina, 2013.
37. في هذا السياق، تتضمن البلدان العربية الأخرى الأردن، الجمهورية العربية السورية، العراق، فلسطين، لبنان، واليمن.
38. World Bank, 2013; Berument and Ceylan, 2005; Feldkirchner and Korhonen, 2012.
39. World Bank, 2013; Rasmussen and Roitman, 2011.
40. وُضعت هذه الفرضية (انخفاض أسعار النفط بنسبة 10 في المائة) بعد أن أعلنت معظم السلطات الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي أن الانخفاض في أسعار النفط لن يؤثر على خططها المتصلة بالاستثمار العام، وأنها ستستخدم احتياطاتها الاستراتيجية لتمويل العجز العام.

- Abeyasinghe, Tilak (2001). Estimation of direct and indirect impact of oil price on growth. *Economics Letters*, vol. 73, No. 2, pp. 147-153.
- Abu Dhabi Dialogue (2014). The Kuwait Declaration of the Third Ministerial Consultation, 27 November, Kuwait. Available from www.ilo.org/beirut/events/WCMS_323901/lang--en/index.htm (last accessed 4 August 2015).
- Alsheikh, Hend M. (2015). Current progress in the nationalization programmes in Saudi Arabia. Gulf Labour Markets and Migration Explanatory Note (GLMM-EN-No.2/2015). European University Institute/Gulf Research Center. Available from http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/34580/GLMM_ExpNote_02_2015.pdf?sequence=1 (last accessed 4 August 2015).
- Arezki, Rabah, and Olivier Blanchard (2014). Seven questions about the recent oil price slump. IMFdirect – The IMF Blog (22 December). Available from <http://blog-imfdirect.imf.org/2014/12/22/seven-questions-about-the-recent-oil-price-slump/> (last accessed 4 August 2015).
- Aydin, Levent, and Mustafa Acar (2011). Economic impact of oil price shocks on the Turkish economy in the coming decades: A dynamic CGE analysis. *Energy Policy*, vol. 39, pp. 1722-1731.
- Bahrain Open Data Portal. Available from www.data.gov.bh/.
- Bank al-Maghrib (2015). *Bulletin Trimestriel – Mars 2015*. No. 143. Available from www.bkam.ma/ (last accessed 4 August 2015).
- Bank of Algeria (2015). *Bulletin Statistique Trimestriel – Mars 2015*. Available from www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_29f.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Banque du Liban (2015). External sector and balance of payments: Statistics and research – main series. Available from www.bdl.gov.lb/webroot/statistics (last accessed 4 August 2015).
- Beattie, Alan (2014). Ready or not: oil exporters facing low prices. *Financial Times Blog*, [beyondbrics](http://blogs.ft.com/beyond-brics/2014/11/27/ready-or-not-oil-exporters-facing-low-prices/) (7 November). Available from <http://blogs.ft.com/beyond-brics/2014/11/27/ready-or-not-oil-exporters-facing-low-prices/> (last accessed 4 August 2015).
- Beede, David, and others (2011). *Women in STEM: A Gender Gap to Innovation*. United States Department of Commerce, Economics and Statistics Administration, ESA Issue Brief #04-11, August. Washington, D.C. Available from www.esa.doc.gov/sites/default/files/womeninstemagaptoinnovation8311.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Berument, Hakan, and Nildaq Basak Ceylan (2005). The impact of oil price shocks on the economic growth of selected MENA countries. Conference paper for ERF 12th Annual Conference (Cairo, 19-21 December 2005). Available from www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=545 (last accessed 4 August 2015).
- Breisinger, Clemens, and others (2012). Leveraging fuel subsidy reform for transition in Yemen. *Sustainability*, vol. 4, No. 11, pp. 2862-2887.
- Burbidge, John, and Alan Harrison (1984). Testing for the effects of oil-price rises using vector autoregressions. *International Economic Review*, vol. 25, No. 2, pp. 459-484.
- Central Administration of Statistics of Lebanon (2013). Consumer Price Index. Available from www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en/cpi-en#cpireresults (last accessed 4 August 2015).
- Central Agency for Public Mobilization and Statistics of Egypt (2014). *Statistical Yearbook 2014*. Available from www.msrinternet.capmas.gov.eg/pdf/Electronic%20Static%20Book2014//page/English%20Pages/English.htm (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). Labor force survey results for the 4th quarter. Press release (16 February).
- Central Bank of Bahrain (2014). *Economic Indicators* (September), No. 45. Available from www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Sep2014.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). *Statistical Bulletin* (January). Available from www.cbb.gov.bh/assets/MSB/MSB-Jan%202015.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of the Comoros (2013). *Annual Report 2013* (in French). Available from www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2013.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Djibouti (2013). *Annual Report 2013* (in French). Available from www.banque-centrale.dj/rubriques/27 (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Egypt (2015). *Monthly Statistical Bulletin*. Available from www.cbe.org.eg/English/Economic+Research/Publications/Monthly+Statistical+Bulletin/Mar+2015+Statistical+Bulletin.htm (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Iraq (2010). *Annual Statistical Bulletin 2010*. Available from www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2011). *Annual Statistical Bulletin 2011*. Available from www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2012a). *Annual Statistical Bulletin 2012*. Available from www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2012b). Key financial indicators. Available from www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2013). *Annual Statistical Bulletin 2013*. Available from www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Kuwait (2015). *Quarterly Statistical Bulletin, October-December 2014*. Available from www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp (last accessed 4 August 2015).

- Central Bank of Libya (2014). *Economic Bulletin* (in Arabic), vol. 54. Second Quarter 2014. Available from www.cbl.gov.ly/ar/images/stories/bohot/bulletinQ2.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Mauritania (2014a). *Balance of Payments 2014* (in French). Available from www.bcm.mr/Statistiques%20mon%20C3%A9taires%20et%20financi%C3%A8res/Balance%20des%20paiements/Documents/Balalance%20des%20paiements2014.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2014b). *Bulletin Trimestriel des Statistiques* (in French). Available from www.bcm.mr/Etudes%20et%20Recherches%20Economiques/Bulletins%20trimestriels%20des%20statistiques/Pages/Bulletintrimestrieldesstatistiquesdu4%C3%A8metrimestre2014.aspx (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Oman (2014). *Quarterly Statistical Bulletin, December 2014*. Available from www.cbo-oman.org/ (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Sudan (2014). *Economic and Financial Statistics Review, October-December 2014*. Available from www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_14.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Syria (2011). Money and banking statistics up to December 2011.
- Central Bank of Tunisia (2015). Monetary, economic and financial statistics. Available from www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tab_trimestriel.jsp?params=PL120010,PL120020,PL120030&cal=t&page=P120&tab=040&pos=3 (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of the United Arab Emirates (2012). *Annual Report 2012*. Available from www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2012_English3.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2013). *Annual Report 2013*. Available from www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2013_English3.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2014). *Annual Report 2014*. Available from www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2014_en_new.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Central Bank of Yemen (2015). Money and Banking Development, January (in Arabic). Available from www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Jan2015.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Central Bureau of Statistics of the Syrian Arab Republic (2015). Consumer price index. Available from www.cbssyr.sy/index-EN.htm (last accessed 4 August 2015).
- Central Department of Statistics and Information of Saudi Arabia (2015). Quarterly Unemployment Rate 2014. Available from www.cdsi.gov.sa/english/ (last accessed 4 August 2015).
- Central Statistical Organization of Yemen (2013). *Statistical Yearbook 2013*, chap. 15. Available from www.cso-yemen.org/content.php?lng=english&id=661 (last accessed 4 August 2015).
- Clarke, Kieran (2014). *Energy Subsidy Country Update: Assessing Egypt's Energy Subsidy Reforms*. Geneva: International Institute for Sustainable Development. Available from www.iisd.org/GSI/sites/default/files/ffs_egypt_update_august_2014.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Cuñado, Juncal, and Fernando Pérez de Gracia (2003). Do oil price shocks matter? Evidence for some European countries. *Energy Economics*, vol. 25, No. 2, pp. 137-154.
- Daragahi, Borzou (2015). Developing economies: Taking a load off. *Financial Times* (11 February). Available from www.ft.com/intl/cms/s/0/b57011ba-b095-11e4-92b6-00144feab7de.html?siteedition=intl#axzz3bFL72cuq (last accessed 4 August 2015).
- Del Granado, Francisco Javier Arze, and others (2012). The unequal benefits of fuel subsidies: A review of evidence for developing countries. *World Development*, vol. 40, No. 11, pp. 2234-2248.
- Department of Statistics of Jordan (2014). *Jordan Statistical Yearbook 2013* (in Arabic). Issue No. 64. Available from http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/yearbook_2013.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015a). The unemployment rate during the fourth quarter of 2014. Press release (22 January). Available from www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2014/Emp_2014-q4.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015b). Monthly consumer price index. Available from www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/price_num/index.htm (last accessed 4 August 2015).
- Economic and Social Commission for Western Asia (2015). *National accounts studies of the Arab region*. Issue No. 34 (E/ESCWA/SD/2015/1). Available from www.escwa.un.org/information/pubaction.asp?PubID=1676.
- Economic and Social Commission for Western Asia, and others (2015). *Summary: Arab Regional Synthesis Report on the Implementation of the Beijing Platform for Action Twenty Years Later*. Available from www.escwa.un.org/sites/BeijingPlus20/docs/E4_Report.pdf (last accessed 4 August 2015).
- El-Katiri, Laura, and Bassam Fattouh (2015). A brief political economy of energy subsidies in the Middle East and North Africa. Oxford Institute for Energy Studies. Available from www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2015/02/MEP-11.pdf (last accessed 4 August 2015).
- European Commission (2014). *An Investment Plan for Europe* (COM(2014)903). Available from <http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52014DC0903&from=EN> (last accessed 4 August 2015).
- Fattouh, Bassam, and Laura el-Katiri (2012). Energy and Arab economic development. Arab Human Development Report Research Paper Series. New York: United Nations Development Programme, Regional Bureau for Arab States. Available from www.arab-hdr.org/publications/other/ahdrps/ENGFattouhKatiriV2.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Feldkirchner, Martin, and Iikka Korhonen (2012). The rise of China and its implications for emerging markets - evidence from a GVAR model. Bank of Finland, Institute for Economies in Transition, Discussion Paper No. 20/2012.
- Ferderer, J. Peter (1996). Oil price volatility and the macroeconomy. Elsevier, *Journal of Macroeconomics*, vol. 18, No. 1, pp. 1-26.
- Fourth World Conference on Women (1995). Beijing Declaration and Platform for Action. Available from www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Fratzscher, Marcel, and others (2014). Oil prices, exchange rates and asset prices. European Central Bank Working Paper Series, No. 1689 (July). Frankfurt: European Central Bank. Available from www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecbwp1689.pdf (last accessed 4 August 2015).

- Hamilton, James D. (1983). Oil and the macroeconomy since World War II. *Journal of Political Economy*, vol. 91, No. 2, pp. 228-248.
- _____ (1996). This is what happened to the oil price-macroeconomy relationship. *Journal of Monetary Economics*, vol. 38, No. 2, pp. 215-220.
- Hansen, Alvin H. (1939). Economic progress and declining population growth. *American Economic Review*, vol. 29, No. 1, pp. 1-15.
- Haut-Commissariat au Plan, Morocco (2014). Unemployment rates by gender (in Arabic and French). Available from www.hcp.ma/Taux-de-Chomage-selon-le-sexe_a256.html (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). The labour market in the fourth quarter of 2014 (in Arabic and French). Available from www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-au-quatrieme-trimestre-de-l-annee-2014_a1504.html (last accessed 4 August 2015).
- Hooker, Mark A. (1996). What happened to the oil price-macroeconomy relationship? *Journal of Monetary Economics*, vol. 38, No. 2, pp. 195-213.
- International Energy Agency (2014a). *Oil Market Report* (11 July). Available from www.iea.org/oilmarketreport/reports/2014/0714/ (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2014b). *Oil Market Report* (12 December). Available from www.iea.org/oilmarketreport/reports/2014/1214/ (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). World Energy Outlook 2014: Fossil-fuel consumption subsidy rates as a proportion of the full cost of supply, 2013. Available from www.iea.org/subsidy/index.html (last accessed 4 August 2015).
- International Fertilizer Industry Association (2014). *Short-Term Fertilizer Outlook 2014-2015*. Available from www.fertilizer.org/en/ItemDetail?iProductCode=9840Pdf&Category=ECO (last accessed 4 August 2015).
- International Labour Organization (2012). *Global Employment Trends for Women* (December). Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_195447.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). *World Employment Social Outlook: Trends 2015*. Available from www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2015/WCMS_337069/lang--en/index.htm (last accessed 4 August 2015).
- International Monetary Fund (2013). *Energy Subsidy Reform: Lessons and Implications*. Available from www.imf.org/external/np/pp/eng/2013/012813.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2014). *Regional Economic Outlook Update: Statistical Appendix*. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/mcd/eng/pdf/menapst0514.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). IMF primary commodity prices. Monthly database. Available from www.imf.org/external/np/res/commod/index.aspx (last accessed 4 August 2015).
- International Organization for Migration (2014). *Fatal Journeys: Tracking Lives Lost during Migration*. Available from http://publications.iom.int/bookstore/free/FatalJourneys_CountingtheUncounted.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Inter-Parliamentary Union (2011). Women in national parliaments: Situation as of 31 December 2011. Available from www.ipu.org/wmn-e/arc/classif311211.htm (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2014). Women in national parliaments: Situation as of 1 June 2014. Available from www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010614.htm (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). Women in national parliaments: Situation as of 1 June 2015. Available from www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010615.htm (last accessed 4 August 2015).
- Johnson, Steve (2015). Sovereign wealth funds start to leak oil. *Financial Times* (22 March). Available from <http://www.ft.com/intl/cms/s/0/81149ece-c736-11e4-8e1f-00144feab7de.html#axzz3bFL72cuq> (last accessed 4 August 2015).
- Kilian, Lutz (2009). Not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market. *American Economic Review*, vol. 99, No. 3, pp.1053-1069.
- Kuwait News Agency (2015). Lawmakers endorse draft bills on household workers (24 June). Available from www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2448191&Language=en (last accessed 4 August 2015).
- Lee, Kiseop, and others (1995). Oil shocks and the macroeconomy: The role of price variability. *The Energy Journal*, vol. 16, No. 4, pp. 39-56.
- Lizardo, Radhames A., and Andre V. Mollick (2010). Oil price fluctuations and US dollar exchange rates. *Energy Economics*, vol. 32, No. 2, pp. 399-408.
- Ministry of Development Planning and Statistics of Qatar (2015). Statistics Sector. Available from www.qsa.gov.qa/eng/index.htm (last accessed 4 August 2015).
- Ministry of Finance of Algeria (2015). Note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015 (in French). Available from www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2015.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Ministry of Finance of Egypt (2014). Medium-term macroeconomic policy framework – September 2014. Available from www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/English/Egypt-Medium%20Term%20Macroeconomic%20Policy%20Framework%20-%20September%202014.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Ministry of Finance of Jordan (2014). Toukan: Domestic fiscal policy gains international acclaim, Gulf grant supported capital spending (8 November). Available from www.mof.gov.jo/PressCenter/News/NewsDetails/tabid/117/ArticleId/48/language/en-US/Toukan-Domestic-fiscal-policy-gains-international-acclaim-Gulf-grant-supported-capital-spending.aspx (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). General Government Finance Bulletin (April 2015), vol. 17, No. 3. Available from www.mof.gov.jo/LinkClick.aspx?fileticket=qMQukFFFJE%3d&tabid=505&portalid=0&mid=953&language=en-US (last accessed 4 August 2015).
- Ministry of Finance of Lebanon (2015). *Fiscal Performance Report*. Available from www.finance.gov.lb/EN-US/FINANCE/ECONOMICDATASTATISTICS/Pages/FiscalPerformance.aspx (last accessed 4 August 2015).
- Ministry of Finance of Tunisia (2015). Summary of results of public finance (state budget) (in Arabic and French). Available from www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=134&Itemid=304&lang=fr (last accessed 4 August 2015).
- Mohammad, Yusuf (2015). Govt overhauls labor law. *Arab News*, 7 April. Available from www.arabnews.com

- arabnews.com/saudi-arabia/news/728971 (last accessed 4 August 2015).
- Mork, Knut Anton (1989). Oil and the macroeconomy when prices go up and down: An extension of Hamilton's results. *Journal of Political Economy*, vol. 97, No. 3, pp. 740-744.
- Mork, Knut Anton, and Robert E. Hall (1979). Energy prices, inflation, and recession, 1974-1975. *The Energy Journal*, vol. 1, No. 3, pp. 31-64.
- National Bureau of Statistics of the United Arab Emirates (2015). Consumer price indices. Available from www.uaestatistics.gov.ae/EnglishHome/ReportsByDepartmentEnglish/tabid/104/Default.aspx?MenuId=1&NDId=372 (last accessed 4 August 2015).
- National Centre for Statistics and Information of Oman (2014a). *Consumer Price Index* (tenth issue). Available from www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/ben_English%20Yearly%20Book%202014_04e9e6e5-868e-4d2a-bcf4-b1dfb2e0edd7.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2014b). *Statistical Yearbook 2014* (issue 42). Available from www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/ben_Statistical%20Yearly%20Book%202014_04e9e6e5-868e-4d2a-bcf4-b1dfb2e0edd7.pdf (last accessed 4 August 2015).
- National Office of Statistics of Algeria (2013). Les comptes économiques en volume de 2000 à 2013 (in French). Available from www.ons.dz/IMG/pdf/Comptes_vol_2000_2013-6_aout_OK_OK.pdf (last accessed 4 August 2015).
- National Institute of Statistics of Tunisia (2014). Key indicators. Available from www.ins.nat.tn/ (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). *National Survey on Population and Employment* (in French).
- Organization of Petroleum Exporting Countries (2014). OPEC monthly oil market report. Vienna (16 March). Available from www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm (last accessed 4 August 2015).
- Oxfam (2014). Yemen in crisis: How Yemen can survive the fuel crisis and secure its future (24 June). Briefing Note. Available from www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bn-yemen-fuel-crisis-diesel-reactive-240614-en.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Palestine Monetary Authority (2015). Statistics: Time series data. Available from www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US (last accessed 4 August 2015).
- Palestinian Central Bureau of Statistics (2014). Labour Force Survey Annual Report 2014 (in Arabic). Available from www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2120.pdf (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015). *Labour Force Survey* (October-December 2014) Round (Q4/2014). Available from www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFS-Q4-2014-e.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Pyper, Douglas, and Aliyah Dar (2015). Zero-hours contract. House of Commons Library Briefing Paper No. 06553. Available from <http://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/SN06553> (last accessed 4 August 2015).
- Qatar Central Bank (2015). Quarterly Statistical Bulletin (March). Available from www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx (last accessed 4 August 2015).
- Qatar News Agency (2015). Qatar is amending labor law, HE Minister of Labor says (9 March). Available from www.qna.org.qa/en-us/News/15030918510050/Qatar-is-Amending-Labor-Law-HE-Minister-of-Labor-Says (last accessed 4 August 2015).
- Rasche, Robert H., and John A. Tatom (1977). Energy resources and potential GNP. Federal Reserve Bank of St. Louis Review, vol. 59, No. 6, pp. 10-24.
- Rasmussen, Tobias N., and Agustin Roitman (2011). Oil shocks in a global perspective: Are they really that bad? IMF Working Paper WP/11/194. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11194.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Raval, Anjali (2015). Saudi claims oil price strategy success. *Financial Times* (13 May). Available from www.ft.com/intl/cms/s/2/69350a3e-f970-11e4-be7b-00144feab7de.html#axzz3bFL72cuq (last accessed 4 August 2015).
- Raval, Anjali, and Neil Hume (2014). Oil plunges and OPEC tests the mettle of US shale industry. *Financial Times* (27 November). Available from www.ft.com/intl/cms/s/0/eda2b8a6-7645-11e4-a777-00144feabdc0.html#siteedition=intl#axzz3bFL72cuq (last accessed 4 August 2015).
- Regulation and Supervision Bureau of Abu Dhabi (2014). New water and electricity tariffs structure.
- Reuters (2015a). Bahrain natural gas prices for industry rise 25 cents per mmBtu (30 January). Available from <http://af.reuters.com/article/energyOilNews/idAFL6NOV91BW20150130> (last accessed 4 August 2015).
- _____ (2015b). Diesel, kerosene prices cut to 110 fils. As reported in *Kuwait Times* (28 January). Available from <http://news.kuwaittimes.net/diesel-kerosene-prices-cut-110-fils/> (last accessed 4 August 2015).
- Sanchez, Marco V. (2011). Welfare effects of rising oil prices in oil-importing developing countries. *The Developing Economies*, vol. 49, No. 3, pp. 321-346.
- Saudi Arabian Monetary Agency (2015). Annual statistics. Available from www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx (last accessed 4 August 2015).
- Sdravovich, Carlo, and others (2014). *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead*. Washington, D.C.: International Monetary Fund. Available from www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2014/1403mcd.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Sheikh, Abdi (2014). Somalia state budget to double spending in 2014. *Reuters* (1 April). Available from <http://af.reuters.com/article/investingNews/idAFKBN0CN09T20140401> (last accessed 4 August 2015).
- Sovereign Wealth Fund Institute (2015). Fund rankings. Available from www.swfinstitute.org/fund-rankings/ (last accessed 4 August 2015).
- Summers, Lawrence H. (2014). U.S. economic prospects: Secular stagnation, hysteresis, and the zero lower bound. *Business Economics*, vol. 49, No. 2, pp. 65-73.
- Teulings, Coen, and Richard Baldwin, eds. (2014). *Secular Stagnation: Facts, Causes, and Cures*. London: Centre for Economic Policy Research (CEPR). Available from www.voxeu.org/sites/default/files/Vox_secular_stagnation.pdf (last accessed 4 August 2015).
- Times of Oman (2015a). Oman's subsidy estimate declines by 18.5 per cent, further drop expected (13 January). Available from <http://>

timesofoman.com/article/46122/Business/Omans-subsidy-estimate-declines-by-185-percent-further-drop-expected (last accessed 4 August 2015).

_____ (2015b). Expat labour rules begin to bite in Oman (23 February). Available from <http://timesofoman.com/article/48258/Oman/Expat-labour-rules-begin-to-bite-in-Oman> (last accessed 4 August 2015).

Timilsina, Govinda R. (2013). How much does an increase in oil prices affect the global economy? Some insights from a general equilibrium analysis. Policy Research Working Paper No. 6515. Washington, D.C.: World Bank.

United Nations (2015). *World Economic Situation and Prospects 2015*. New York. Available from www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2015wesp-es-en.pdf (last accessed 4 August 2015).

United Nations Development Programme (2014). *Human Development Report 2014. Sustaining human progress: Reducing vulnerabilities and building resilience*. New York. Available from <http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr14-report-en-1.pdf> (last accessed 4 August 2015).

United Nations Development Programme in Somalia (2015). 2015 budgets of National Federal Parliament, the Parliament of Somaliland and the Puntland HoR. Parliamentary and Constitutional Support Project (PCSP), Newsletter No. 4 (20 April). Available from www.so.undp.org/content/dam/somalia/docs/PCSPNewsletters/Newsletter%204_2015.pdf (last accessed 4 August 2015).

UN Women (2015). *Summary Report: The Beijing Declaration and Platform for Action turns 20*. Available from www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2015/02/beijing-synthesis-report (last accessed 4 August 2015).

United Nations High Commissioner for Refugees (2014). *UNHCR Global Report 2013*. Available from www.unhcr.org/539809d40.html (last accessed 4 August 2015).

_____ (2015). *UNHCR Global Report 2014*. Available from www.unhcr.org/5575a7840.html (last accessed 4 August 2015).

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) (2015). *Alienation and Violence: Impact of Syria Crisis Report 2014*. Available from [www.unrwa.org/resources/reports/alienation-](http://www.unrwa.org/resources/reports/alienation-and-violence-impact-syria-crisis-2014)

[and-violence-impact-syria-crisis-2014](http://www.unrwa.org/resources/reports/alienation-and-violence-impact-syria-crisis-2014) (last accessed 4 August 2015).

United States Commodity Futures Trading Commission (2015). Commitments of traders reports. Available from www.cftc.gov/MARKETREPORTS/COMMITMENTSOFTRADERS/INDEX.HTM (last accessed 4 August 2015).

United States Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis (2015). Gross domestic product: fourth quarter and annual 2014 (third estimate); corporate profits: fourth quarter and annual 2014. News release (27 March). Available from www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2015/pdf/gdp4q14_3rd.pdf (last accessed 4 August 2015).

Vagliasindi, Maria (2013). *Implementing Energy Subsidy Reforms: Evidence from Developing Countries*. Washington, D.C.: World Bank. Available from <http://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/978-0-8213-9561-5> (last accessed 4 August 2015).

Verme, Paolo, and Khalid el-Massnaoui (2015). An evaluation of the 2014 subsidy reforms in Morocco and a simulation of further reforms. Policy Research Working Paper No. 7224. Washington, D.C.: World Bank. Available from www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2015/03/30/090224b082cf2e5f/1_0/Rendered/PDF/An0evaluation00n0of0further0reforms.pdf (last accessed 4 August 2015).

Verme, Paolo, and others (2014). Reforming subsidies in Morocco. *Economic Premise*, No. 134. World Bank. Available from <http://siteresources.worldbank.org/EXTPREMNET/Resources/EP134.pdf> (last accessed 4 August 2015).

World Bank (2013). *Global Economic Prospects: Less volatile, but slower growth*. Vol. 7 (June). Washington, D.C.: World Bank. Available from http://siteresources.worldbank.org/INTPROSPECTS/Resources/334934-1322593305595/8287139-1371060762480/GEP2013b_full_report.pdf (last accessed 4 August 2015).

_____ (2014). Transitional policies to assist the poor while phasing out inefficient fossil fuel subsidies that encourage wasteful consumption. Available from <https://g20.org/wp-content/uploads/2014/12/14%20Transitional%20Policies%20To%20Assist%20The%20Poor%20While%20Phasing%20Out%20Inefficient%20Fossil%20Fuel%20Subsidies.pdf> (last accessed 4 August 2015).

_____ (2015a). Global economic monitor commodities database. Available from <http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=Global-Economic-Monitor-%28GEM%29-Commodities> (last accessed 4 August 2015).

_____ (2015b). World Development Indicators. Available from <http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators> (last accessed 4 August 2015).

World Economic Forum (2014). *The Global Gender Gap Report 2014*. Geneva. Available from <http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/> (last accessed 4 August 2015).

حفلت الأعوام القليلة الماضية بأحداث وتطوّرات متسارعة وهامة. فقد تصاعدت الاضطرابات السياسية والاجتماعية وانتشر العنف المسلّح في أنحاء عديدة من المنطقة العربية، وانخفضت أسعار النفط على الصعيد العالمي إلى مستويات قلّ نظيرها. ومع الصمود الذي بدا على بعض الاقتصادات العربية حيال هبوط الأسعار، لم يكن مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمنأى عن الآثار.

وفي ظل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحفوفة بالتحديات وعوامل عدم اليقين، يصدر مسح التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2014-2015، ليؤكد على التعاون والتكامل بين دول المنطقة اليوم خياراً وضرورة. فهو الوسيلة والضمانة لاستثمار الثروة البشرية والمالية في قطاعات وإمكانات تضع المنطقة وبلدانها على مسار النمو المستدام.